GIEM

Политический Калейдоскоп

القواعد الجديدة للصراع النفطي:

الاستثمار يكون فيما هو مباح ونافع

فهل تكرر السعودية سيناريو ١٩٧٣؟

Volume No. 130, APRIL 2023 - RAMADAN 1444

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد احمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.
- الدكتور فؤاد بن حدو: جامعة الشهيد أحمد زبانة، غليزان - الجزائر.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة – ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة هاجر الحاج حسن / مراجعة لغوية – لغة عربية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

تم إنشاء مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية باسم GIEM على واتساب تعنى بالإجابة عن الأسئلة والاستفسارات حول قضايا تهم الاقتصاد الإسلامي.

فلمن يرغب بالانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط:

https://chat.whatsapp.com/ECEGdsrliQj6DvDdYvnbik

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٣

فهرس المحتويات ٤

لوحة رسم: حضن الطبيعة ٧

بريشة محمد حسان السراج

القواعد الجديدة للصراع النفطي: الاستثمار يكون فيما هو مباح ونافع ٨

فهل تكرر السعودية سيناريو ١٩٧٣؟

د. سامر مظهر قنطقجي

السياحة الريفية في مصر: التوجه نحو تنمية الإنسان والمكان ١٢

أسامة عبود أحمد

الصين تطرح عملتها الرقمية الجديدة بسرعة ١٩

بينما يراقب بقية العالم تجربتها عن كثب

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

الطيب أردوغان على نهج نور الدين الزنكي في إدارة الكوارث والأزمات ٢١

د. علي محمد الصلابي

La démocratie et la croissance économique: Entre théorie et pratique ٢٧

Abdelhak FAIDI

Zouhair LAKHYAR

التغيير الواعي في المؤسسات التربوية قفزة نحو الحياة المؤسسية ٤٠

د. فادي محمد الدحدوح

قراءة نقدية لكتابي الفيلسوف هربرت ماركيوز ٤٣

الإنسان ليس حيوانًا، ففيه بعد أخلاقي راقٍ كرّمه الله به واصطفاه لعمارة الأرض وخلافته في أحسن صورة

استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة والتدقيق بالجهات المشمولة بالرقابة ٤٦

د. محمد محمد مظهر أحمد

الحوسبة السحابية وتطبيقاتها المحاسبية ٥٧

رحاب عادل صلاح الدين امين

نموذج مقترح لضوابط تطبيق معايير الضرورة والحاجة في المؤسسات المالية الإسلامية..... ٦٥
د. غالية الشمري
ولاء خليل
د. أحمد حسن

التداول بالعملات الرقمية وعلاقتها بالرافعة المالية والاقتراض..... ٧٨
ياسر فنري

معيار ضوابط استثمار منظمة الزكاة لأموال الزكاة ومقترح لاستثمارها..... ٨٦
د. محمد مروان شموط

هدية العدد: كتاب الأسهم الإسلامية ومعايير اختيار الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية..... ٩٧
لمؤلفه: بهاء الجزائري المغربي

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: حضن الطبيعة

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

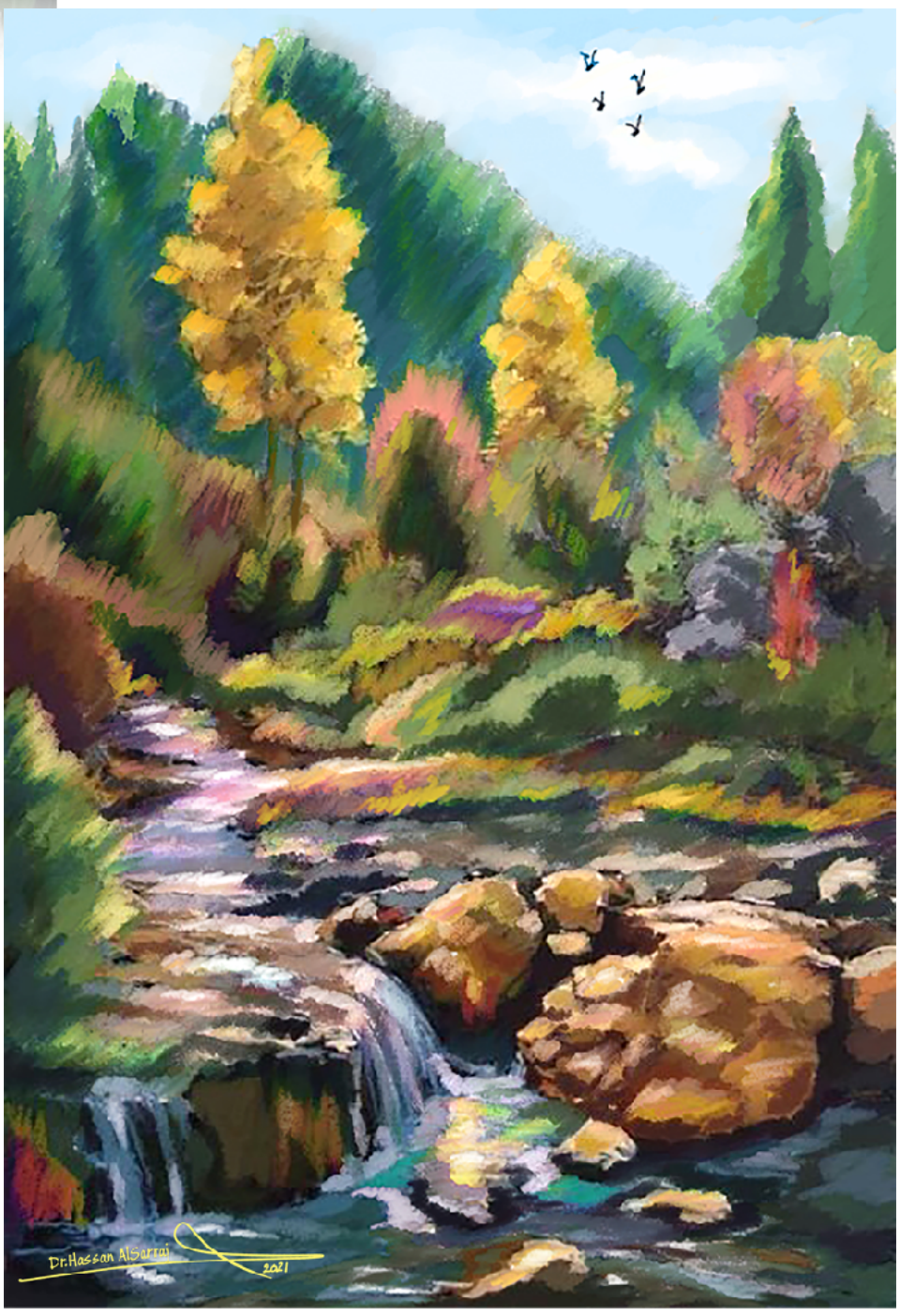

القواعد الجديدة للصراع النفطي: الاستثمار يكون فيما هو مباح ونافع

فهل تكرر السعودية سيناريو ١٩٧٣؟

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

تعدُّ المملكة العربية السعودية من أكبر دول الشرق الأوسط مساحة، واقتصادها ترتيبه ال ١٦ بين دول العشرين، وهي ثاني منتج للنفط عالميًا بعد الولايات المتحدة وقبل روسيا.

يبلغ معدّل نمو ناتجها المحلي الإجمالي ٨.٧٪ وهو من أعلى معدلات النمو بين دول مجموعة العشرين، أما ناتجها المحلي الإجمالي فتجاوز التريليون دولار لعام ٢٠٢٢ (حسب سكاي نيوز عربية ٩-٣-٢٠٢٣). وتنوعت أنشطتها الإنتاجية التي ساهمت في ناتجها؛ فبلغت نسبة مساهمة أنشطة الزيت الخام والغاز الطبيعي ٣٢.٧٪، تليها أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة ١٤.٢٪، تليها أنشطة الصناعات التحويلية عدا تكرير الزيت بنسبة ٨.٦٪، ثم أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة مساهمة قدرها ٨.٢٪. وقد نمت الأنشطة غير النفطية بمقدار ٥.٤٪ خلال عام ٢٠٢٢، كما بلغت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات أعلى معدلات النمو في الأنشطة غير النفطية بمقدار ٩.١٪ تليها أنشطة الصناعات التحويلية عدا تكرير الزيت بنسبة ٧.٧٪.

إذًا لا غرابة في توجه السعودية نحو استقلالية قرارها الاقتصادي، فحافظت على علاقات نفطية متوازنة مع الصين بعملتها اليوان، لجعل محفظتها النقدية متوازنة ومستقلة بعض الشيء عن الدولار الأمريكي، فاستغلت الحرب الروسية الأوكرانية في هكذا قرار جريء بوصفها فرصة، وانشغال روسيا بالعقوبات الأمريكية على نفطها، مما أهّلها لتكون سيدة القرار النفطي العالمي وحاضنته، حتى بدت قراراتها استراتيجية ومحققة لمصالحها أولاً دون غيرها.

ويُعدُّ البحث عن المصالح النافعة في الساحة الدولية أجدى من التبعية، ففي الحالة الأولى تكون مصلحة الدولة في المقام الأول، ثم لا حرج أن يستفيد الغير، وفي الحالة الثانية يكون التعظيم لمصالح الغير أولا، ولربما استفادت الدولة.

لقد تداولت النخبة في روسيا مقالا[1] للكاتب (نيكولاي ميكيف) بتاريخ ١٦-٣-٢٠٢٣، تناول فيه قرار وزير النفط السعودي الذي حدد سياسة بلاده تجاه؛ **تثبيت أسعار الشراء الذي حددته الدول السبع لبرميل النفط**، والبالغ ٦٠ دولارا للبرميل؛ وذلك بامتناع السعودية عن بيع النفط لكل من يقبل بهذا الشرط، والخطير في هكذا قرار أنه إذا تحقق فسيكون مدخلاً لأزمة اقتصادية عالمية طاحنة.

يمكن وصف ما يحصل؛ بأنه خروج إحدى دول العشرين (وهي السعودية) عن قرارات دول السبع، وهذا فيه قوة، ومصدر هذه القوة استنادها لكونها أكبر المنتجين النفطيين في العالم خاصة بعد انشغال النفط الروسي بالعقوبات، وبوصفها الأكبر بين دول (أوبك) وهو كارتل المنتجين العالمي، ولو سمحت السعودية بغير هذا؛ لأصاب هذا الكارتل ضعفًا قد يؤدي لتمزيقه، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة منذ إنشائه، فضلا عن سعيها لتشكيل كارتل مقابل للمشترين (نوبك) للضغط على كارتل المنتجين (أوبك)، وكذلك إضافة لسعيها لسن قانون نوبك[2] الذي يمكّن وزارة العدل الأمريكية من رفع دعوى قضائية ضد أوبك لمحاولة السيطرة على الإنتاج أو التأثير على أسعار النفط.

إن نضج رؤية السعودية إلى مآل سياسة العقوبات الغربية تجاه روسيا؛ أنها ستدمر سوق الطاقة العالمي، وعندئذ سيتضرر الجميع: مشترين وباعة على حد سواء.

يبدو أننا أمام صراع إرادات؛ بين أول مقرر عالمي سياسي واقتصادي، وأول مقرر إقليمي محلي، وأول مقرر نفطي ترتيبه ١٦ اقتصاديًا، وسوف يُدار هذا الصراع بناء على سلاح الموارد الاقتصادية، والمقصود النفط بوصفه السلعة الاستراتيجية، وليس على أساس السلاح العسكري.

لقد بنت السعودية استراتيجيات مصالحها مع الصين وروسيا ودول الأوبك ومؤخرا إيران، مما يجعل قواعد الصراع مختلفة هذه المرة. وبكل تأكيد لا يغيب عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أزمة ١٩٧٣

---

[1] Николай Макеев, Саудовская Аравия заступилась за Россию в нефтяном споре, 16.03.2023, Экономика, Попитнческнй Капеидоскоп, Link

[2] No Oil Producing and Exporting Cartels هوَ مُقترح مشروع اقتُرِحَ عام ٢٠٠٧ داخل أروقة الكونغرس لمناقشته ومنذ ذلك الوقت والجدل يتجددُ بين الفينة والأخرى حوله. يهدفُ مشروع القرار أو مشروع القانون إلى إزالة حصانة الدول المُصدّرة للنفط أوبك بالإضافة إلى باقي شركات النفط الوطنية.

حيث استخدم الملك فيصل رحمه الله سلاح النفط في حرب ١٩٧٣ وأحدث فارقًا حينها. كما لن يغيب عن أطراف الصراع اليوم كيف استوعبت الولايات المتحدة هذا السلاح لاحقًا باتفاقيات البترودولار. إلا أن ظروف اليوم غير البارحة، فربع النفط السعودي صار موجهًا نحو الصين بعملتها، ولا يمكن لثاني اقتصاد في العالم أن تتزعزع مصالحه النفطية وهو يراقب دون حراك، خاصة وأنه ما يزال يخوض غمار حرب اقتصادية شرسة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ارتفع سعر برميل النفط أربع مرات بعد الذي حصل في عام ١٩٧٣ وذلك من ٣ دولارات إلى ١٢ دولار فتلاها عَقد ضائع، والأزمة الاقتصادية اليوم قد تُشعلها ارتفاع أسعار النفط بتضاعف قيمته أيضا، وفارق اليوم عن البارحة أن العالم اليوم ما يزال يترنح يمنة ويسرة تحت ضربات أنهكته تباعًا، التي بدأت بجائحة كورونا ثم تلتها الحرب الروسية الأوكرانية، وتخلل ذلك أزمات نقدية قادتها فضائح العملات المشفرة والتلاعب بها، لذلك فأزمة اليوم سيتبعها عَقد ضائع للاقتصاد العالمي ولربما أكثر من عَقد، وهذا ما قد يسبب ركودًا تضخميا طويل الأمد سيقضي على منجزات الحضارة الغربية وسيعيدها إلى ما لا تشتهيه دولها، وهذا الخطر سيكون عائقًا أمام الولايات المتحدة، وفرصة أمام السعودية بذات الوقت.

إن السعودية تدافع عن نفسها، بدفاعها عن صناعتها للمنتجات النفطية، كما تدافع عن صناعتها الاستخراجية، وعن أوبك أيضًا، كما أنها تدافع عن الموارد العالمية وتمنع نشوء أزمة اقتصادية طاحنة، وفعلها مشروع ومشكور أمام هيجان الكاوبوي الأمريكي. وهي إن لم تفعل، فقد تقع في فخ (أُكلت يوم أُكل الثور الأبيض).

إن قواعد الصراع التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ترتكز على الجانب العسكري وتسويق منتجاتها العسكرية باصطناع الحروب وتمويلها وآخرها أوكرانيا، بينما تتوجه الصين والسعودية نحو الاستثمار والمنافسة الإنتاجية وهذا له بُعد أخلاقي إلى جانب البُعد الاقتصادي.

والاحتكار سواء أكان على مستوى الفرد أو مجموعة من الأفراد أو منظمات؛ منهي عنه، كسلوك بعض النقابات أو الاتحادات المهنية (الكارتل[1] والتروست[2])، وهذا يُرتب على القائم بأعمال السوق منعهم، لذلك وصفنا سلوك المملكة العربية السعودية بالعمل الشرعي، والفعل الأخلاقي.

وهذا ما بيّنه ابن تيمية بقوله: (**فمنع البائعين الذين تواطؤوا على ألا يبيعوا إلا بثمن قدروه أولا، وكذلك منع المشترين إذا تواطؤوا على أن يشتركوا فيما يشتريه أحدهم حتى يهضموا سلع الناس أولا**). وذكر أيضا: الاحتكار الصناعي والزراعي والإنشائي بقوله: (**ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة ناس مثل حاجة الناس إلى الفلاحة والنساجة والبناية**)، وقد وصف هذا السلوك بالعدوان، وهو أعظم من التعدي على سوق بعينه كتلقي الركبان وبيع النجش.

لذلك يترتب على القائم بأعمال السوق التصدي لمثل هذه التكتلات، كما يترتب عليه إجبار الناس للقيام بهذه الأعمال لكفاية الناس من الحاجة لغيرهم[3].

حماة (حماها الله) ٢٧ شعبان ١٤٤٤ هـ الموافق ١٩ آذار/مارس ٢٠٢٣ م

[1] هي تجمعات احتكارية رأسمالية تتقاسم السوق الداخلية بسيطرتها المطلقة تقريبا على كل إنتاج البلاد.

[2] شكل من أشكال الاحتكارات تتكون من تشكيلة مالية تسيطر على أسهم شركات معينة وتحولها إلى هيئة تشرف عليها مما يحول هذه الشركات إلى المجموعة المسيطرة على الهيئة مثل التروستات التي تجمع شركات تنتج المواد الأولية وتدير المصانع وتنتج منتجات نهائية وشبه نهائية.

[3] كتابنا: دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، ٢٠٠٣، جامعة حلب، رابط التحميل: https://kantakji.com/979.

السياحة الريفية في مصر: التوجه نحو تنمية الإنسان والمكان

أسامة عبود أحمد

مدرس مساعد إدارة اعمال بمعهد العجمي العالي

تمثل السياحة موردا مهما من موارد واقتصاديات كثير من دول العالم لاسيما الدول النامية، كما أن السياحة نشاط بشري يقيس السلوك الإنساني في ظل الموارد المتاحة، كما أن هناك دورا كبيرا جداً مشترك بين السياحة والتنمية الريفية من خلال العلاقة بين السياحة والزراعة والأنشطة المرتبطة بها، إذ أن السياحة أصبحت مؤخراً تقدم نماذج من الازدهار والنمو الاقتصادي والحضري للمناطق الريفية للحفاظ على المناظر الطبيعية، واستخدمت الأراضي المختلفة في المناطق الريفية، واعتبرت الصين، واسبانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وسويسرا خير مثال على ذلك، حيث ارتبطت السياحة الريفية فيها بأوجه ريفية متعددة، ليست فقط مرتبطة بالواقع الزراعي، وانما بقضايا العطلات في المناطق الريفية والمشي والتنزه، والتزلج، وركوب الخيل والجمال، وحمامات الشمس والاستمتاع بالبحيرات العذبة، وتربية الحيوانات، ومواسم الحصاد، وصيد الأسماك، وجني العسل، وركوب الدراجات الجبلية والتنزه بين الجبال والتلال ... الخ.

بشكل عام يمكن تعريف السياحة الريفية على أنها شكل من أشكال السياحة التي تتم ممارستها في البيئة الريفية، لكن هذا التعريف مجمل وغامض بعض الشيء، وقد أشار (Aurel petru, 2010) إلى أن السياحة الريفية تتضمن سلسة من الأنشطة والخدمات التي يقدمها المزارعون من سكان المناطق الريفية من أجل جذب السياح وهذا يولد عوائد إضافية لهم ولأعمالهم، ومن الملاحظ كذلك أن السياحة الريفية لا ترتبط بهذا النوع من السياحة فحسب ولكن ترتبط بإقامة الرحلات في وسط الطبيعة وقضاء عطلات أهل المدينة في بيوت ريفية ذات مواصفات معتمدة لكي يعايشوا حياة أهل الريف أثناء الإجازة[1] .

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأنشطة والخدمات والمتطلبات المرتقب توفرها، وإدارتها من قبل المزارعين وسكان الريف، بمشاركة ومعاونة وتحت إشراف المسؤولين بالجهات المعنية المختصة، وفق تخطيط وتنسيق هادف للحفاظ على البيئة الطبيعية والاجتماعية والحضارية بكل عناصرها، اعتمادا على استخدام الأرض والطبيعة وغيرها من المغريات المتوفرة في الريف، بهدف جذب السائحين والزائرين

[1] Aurel Petru Darău, Maior Corneli, Mihai Larian Brad , Eugeniu Avram, the concept of rural tourism and agritourism, “Vasile Goldiş” Western University of Arad, 2010, p 01.

للمناطق الريفية واستمتاعهم وتعلمهم، بما يسمح بتوليد دخل إضافي للأعمال الزراعية، وبما يساهم في تحسين نوعية الحياة الريفية وأفرادها.

كشفت أحدث دراسة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمنشورة في ٢٠٢٢ في مصر للعام أن ٥٧.٨٪ من سكان مصر يعيشون في الريف حيث بلغ عدد سكان الريف المصري ٥٤ مليون ٥٥٨ ألف ٤٢٠ نسمة بينما سجل سكان المدن ٤٠ مليون ٢٤٠ ألف ٤٠٧ نسمة خلال الفترة الماضية.

وشهدت بعض المحافظات ارتفاعًا في عدد سكان الريف بها جاء على رأسهم محافظة المنيا، بعدد سكان ٤.٥ مليون نسمه بنسبة ٨٢٪ من إجمالي عدد سكانها البالغ ٥.٤ مليون نسمة يليها محافظة البحيرة بعدد سكان ٦.١ مليون نسمة يمثل سكان الريف منهم ٨١.٨٪ من إجمالي عدد السكان. وفي المركز الثالث جاءت محافظة قنا بعدد سكان ٢.٥ مليون نسمة في الريف بنسبة ٨١.٢٪ من إجمالي عدد سكانها البالغ ٣.١ مليون نسمة. وجاءت محافظة بني سويف في المركز الرابع بنسبة ٧٩.٩٪ من سكانها البالغ عددهم ٣.١ مليون نسمة يقطن منهم ٢.٤ مليون نسمة في الريف، واحتلت محافظة سوهاج المركز الخامس بعدد سكان ٣.٩ مليون نسمة يعيشون في الريف بنسبة ٧٨٪ من عدد سكانها البالغ ٤.٩ مليون نسمة وسجلت المنوفية عدد سكان ٣.٤ مليون نسمة يعيشون في المناطق الريفية بنسبة ٧٩.٣٪ من عدد سكانها البالغ ٤.٣ مليون نسمة وجاءت في المركز الأخير محافظة البحر الأحمر حيث سجلت ١٢ ألف ٥١٦ نسمة يقطنون المناطق الريفية بها بنسبة ٣.٥٪ من عدد سكانها البالغ ٣٤٧ ألف ٣٧٢ نسمة[1].

تمتاز مصر بوجود مناطق ريفية متنوعة طبقا لتنوع مواقعها الجغرافية وانعكاس هذا التنوع الجغرافي على وجود تنوع بيئي واجتماعي ثقافي وعمراني بالإضافة إلى التنوع في الاقتصاد المحلي والحرف والصناعات اليدوية والفلكلور المميز والطعام الخاص بكل منطقة، والتي تمثل في مجموعها مقومات للاقتصاد المحلي من جهة ومقومات جاذبة للريف من الجهة الأخرى وفي حالة دعمها يكون لها تأثير طردي على تنشيط الدور السياحي للمناطق والقرى بالريف المصري.

لذلك هناك أهمية للتوجه لتطوير الريف المصري في إطار منظومة السياحة الريفية المستدامة لتعظيم الاستفادة من توجيه صناعة السياحة الى مناطق الريف المصري، إلا أن تحقيق المنظومة بطريقة مستدامة

[1] تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر.

يتطلب رؤية هادفة وطامحة، خاصة وأن هناك عشرات الفرص التي يمكن الاستفادة منها لتنمية السياحة الريفية المستدامة وانعكاس ذلك على المناطق الريفية في مصر، على غرار أمريكا والدول الأوروبية والغربية المتقدمة، والتي بدأ فيها هذا النوع من السياحة منذ أكثر من ١٠٠ عام[1].

تكمن أهميه السياحة الريفية في التالي:

- رفع رفاهية سكان الريف من خلال توفري عوائد مالية إضافية
- تقليل ومكافحة ظاهرة النزوح الريفي وتنمية المناطق الريفية.
- المساهمة في تقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية.
- رفع كفاءة البنية التحتية الخدمات المقدمة إلى الريف مثل الطرق والمواصلات وخدمات المياه والصرف الصحي والاتصالات.
- لا يمكن اعتبار السياحة الريفية كقطاع مهيمن في الأرياف ولكن يمكنها أن تشكل قوة اقتصادية إضافية للاقتصاد الوطني بأقل التكاليف.
- الاستمرار في مزاولة النشاط الزراعي والحفاظ على الهوية الريفية.
- تبادل الخبرات والثقافات.
- للقطاع السياحي دور مهم في الاقتصاد الريفي من خلال تأمين فرص عمل لجميع الفئات من عمال مهرة وغير مهرة وتأمين الدخل للأسر الزراعية وغير الزراعية.
- القطاع الزراعي لم يعد قادرا وحده على أن يستوعب الزيادة في أعداد السكان في المناطق الريفية لا سيما أن معظم الدول النامية تتصف بارتفاع معدلات نموها السكاني والكثافة السكانية لاسيما في المناطق الريفية.
- المراكز الحضرية ولأسباب اقتصادية واجتماعية وبيئية لم تعد قادرة على استيعاب المهاجرين المتدفقين اليها من المناطق الريفية بشكل مستمر.

وقد ازداد الاهتمام بالاستجمام في المناطق الريفية بداية من القرن التاسع عشر نتيجة زيادة الضغط النفسي على سكان الدول الصناعية واتساع المدن الصناعية وازدحامها، الأمر الذي أثر في جمالية هذه المدن للاستجمام والراحة والرغبة في الهروب من صخب المدن والتمتع بالطبيعة الريفية واشباع الرغبة لدى

[1] احمد، مروة، (2017)، السياحة الريفية؛ كنز لم يستغل بعد.

السياح باستكشاف المناطق الجغرافية غير المعروفة بالنسبة له والمشاركة في بعض الأعمال الزراعية والإضافة إلى تجاربه وخبراته الحياتية ، وقد يرجع هذا الي انتشار السيارات الخاصة وتأمين المواصلات المريحة للمناطق الريفية، لاسيما توافر الكثير من الخدمات الهامة مثل تطبيقات الانترنت وسهولة الحجز والتواصل مع الجهات المختصة لمثل هذه الأنواع من النشاطات.

وقد زادت نسبة السياحة الريفية من (١٠ : ١٥٪) من ناتج السياحة الدولية (Parker & Khare, 2005) كما أن من دواعي أهميتها أنه طبقا للدراسات الخاصة بالتنشيط السياحي وجد أن كل مليون سائح يقابله توفير عدد ٢٠٠ ألف فرصة عمل.

وبالنظر إلى دولة مثل فرنسا باعتبارها الأكثر استقبالا للسياح في العالم حيث تستقبل أكثر من ٨١ مليون زائر سنوياً، وهو ما يزيد ٢٠ مليونا عن زوار الولايات المتحدة وذلك على الرغم من أن مساحة أمريكا تزيد ١٥ مرة عن فرنسا وهذا حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، وتمثل السياحة الريفية بفرنسا ثلث السياحة الإجمالية (٢٩.٣٪) ويتمثل ٧٠٪ من هذه الأخيرة في السياح الذين قدموا لزيارة أصدقائهم أو أقاربهم و ٣٠٪ عبارة عن سياح قدموا بهدف الاستكشاف والترفيه.

تتشكل السياحة بفرنسا من ٦٠٪ من السياحة الساحلية وتليها السياحة في المناطق الحضرية ٢٢٪ وبعدها السياحة الريفية ١٨٪ وهي تضم المناطق الريفية والجبلية[1]، وتتنوع طرق الاستضافة للسياح في المناطق الريفية بين الأكواخ العائلية، وغرف الاستضافة، والتخييم في الهواء الطلق، والإقامة الريفية الفاخرة في القصور والبيوت العتيقة التي بنيت في الفترات السابقة[2].

وبالنظر إلى واقع الريف المصري الذي يتميز بالتنوع طبقا لخصوصية الحالة الجغرافية الفريدة في التشكيل الجغرافي للحالة المصرية، لذلك نجد تنوعا في الأرياف المصرية ففي التنوع يوجد الاختلاف ويقصد بذلك أن مجموع مساحة المعمور المصري الأساسية تنحصر في الدلتا شمالا ومنطقة وادي النيل جنوبا حول نهر النيل والذي يضم مجموعة من الجزر النيلية على طول مسارة والذي يبدأ ببحيرة ناصر منتهيا بالمصبين الرئيسين وهما فرعا دمياط ورشيد واللذان تتواجد على محوريهما المتعامد مجموعة من البحيرات. كل ذلك في داخل حدود الوادي اما خارجة وعلى جانبيه فتوجد كل من الصحراء الشرقية والغربية حيث

1 omité régionale de tourisme en France, Chiffres clés du tourisme en FrancheComté, Ed. 4151, p. 42.
2 Les chiffres clés du tourisme en région Centre-Val de Loire, France, 2014, p. 01.

التباين في التشكيل الجغرافي ما بين سلسلة جبال في الجانب الشرقي ومجموعة من المنخفضات والواحات في الجانب الغربي منه ونظرا لهذا التباين فانه أمكننا وضع تصنيف الأرياف وتنوعها طبقاً لهذا التوزيع الجغرافي إلى[1]:

المناطق الريفية التقليدية في وادي النيل: والمتمثلة في صعيد مصر وهي مناطق مميزة تراثيا وبها العديد من المناطق الأثرية ومشيدة على آثار المدينة القديمة لذلك هناك العديد من الأماكن التي ترجع للعصور المختلفة السابقة كما ان بها تنوع زراعي وبيئي.

المناطق الريفية بالدلتا: والمتمثلة بقرى الوجه البحري وبها العديد من الصناعات والحرف اليدوية وتربطها شبكة مواصلات وبنية تحتية جيدة ويمكن الاعتماد عليها.

الجزر النيلية: تتميز بوفرة من المناظر الطبيعية والبيئة المختلفة نتيجة تميز موقعها بالنيل، وتتنوع أنشطة الصيد والنزهات بمراكب الصيد والعديد من الحيوانات البرية ومشاهد الغروب.

المناطق الريفية الواقعة في المنخفضات: مثل التي توجد في الفيوم والمحافظات الشمالية والتي تتميز بالعديد من البحيرات العذبة والمالحة والمحميات الطبيعية والزراعات المختلفة.

المناطق الريفية بالواحات: وهي مزيج من البيئات الصحراوية والزراعية وبها العديد من المنتجات التراثية المميزة والأماكن الفريدة نادرة الوجود بالعالم.

المنتجعات الريفية المستحدثة: والتي ظهرت على طول الطرق الصحراوية مثل طريق مصر الإسكندرية ومصر السويس والطريق الغربي.

لذلك نقترح مجموعة من التوصيات التي قد تساعد في تنمية السياحة الريفية بمصر:

- تأهيل القوى البشرية التي تسهر على متابعة ومراقبة قطاع السياحة الريفية، من خلال إنشاء إدارة مستقلة في كل محافظة وتتبع إدارة مركزية للسياحة الريفية يتم من خلالها اختيار وتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع السياح وتطبيقات البرامج المختلفة ومعرفة الأسس والمعايير المعتمدة الواجب توافرها

[1] Gihan Hassan Sayed, Yasmine Essam, the pillars of activating sustainable rural tourism in rural Egypt, Journal of Urban Research, Vol. 29, Jul 2018 P.75-101, Faculty of Urban & Regional Planning, Cairo University.

في أماكن الإقامة ووسائل المواصلات والأطعمة والمشروبات ووسائل الترفيه والراحة وبرتوكول النظافة والنظام.

- تطوير قطاع السياحة الريفية بأسلوب منضبط ومستديم ومجدٍ اقتصادياً من خلال استغلال ما تزخر به مصر من تنوع ريفي مميز ومناطق أثرية وقصور عتيقة يمكن استغلالها في مختلف مناطق الوطن.
- تفعيل مسؤوليات الجهات المختلفة ذات العلاقة بالتنمية السياحية عموما والريفية على وجه الخصوص، وفق برامج محددة والترويج لها خارجياً وداخلياً والعمل بشكل متناسق مع مختلف القطاعات مثل الصحة والزراعة والأمن والمواصلات ... الخ.
- مراجعة الأنظمة والإجراءات المحلية والمتعلقة بقطاع السياحة، والتنمية الريفية، والزراعية، والحيوانية، كذلك الاعتماد على المهرجانات والمواسم الزراعية والمعارض والمسابقات المحلية مثل مواسم الحصاد، ومهرجانات سباقات الخيول والكلاب والهجن، ومعارض ترويج المنتجات المحلية مثل منتجات عسل النحل، والزيتون، والتمور، والذرة... الخ.
- العمل مع المؤسسات الوطنية والاعلام والمواطنين في إيجاد فهم واعٍ للسياحة الريفية وتوضيح مفهومها العام والخاص.
- تنويع طرق الجذب السياحي من خلال وضع كتالوجات وتطبيقات إلكترونية تضم مختلف المناطق السياحية الريفية بمصر وطرق الاستضافة خاصة التقليدية حتى يتمكن السياح من التعايش مع حياة أصحاب الأرياف.
- اللجوء لمنظمات التسويق الخاصة بالأسواق المستهدفة لعرض المنتج السياحي الريفي وعرض مقوماته.
- التجديد المستمر لمخاطبة أسواق جديدة للسياحة لتنويع الأسواق المستهدفة من السياح بجانب الأسواق الحالية.
- عمل صفحة تواصل بكل مقصد سياحي ريفي لعرض منتجه السياحي للإعلان عن مقوماته والتسهيلات التي يقدمها والعروض السياحية وتكلفة الاقامة وكيفية الحجز المباشر وبدائل الحجز المختلفة لتلبية التنوع في رغبات السياح وتوفير النظم المختلفة للحصول على إمكانية التواصل او على حجز سياحي بالفرصة المباشرة مع المقصد السياحي الريفي.

- اعتماد المزارع والمخيمات والبيوت والأكواخ الأماكن السياحية والإشراف عليها من الجهة المختصة وفق الضوابط والمعايير المقررة للسلامة والنظافة، واعتماد الأشخاص العاملين فيها وفق معايير المتبعة من التدريب والتأهيل والاستحقاق .

الصين تطرح عملتها الرقمية الجديدة بسرعة

بينما يراقب بقية العالم تجربتها عن كثب

ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي

كانت الضجة حول eCNY، العملة الرقمية للبنك المركزي الصيني، مرتفعة.

يُنسب إلى صانعي السياسة في البلاد قيادة ثورة في مجال النقود الرقمية المدعومة من الدولة بدءاً من عام ٢٠١٩. وقد اتبعت العديد من البنوك المركزية الأخرى خطا الصين. لكن التطور كان محلياً كله. لم يقل بنك الشعب الصيني (The People's Bank of China PBOC)، البنك المركزي، أي شيء بشأن استخدام العملة الرقمية في الخارج. في الواقع، أكد مسؤلوا (The People's Bank of China PBOC) أن التركيز الحالي لاستخدام اليوان الصيني الإلكتروني هو داخل الصين.

هذا لم يوقف التكهنات حول انتشارها في الخارج. يقول المتخصصون في مجال العملات المشفرة والتمويل اللا مركزي إنها مسألة وقت فقط قبل أن توسع الصين تجاربها في الأسواق التي تمارس فيها الدولة الكثير من التجارة. كما يقترحون أن العقوبات على روسيا يمكن أن تسرع العملية.

يرى شي جين بينغ، رئيس الصين، وكبار القادة الآخرين في البلاد، اعتمادهم على النظام المالي العالمي المدعوم من الولايات المتحدة على أنه ضعف مزمن. لقد أظهرت أمريكا مؤخراً استعدادها لعزل البنوك الأجنبية عن أهم نظام للرسائل المالية العالمية، وهو نظام SWIFT، إذا خالفت أوامره. على وجه الخصوص، في عام ٢٠٢٢، طلبت إدارة بايدن من شركة SWIFT، ومقرها بلجيكا، التوقف عن التعامل مع العديد من البنوك الروسية بعد غزو فلاديمير بوتين لأوكرانيا. يمكن للقادة في بكين أن يتخيلوا بسهولة عقوبات مماثلة تُفرض على بنوكهم إذا تجرأت الصين في مرحلة ما على غزو تايوان، الجزيرة المتمتعة بالحكم الذاتي التي تعتبرها جزءاً من أراضيها السيادية.

تعد فائدة اليوان الرقمي في الأسواق الدولية موضوعاً ساخناً للجدل. أشار بعض الخبراء إلى أنه، من الناحية النظرية، يمكن استخدام اليوان الصيني الإلكتروني لتفادي نظام الدولار تماماً. هذا لأن تقنيتها لا

[1] Don Weinland, China is rapidly rolling out its new digital currency, China business and finance editor, The Economist, Shanghai, The Economist, Nov 18th 2022, Link

تحتاج إلى سويفت. ومع ذلك، يلاحظ النقاد أن الذراع الطويلة للتنظيم المالي الأمريكي ربما ستظل تنجح في إقناع المصرفيين الأجانب بالابتعاد عن العملة المنافسة من الصين إذا نما استخدامها لخرق العقوبات بشكل كبير. ومع ذلك، فإن العديد من الأشخاص الذين يراقبون تطورها يتوقعون أن يكون eCNY، التي هي عبارة عن عملة ونظام مدفوعات، سيتم طرحها في نهاية المطاف في الخارج لاستخدامها في تمويل التجارة. لا تتوقع أي خطوات كبيرة في هذا الشأن في عام ٢٠٢٣. لا تزال الصين تحاول إبقاء فيروس كورونا خارج البلاد، كما نتيجة لذلك، أصبح يتطلع بشكل متزايد إلى الداخل. كما أنها لا تزال تتقن العملة الإلكترونية eCNY داخل الصين. في سبتمبر ٢٠٢٢، أضيفت عدة مقاطعات إلى البرنامج التجريبي. يمكن أن تتسارع وتيرة النشر على المستوى الوطني في عام ٢٠٢٣.

ولكن لا يزال هناك عمل عالمي مهم يتعين القيام به في العام المقبل. حفز النشر الأولي للعملة الرقمية الصينية على تطوير عدد قليل من منصات المدفوعات في جميع أنحاء العالم، بعضها مرتبط بـ PBOC. انضم البنك المركزي الصيني، على سبيل المثال، إلى مشروع مع البنوك المركزية لهونغ كونج وتايلاند والإمارات العربية المتحدة والذي يعمل على تطوير نظام مقاصة بالجملة للمدفوعات عبر الحدود يسمى mBridge. تقوم Kakao، وهي مجموعة تكنولوجية كورية جنوبية، ببناء منصة مقاصة للبيع بالتجزئة تسمى Klaytn. في سنغافورة، يشترك بنك JPMorgan Chase مع Temasek، وهي مجموعة استثمارية حكومية، لبناء مجموعته الخاصة. عندما تكون العملات الرقمية مثل PBOC تبدأ في التطلع إلى الأسواق الخارجية، ستكون هذه المنصات قادرة على تسهيل التبادل بين الولايات القضائية المختلفة.

هي ليست مهمة سهلة. سويفت موجودة منذ زمن طويل. يجب أن تجسر الأنظمة الجديدة الاختلافات التكنولوجية والتنظيمية الهائلة بين البلدان. في عام ٢٠٢٣، سيبدأ العديد من هذه المشاريع في النضج. سيبدأ بعضها، مما يضع الأسس المبكرة اللازمة للمعاملات في اليوان الصيني الإلكتروني – وغيرها من العملات الرقمية للبنك المركزي – في السنوات القادمة.

الطيب أردوغان على نهج نور الدين الزنكي في إدارة الكوارث والأزمات[1]

د. علي محمد الصلابي

نقلا عن ترك برس

تعتبر شخصية السلطان الزنكي نور الدين محمود (٥١١ – ٥٦٩ هـ) من الشخصيات العظيمة في تاريخ الأمة الإسلامية، فقد سار على طريق الخلفاء الراشدين ونهج الخليفة العادل عمر ابن عبد العزيز في تطبيق العدل والإنصاف، واستطاع أن يقود مشروعاً نهضوياً للتصدي للفكر الباطني والمشروع الصليبي الغازي، وقدمت دولته نموذجاً في مقارعة الغزاة؛ اعتمد على الله عز وجل، والمرجعية الحضارية لأمة الإسلام.

اتصف نور الدين زنكي بصفات القيادة الربانية في العِلم والذكاء والشعور بالمسؤولية، ومخافة الله، وخدمة الناس، وإقامة المؤسسات الاجتماعية والدينية والسياسية والعسكرية والخدمية، ورفع راية أهل السُّنة في مفهومها العظيم، فدعم المدارس الفقهية التقليدية الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة، والتصوف السُّني، والأشاعرة، والمدارس السلفية، وذلك في سبيل التصدي للمخاطر الداخلية والخارجية، فكان من ثمار جهوده العظيمة تحرير مصر من هيمنة الدولة الفاطمية، ووضع أسس تحرير بيت المقدس من الصليبيين، وتم تحريرها في عهد خلفه وتلميذه القائد الإسلامي صلاح الدين الأيوبي، والذي يعتبر أحد تلاميذه النجباء. وتعتبر سيرة نور الدين محمود زنكي مدرسةً ملهمةً لقادة الشعوب والأمم. ونستخرج من سجلات تاريخيه دوره في مواجهة الأزمات والكوارث التي نزلت بالعباد والبلاد في أيام حكمه.

ولقد كان تحرك السلطان نور الدين محمود زنكي (رحمه الله)، وفق سنن الله في دفع أقدار الله بأقدار الله، فحين كان القدر الإلهي في الابتلاء بالزلزال دفعه زنكي باتباع منهج الاستخلاف في البناء والتعمير، وترميم المساجد، والأماكن العامة في المناطق المنكوبة، ومساعدة المحتاجين والفقراء والمبتلين والمتضررين في زمانه، وهو ما شهدناه بعد زلزال تركيا المدمر الذي وقع يوم الاثنين في ١٥ رجب ١٤٤٤ هـ/ ٦ فبراير ٢٠٢٣ م، حين حضر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأركان دولته وطواقم حكومته بكل

[1] Turk Press, 24 Feb 2023, Link

تخصصاتها، وذلك منذ اليوم الأول بين المواطنين المتضررين من أبناء شعبه في المناطق التي ضربها الزلزال في جنوبي تركيا؛ يضمدون الجراح، وينقذون الناس من تحت الأنقاض، ويحاولون تخفيف المخاطر والآثار التي خلّفها الزلزال، وبالتالي تجاوز هذا المصاب.

أولاً: تجربة نور الدين الزنكي الناجحة في إدارة الكوارث والأزمات

قرأنا في كتب التاريخ والحضارة الإسلامية عن تجارب ناجحة، وأمثلة رائعة يضرب بها المثل، لقادة كبار حملوا رسالة التكليف وكان لهم دورهم في مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية، ومن هؤلاء القادة البارزين، السلطان العادل والقائدُ الكبير نور الدين محمود زنكي (سلطان العراق ومصر والشام).

اعتمد نور الدين محمود زنكي على الحلول العقلية ذات الطابع العلمي في مواجهة المشاكل والأحداث، واضعاً عينيه على التعامل مع سنة الأخذ بالأسباب. ففي عام ٥٥٢ هـ شهدت المناطق الوسطى والشمالية في بلاد الشام زلازلاً عنيفةً، تتابعت ضرباتها القاسية، فخرَّبت الكثير من القرى والمدن والمزارع والحصون، وأهلكت حشداً لا يُحصى من الناس، وتهدمت الأسوار والدور والقلاع، فما كان من السلطان نور الدين إلاَّ أن شمَّر عن ساعد الجدِّ، وبذل جهوداً عظيمةً في إعادة إعمار ما تهدم وتعزيز دفاعاته. فعادت البلاد كأحسن مما كانت، ولولا أن الله منَّ على المسلمين بنور الدين، فجمع العساكر، وحفظ البلاد؛ لكان دخلها الفرنج بغير قتال ولا حصار (خليل، نور الدين الرجل والتجربة، ٢٠٢٠).

وفي عام ٥٦٥ هـ، ضُرِبَتْ مناطق الشام موجة أخرى من الزلازل، لم تقلَّ هولاً عن سابقتها، خرَّبت الكثير من المدن، وهدمت أسوارها وقلاعها، وسقطت الدور على أهلها، وهلك منهم ما يخرج عن الحدِّ والإحصاء، فلما بلغ الخبر نور الدين سار إلى بعلبك، لإعادة إعمار ما تهدَّم من أسوارها وقلعتها، ولم يجأر إلى الله بالشكوى، ويعلن أن الظلم قد فشا، وإن هذا عقاب الله فقط، أو إنه إشارات الساعة، وأنها قد لاحت في الأفق القريب، وإنما دعا الله تعالى أن يُعينه على تأدية الواجب في خدمة عباده المستضعفين والمكلومين، وإعادة الإعمار في الأرض، وتنفيذ المهام المنوطة به كحاكم بين الناس بعد التوكل على الله، وبهمة وعزيمة وإرادة صلبة.

وعندما وصل نور الدين (رحمه الله) مدينة بعلبك أتاه خبر دمار باقي البلاد، وهلاك كثير من أهليها، فرتَّب في بعلبك من يحميها ويعمرها، وانطلق إلى حمص ففعل مثل ذلك، ومنها إلى حماة، فبعرين.

وكان شديد الحذر على سائر البلاد من الفرنج، لا سيما قلعة بعرين فإنها مع قربها منهم لم يبق من سورها شيء البتة، فجعل فيها طائفة صالحة من العسكر مع أمير كبير، ووكل بالعمارة من يحث عليها ليلاً ونهاراً. ثم أتى مدينة حلب، فلما شاهد ما صنعته الزلازل بها، وبأهلها؛ أقام فيها وباشر عمارتها بنفسه، وكان هو يقف على استعمال الفعلة والبنائين، ولم يزل كذلك حتى أحكم أسوار جميع البلاد، وجوامعها، وأخرج من المال ما لا يقدَّر قدره (خليل، نور الدين الرجل والتجربة، ٢٠٢٠).

إنَّ الكوارث، التي يبتلي الله بها عباده، تأتي بمثابة تحديات دائمة، تستفز الجماعات البشرية وقياداتها إلى المزيد من الوعي والإنجاز، وإن الاستجابة لهذه التحديات هي التي تقود الأمم والتجارب السياسية والحضارات خطوات إلى الأمام. والعجز عنها هو الذي يربك مسيرتها، ويصيبها بالعجز والشلل والجمود، أما نور الدين فقد اختار الموقف الأول، وأعاد إعمار ما هدمته الكوارث بسرعة مدهشة، وواصل الطريق (خليل، نور الدين الرجل والتجربة، ٢٠٢٠).

ثمة حادثة أخرى ذات دلالة واضحة في هذا المجال؛ كانت في الموصل خرابة واسعة في وسط البلد أشيع عنها: أنه ما شرع أحدٌ في عمارتها إلاَّ من ذهب عمره؛ ولم يتم على مراد أمره. فأشار الشيخ عمر الملاء أحد صالحي المدينة، وشيوخها الورعين بابتياعها، وبناء جامع كبير فيها، تقام فيه الصلوات، وتخطب الجمع، وتدرس العلوم، ففعل نور الدين، وأنفق فيه أموالاً كثيرةً.

وعلَّق الدكتور عماد الدين صاحب كتاب (نور الدين محمود الرجل والتجربة) على هذه الحادثة، فقال: «لم يضرب نور الدين الخرافة، والشائعة بالكلمة، ولكنه ضربها بالفعل، وبالإنجاز، وزالت الخرافة»، ولكن المسجد الكبير الذي بناه على أنقاضها ظلَّ حتى اليوم يستقبل مئات المتعبدين والدارسين (خليل، نور الدين الرجل والتجربة، ٢٠٢٠)

ثانياً: قيادة الطيب أردوغان وحنكته في مواجهة آثار الزلزال المدمر

أصاب الزلزال المدمر مناطق واسعة في جنوب تركيا وشمال سورية، بقوة زلزالية عالية قُدرت بـ ٧.٨ على مقياس ريختر، بالإضافة إلى أكثر من ٦٥٠٠ هزة ارتدادية بمعدل هزة كل ٣ إلى ٥ دقائق منذ وقوع الزلزال الأول؛ خلفت عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، والملايين ممن تعرضت بيوتهم لدمار وخراب كبيرين. واللافت أن هذه المناطق المنكوبة تقع ضمن نطاق ما يُعرف بـ "فالق شرق الأناضول"، وهي منطقة حدود

تكتونية بين صفيحتين من صفائح القشرة الأرضية هما؛ صفيحة الأناضول والصفيحة العربية (أيوب، منتديات الجزيرة، ٢٠٢٣) .

ووسط هذه الأهوال والمصاب الكبير، شاهد العالم الحضور الكبير والاستجابة الفورية من الحكومة التركية التي استجابت لنداء سكان الولايات التركية الذين أصيبوا بهذه الكارثة الكبيرة، فصرح الرئيس أردوغان فجر الاثنين يوم الزلزال أنّ كافة الوحدات المعنية التابعة للدولة في حالة تأهب قصوى براً وبحراً وجواً، وبدأت بأداء مهامها وعملها تحت إشراف إدارة الكوارث والطوارئ التركية (آفاد)، وأوضح أنّ وزارتي الصحة والداخلية وإدارة الكوارث (آفاد)، وإدارات الولايات وكافة المؤسسات الأخرى، بدأت أعمالها على وجه السرعة. وأعلن على الفور حالة الطوارئ القصوى التي تستدعي المساعدة الإنسانية الدولية، وبدأ الدعم يتوافد من عشرات الدول بما فيها خصوم تركيا اليونانيين والأرمن وغيرهم.

وخلال الأسبوعين الماضيين، وبإشراف غرفة عمليات القيادة العليا في الدولة التركية التي يرأسها الطيب أردوغان، كانت جهود الإغاثة ورفع الأنقاض وجسور الإغاثة ونقل المصابين، والطواقم الإسعافية الطبية، والفرق العسكرية، وخبراء الكوارث يتابعون ويبحثون ضمن دائرة الزلزال ويحاولون إنقاذ أكبر عدد من الناجين من تحت الأنقاض، وتقديم العون الفوري للمتضررين من رعاية طبية ومواد غذائية، وتأمين أماكن إيواء مؤقتة لهم. ولم تخل هذه المرحلة من صعوبات لوجستية بفعل الحجم الكبير للأضرار والاحتياجات الإنسانية الكبيرة والظروف الطبيعية السيئة التي عقّدت جهود الإغاثة، لكنّ المرحلة الثانية من الاستجابة كانت محورية وحاسمة في جهود التعافي السريع والانتقال لمرحلة التحكم بالأزمة إلى حد كبير.

وبتصريحات ميدانية يومية من مناطق الزلزال في كهرمان ماراش وأورفا وأضنة وعينتاب وأنطاكيا والعثمانية وملاطيه وألازيغ، كان يعلن الرئيس الطيب أردوغان بأن تركيا ستتجاوز كارثة الزلزال في أسرع وقت، وأعلن عن عملية البدء بخطط إعمار المدن المتضررة، وخطط التعويض والدعم المادي للمواطنين المتضررين، فصرَّح بأنّ الحكومة ستشرع ببناء بيوتٍ لنحو ٢٧٠ ألف أسرة في المدن والأرياف في ١١ ولاية متضررة من كارثة الزلزال بداية من مارس ٢٠٢٣ م. وذكر في تصريحات له عقب تفقّده مدينة منازل مسبقة الصنع لإيواء المتضررين من الزلزال بولاية غازي عنتاب في جنوب البلاد، كما أشار إلى أنه سيتم بناء تسعة آلاف منزل ريفي مع ملحقاتها في قرى غازي عنتاب، وبأنه سيتم إعادة تحديد الأرقام بدقة

متناهية ومتابعة مستمرة، خلال الأشهر المقبلة، بحسب التقييمات في جميع الولايات التي تعرضت للزلزال.

وللطيب أردوغان في مسيرته السياسية الحافلة، وقيادته المتميزة بالتعامل مع الكوارث والأزمات السياسية والأمنية والطبيعية، والتعافي منها، بتوفيق الله وفضله، تاريخ حافل بالإنجازات والمآثر. ومع أن الكارثة الأخيرة تعد أكبر تحدٍ لحكومته وإدارته من حيث الخسائر البشرية وأضرارها المادية وتداعياتها الصحية والنفسية والأمنية، والتي طالت مساحة تقدر ب ٥٠٠ كيلو متر مربع، وهي تشكل نحو ١٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي، كما أن ما يقرب من ٢٠ مليون شخص تضرروا من الزلزال، ولكنها في الوقت نفسه كشفت حقيقة الجهود والتنظيم والمتابعة من شخص الرئيس الطيب أردوغان نفسه، وقد تكاتفت وراءه جهود شعبية ومؤسساتية وطواقم وطنية بكل عناصرها، وقدمت ولا تزال تقدم عملاً نوعياً لن ينساه التاريخ التركي والتاريخ الإنساني المعاصر. كما أن اللافت هو حجم التضامن والتعبئة الهائلة للشعب التركي، والذي أظهر أمثلة من التضحية والتضامن والوحدة في ظل هذه الظروف الحالية الحرجة، مسانداً لحكومته في هذا المصاب الوطني الكبير.

ليس جديداً على القيادة التركية، وعلى رأسها الطيب أردوغان هذا الجهد والتنظيم والتخطيط في تجاوز تبعات الزلزال الكارثية، فالتجارب التي خاضتها تركيا كبيرة في مد يد العون للشعوب المصابة، فلم تتوقف حملات المساعدة للحكومة وللشعب التركي في مراحل الحروب والكوارث التي عاشتها البوسنة وفلسطين والصومال واليمن والسودان وليبيا وباكستان وكشمير واليابان وهايتي وأمريكا وسورية طيلة السنوات الماضية.

إن النماذج الناجحة في قيادة الشعوب بحكمة وحيوية وهمة وتخطيط وإيمان مثلتها شخصية السلطان نور الدين محمود زنكي في زمانه، والرئيس الطيب أردوغان في الوقت الراهن، وهو المعروف عند الشعب التركي وشعوب العالم وحكوماتها، بأنه إذا وعد وفى، ونال احترام شعبه وشعوب العالم بمواقفه الإنسانية وجرأته النادرة، وإقدامه في قول الحق، ووفائه بوعوده، واكتسب مصداقيته بأفعاله ومواقفه لا بأقواله وتصريحاته فحسب، مع إيمانه العميق بأقدار الله، وهمته العالية في الأخذ بأسباب البناء والتمكين، وهذه لها كانت أسباب كفيلة في تخفيف الآثار، وتوفير الأمن والأمان، وهذا ما نتمناه لتركيا وسورية وجميع

بلاد المسلمين التي تعيش الضيق والمصاب، بأن يتلطف الله بها، ويحفظ أهلها، ويرحم موتاهم، ويُعافي جريحهم، ويَجبر كسرهم، ويُفرج كربهم. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المراجع:

- علي محمّد الصلابي، القائد المجاهد نور الدين محمود زنكي؛ شخصيته وعصره، مؤسسة اقرأ، ط ١، ٢٠٠٧.
- عماد الدين خليل، نور الدين محمود الرجل والتجربة، ٢٠٢٠ م، ص ١١٠–١١٢.
- محمد شعبان أيوب، "أسقطت دولا ودمرت مدنا.. أكثر من ١٠٠ زلزال كارثي رصدها المؤرخون في تركيا والشام"، منتديات الجزيرة، ٢٠٢٣.
- محمد علوش، "كيف لتركيا التعافي سريعاً من الزلزال"، منتديات الجزيرة، ٢٠٢٣م.
- محمود علوش، "حسابات الداخل والخارج في انتخابات تركيا"، منتديات الجزيرة، ٢٠٢٣م.
- ياسين أقطاي، "تعبئة القرن للإنقاذ والإغاثة في كارثة القرن"، منتديات الجزيرة، ٢٠٢٣م.

La démocratie et la croissance économique: Entre théorie et pratique

Abdelhak FAIDI

Doctorant en sciences économiques

Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Mohammedia,

Laboratoire de Performance Economique et Logistique (PEL)

Zouhair LAKHYAR

Professeur d'enseignement supérieur

Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Mohammedia

Laboratoire de Performance Economique et Logistique (PEL)

Les analyses qui sont existantes dans l'étude de la relation entre démocratie et la croissance s'intéressent soit à la causalité de la croissance vers la démocratie soit à la causalité inverse.

Cependant, l'observation des faits ne corrobore pas cette théorie: elle montre que les pays à revenu intermédiaire ont davantage de chances que les pauvres ou les riches d'abandonner la dictature pour se tourner vers la démocratie.

Il est clair de dire que les travaux empiriques dans ce sens sont encore embryonnaires et ne reflètent pas pratiquement le sens de l'impact de ces deux variables politico-économiques, du fait de l'abondance de ces travaux et leurs hétérogénéités a fait que les résultats sont généralement contradictoires.

Dès ce moment-là, la question qu'on est censé se poser et s'imposer intuitivement est: **est-ce que la nature du régime politique qui influence les performances économiques ou bien l'inverse ?**

Pour faire cela, nous allons commencer cette article par une première partie qui étudier le phénomène de la croissance pour aboutir à une démocratie, puis une deuxième partie qui décrit la nécessite de la démocratie pour

atteindre la croissance, et enfin une troisième partie qu'explique la relation bilatérale entre la croissance et la démocratie.

1. De la croissance à la démocratie

a. De la croissance à la démocratie, l'effet négatif

Ces auteurs voient qu'il faut attaquer le phénomène de la croissance pour aboutir à une démocratie adaptable à la situation économique du pays. L'explication de cette logique revient encore une fois avec Jean-Luc Migué, qui s'appuie sur quelques exemples comme « L'Afrique noire d'après 1960 et Haïti ont fait la preuve qu'une baguette magique ne saurait servir de garant d'une démocratie durable. Le simple départ du pouvoir colonial et l'implantation factice de la démocratie par une agence (armée) internationale ne sauraient remplacer le développement minimal dans l'avènement de la démocratie »[1]

b. De la croissance à la démocratie: l'effet positif

Les variables explicatives de la démocratie comprennent plusieurs indicateurs relatifs au niveau de vie: PIB réel par habitant, espérance de vie à la naissance, mesures du niveau d'éducation. Le modèle intègre également d'autres influences possibles sur la démocratie telles celles proposées dans la littérature des sciences politiques par Lipset (1959).

c. la croissance et la démocratie: l'effet neutre

Les analyses sur les interactions entre la nature du régime politique, sa stabilité et le développement économique, aboutissent à des résultats qui restent souvent perplexes tant sur l'existence d'une corrélation que sur le sens des causalités. Pour conclure dans son écrit que « La démocratie ne s'enracine et ne survit que dans les pays ayant atteint un niveau élevé de développement et d'éducation. Il y aurait donc des liens de causalité et un sens des causalités. »[2]

L'article récent d'Acemoglu, johson, Robinson et Yared (2005) montre que la corrélation positive entre la démocratie et le revenu dans les régressions en coupe transversale disparait une fois que l'on a contrôle pour les effets fixes pays dans les régressions de panel de pays.

Helpmann clôture son ouvrage par une sélection d'articles mêlant habilement théories et vérifications empiriques autour de la politique économique du

---

[1] Jean-Luc Migué, 1998 ; Croissance et démocratie, jean-luc migué, 1998

[2] Pièrre-Marie Abadie:Démocratie et croissance économique: le cauchemard de l'économiste, 2010

développement. Dans cette partie, Helpmann ne semble pas vouloir donner une réponse absolue quant à la relation entre
démocratie et croissance économique, puisque les trois derniers chapitres exposent au lecteur des visions très différentes. Ce n'est pas tant qu'on remette en question la nécessité d'instaurer une démocratie pour amorcer le développement des états, mais que sans les bonnes institutions et incitations, aucune amélioration de long terme n'est envisageable, pas plus en tout cas que dans un régime autocratique. En outre, en choisissant, l'étude de **Persson** et **Tabellini** comme chapitre de clôture, **Helpmann** met l'accent sur l'importance des hypothèses des modèles théoriques et les méthodes d'estimations choisies qui conditionnent largement les conclusions de chaque étude. »[1]

La mesure du respect de la loi est censée avoir un pouvoir explicatif important de la croissance économique. Cependant la relation entre la démocratie et le respect de la loi n'est pas claire, ainsi qu'il a été mis en évidence dans les parties théoriques d'études récentes de Sirowy et Inkeles (1990), Przeworski et Limongi (1993).

« D'autres chercheurs aboutissent à des effets contradictoires. Selon Tavares et Waczairg (2001), la démocratie, d'un côté, accroît l'accumulation du capital humain et réduit les inégalités de revenu, ce qui accélère la croissance. De l'autre, elle réduit l'accumulation de capital physique et augmente la consommation publique, ce qui la ralentit. Constat frappant, les taux de fécondité sont nettement inférieurs dans les démocraties, quel que soit le niveau de revenu. Et ils fluctuent dans un sens ou dans l'autre en cas de passage de la dictature à la démocratie ou inversement. Cette observation a d'importantes conséquences pour le bien-être des femmes. Elle signifie également, comme l'observent Przeworski et al. (2000) que, même si la démocratie n'exerce guère d'incidence sur la croissance du PIB national, elle pourrait en avoir une sur celle du PIB par habitant »[2].

La mesure du respect de la loi est censée avoir un pouvoir explicatif important de la croissance économique. Cependant la relation entre la démocratie et le respect de la loi n'est pas claire, ainsi qu'il a été mis en évidence dans les

[1] Idem
[2] Idem

parties théoriques d'études récentes de Sirowy et Inkeles (1990), Przeworski et Limongi (1993). »[1]

« La démocratie ne s'enracine et ne survit que dans les pays ayant atteint un niveau élevé de développement et d'éducation. Il y aurait donc des liens de causalité et un sens des causalités. C'est la thèse d'Adam Przeworsky dans "Democracy as equilibrium" où il soutient que la probabilité que la Démocratie survive s'accroit de manière régulière avec le revenu. Il ajoute empiriquement qu'aucune démocratie ne s'est effondrée au-delà d'un revenu par tête de 6200 dollars. En revanche, l'espérance de vie d'une démocratie en dessous de 1000 dollars de revenu par tête est de moins de 6 ans. Amartyan Sen ne dit pas autre chose lorsqu'elle affirme ‘'qu'à égalité de ressources et de conditions de la production agricole, il n'existe pas de famines dans les démocraties'' là où on en trouve en régime autocratique. »[2]

2. De la démocratie à la croissance

a. De la démocratie à la croissance: l'impact négatif

D'un autre côté, Yang (2007) montre que la démocratie a un effet réducteur sur la volatilité de la croissance. Or, la volatilité affecte négativement la croissance. Donc, « il serait intéressant d'étudier l'impact indirect de la démocratie sur la croissance économique à travers la volatilité »[3].

« Les institutions démocratiques fournissent un contrôle sur le pouvoir du gouvernement, et de ce fait limitent la possibilité des fonctionnaires publics de se constituer une richesse personnelle et de mener à bien des politiques impopulaires. Dans la mesure où quelques une des politiques qui stimulent la croissance sont aussi politiques tend alors à accroitre la croissance. On ne peut donc conclure a priori sur l'effet net de la démocratie sur la croissance interaction entre les institutions politiques et les résultats économiques conditionnent également l'effet du niveau de vie sur la propension d'un pays à faire l'expérience de la démocratie. Depuis les recherches de Lipset (1959),une opinion souvent partagée veut que la prospérité stimule la démocratie , l'idée souvent décrite comme hypothèse de Lipset .Lipset (1959) préfère apparemment l'analyser comme l'hypothèse d'Aristote: « Depuis Aristote et jusqu' à maintenant ,les hommes ont soutenu que c'est seulement

---

[1]Croissance, démocratie et développement, IUFM D'Auvergne, Arnaud Diemer, Préparation agrégation, avril 2003

[2] Pierre-Marie ABADIE:Démocratie et croissance économique: le cauchemard de l'économiste, 2010

[3] La Volatilité: Canal de transmission de la démocratie à la croissance (Partie 3, fin), Ibid.

dans une société riche ou vivent relativement peu de citoyens pauvres que la majorité de la population pourrait participer de manière intelligente à la vie politique et se prémunir contre les appels de démagogues irresponsables »[1]

b. De la démocratie à la croissance: l'impact positif

La démocratie nous semble favoriser l'efficacité économique, certains parlant même de démocratie de marché plutôt que d'économie de marché. »[2]

3. La relation bilatérale de la démocratie à la croissance.

a. la démocratie et la croissance sont plus en plus confondues ?

Dans Capitalism and Freedom(1), Milton Friedman enseignait que les libertés économiques et les libertés civiles et politiques étaient complémentaires, qu'elles se renforçaient mutuellement. L'élargissement des droits politiques (démocratiques) favoriserait le renforcement des droits économiques, qui accélérerait à son tour la croissance. L'observation ne confirme pas cette relation. »[3].

Mais, et Selon Arnaud Diemer « L'articulation croissance démocratie, est largement restée subordonnée aux recherches sur la croissance et le développement. Depuis les années 80- 90, les termes démocratie et développement sont de plus en plus confondus. Cette confusion s'explique tout d'abord par l'histoire même de la construction de l'idée de développement en Occident (Nisbet, 1980). Le siècle des Lumières s'est en effet centré sur le thème du progrès, caractéristique de l'esprit humain et susceptible de rejaillir sur ses modalités d'organisation en société et de gestion de la matière. Cette idée de progrès associée à la consécration du régime démocratique (Tocqueville, 1835) comme régime légitimement revendiqué a généré un ensemble de travaux fondateurs de la sociologie du développement des sociétés humaines. Les grands penseurs du XVIII et du XIXième siècle, Tocqueville, Comte, Marx, Weber, Durkheim… associèrent des formes d'organisation du travail et des niveaux technologiques avec des modèles de gestion sociale et politique ; et établirent des liens étroits entre un état économique et social et la nature des régimes politiques »[4].

« En Amérique latine, selon Landman (1999), le niveau de développement économique n'a eu d'effet significatif sur le rythme de transition vers la

---

[1] Idem

[2] Pierre-Marie ABADIE:Démocratie et croissance économique: le cauchemard de l'économiste, 2010, Ibid.

[3] Croissance et démocratie, Jean-Luc Migué, 1998

[4] IUFM D'Auvergne, Arnaud Diemer, Préparation agrégation, avril 2003

démocratie pour aucun des sept critères utilisés pour mesurer la démocratie. Le rythme de croissance économique n'a guère plus d'impact: on voit des dictatures mises à bas en période d'expansion comme en phase de récession ». [1]

Barro (1999) met en évidence une relation non-linéaire par laquelle la démocratie améliore la

croissance pour des niveaux faibles de liberté politique, mais réduite la croissance lorsqu'un niveau raisonnable de liberté à déjà été atteint. En analysant la causalité inverse de la croissance vers la démocratie, Barro (1999) montre que des niveaux plus élevés de revenus

prédisent une augmentation de la démocratie (mesurée par un indicateur de droits électoraux).

« L'existence d'une corrélation générale associant le développement à la démocratie est généralement considérée comme une évidence alors même qu'elle continue à faire l'objet de travaux très controversés et de résultats opposés depuis les travaux fondateurs de Seymour Lipset (1959). L'idée de fond peut- être synthétisée de la manière suivante: l'amélioration des conditions de vie des populations est censée passer par la croissance économique dont devrait découler la démocratisation des régimes politiques, laquelle serait à son tour, à partir d'un seuil à déterminer, un accélérateur de développement. On peut opposer ici deux types de travaux:

b. la démocratie explique la croissance générale ?

Les travaux de Robert Barro (1991, 1995) illustrent très bien le souci des modélisateurs de considérer la démocratie comme une variable explicative de la croissance économique. « Toutefois, plutôt que de parler de la croissance en général – modèles néoclassiques ou de croissance endogène - l'auteur s'intéresse aux différences de croissance entre pays. En partant de ces différences, Barro (1997) fait rentrer dans le champ de l'analyse des phénomènes aussi variés que le plus ou moins grand degré de liberté politique, l'éducation des hommes et des femmes, l'appartenance religieuse… Le cadre de son étude lui est dicté par le principe de convergence conditionnelle. Le taux de croissance dépend de la relation entre le niveau de départ de production, y et sa position souhaitée y*. Or il existe des facteurs

[1] RAPPORT MONDIAL SUR LE DÉVELOPPEMENT HUMAIN 2002: APPROFONDIR LA DÉMOCRATIE …PAR PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT

qui d'un pays à l'autre modifieront la cible y* ou qui influenceront la vitesse de passage de y à y* (amélioration du taux d'alphabétisation). Barro cherche à mettre en avant l'effet des politiques gouvernementales et des autres déterminants sur la croissance. Deux résultats étroitement corrélés ressortent de ces études. »[1]

« Des études ont montrées que la relation entre démocratie et la croissance économique est négative et non significatif (Baro 1996), d'autres auteurs, comme plümper et Martin (2002) vont montrer que la démocratie stimule plus la croissance économique lorsqu'elle est intermédiaire, et que lorsqu'elle est pure, son impact est négatif. D'où l'intérêt de voir les déterminants de la démocratie qui affectent la croissance aussi bien négativement que positivement, c'est ce que vont faire les auteurs Tavares et Wacziarg (2000), qui vont montrer que l'impact indirect de la démocratie sur la croissance dépend des coûts et bénéfices de la démocratie. Leur étude va montrer que cet impact est globalement négatif et passe par les canaux à savoir: le capital humain, l'investissement, la taille du gouvernement et les inégalités. Les auteurs expliquent cet impact globalement négatif par le fait que les institutions démocratiques répondent aux besoins des plus pauvres en facilitant l'accès à l'éducation, et en réduisant les inégalités au détriment de l'accumulation de capitaux physique »[2]

« Une autre étude à prendre en compte est le fait que des auteurs comme Barro (1996), Rock (2008), Schneider et Halla (2009) trouvent une relation en cloche entre la démocratie et la croissance économique , et Plümper et Martin (2002) ont montrés que plus la démocratie est "intermédiaire", plus son impact positif est important ; et donc il serait intéressant de connaître le point de retournement de la courbe en cloche, de savoir à partir de quel niveau la démocratie devient "intermédiaire" pour mieux la définir, et à partir de quel moment lors du passage de l'autocratie à la démocratie cet impact devient positif. Et enfin, il serait aussi intéressant de combiner ces deux études, relation en cloche et canaux de transmission de la démocratie à la croissance économique. »[3]

---

[1] Croissance, démocratie et développement, IUFM D'Auvergne, Arnaud Dimer, Préparation agrégation, avril 2003

[2] La Volatilité: Canal de transmission de la démocratie à la croissance (Partie 3, fin), Ibid.

[3] La Volatilité: Canal de transmission de la démocratie à la croissance (Partie 3, fin), Ibid.

« Enfin, lorsque l'on dit que la démocratie permet au plus grand nombre de participer aux affaires publiques, on doit se souvenir que, dans toutes les sociétés, ce plus grand nombre comprend toujours une majorité d'individus appartenant aux classes populaires. De ce point de vue, une politique véritablement démocratique doit être considérée, sinon comme celle qui fait prévaloir les intérêts des plus pauvres, du moins comme un « correctif au pouvoir de l'argent » (Giuseppe Preve). »[1]

Ce premier constat nous permet déjà de dire qu'il y a eu un échec alarmant au niveau de l'élaboration des politiques économiques en générale et de celles de la croissance économique en particulier, une telle élaboration qui se voulait purement économique et qui estime que la politique économique n'a pas de relation avec les autres composantes de la politique en générale notamment la démocratie.

La mesure de cette relation mutuelle est tributaire d'un développement de certains modèles économétriques très poussés pour pouvoir donner des éléments de réponse à cette dialectique entre le politique et l'économique. Dans un autre sens, il est souhaitable d'identifier les facteurs communs qui peuvent lier la croissance économique à la « croissance » politique c'est-à-dire un regroupement des économistes et des politiciens en vu d'élaborer un modèle de croissance dans les deux sens.

Il faut noter que certains auteurs on déjà entamer ce travail économétrique en essayant de voir les impacts mutuelles du développement économique en général et de la croissance économique en particulier sur la stabilité politique et notamment la démocratie.

Ainsi on peut dire avec Allaoui Zohra et Chkir Ali que « Depuis plusieurs années, en cherchant le dénominateur commun le plus fréquent de tous les exemples traitant le sujet de développement économique, politistes et économistes ont tiré preuve pour développer une économie politique de la croissance à la fois analytique et empirique prouvant que la qualité des institutions politiques constitue la base de la croissance soutenable de long

[1] Robert de HERTE:, DEMOCRATIE, Dossier sur la gouvernance? Ibid.

terme d'une économie. Cependant, les résultats de ces travaux restent incertains et parfois opposés. »[1]

« Par contre, et c'est en ce sens que la théorie économique de la politique se révèle riche de corollaires, le progrès de la démocratie ne s'avère pas constituer un élément déterminant de la croissance. Ce qui compte dans l'accélération de la croissance, ce n'est pas tant les libertés politiques que les libertés économiques, soit la liberté de commercer, d'investir, de s'adonner à l'occupation de son choix, de prendre des risques, de garder le fruit de son labeur contre le poids du fisc ou de la réglementation, en un mot le respect des droits de propriété et la libre entreprise. Le complément de cette réalité troublante est que la démocratie suscite la tentation redistributionnisme, qui a pour effet de retarder la croissance. »[2]

Les droits politiques, cette première caractéristique de la démocratie représente les libertés permettant à la population de participer librement au processus politique, sont appréciées sur une échelle allant de 1 à 7: 1 étant le degré le plus élevé de liberté et 7 le plus faible. En prenant le score des droits politiques comme Proxy de la démocratie, les résultats de ce tableau nous montrent que les pays développés qui possèdent un indice de forte liberté, sont ceux profitant d'un haut niveau de revenu. Ce qui montre que la démocratie est un facteur déterminant de la croissance économique.

Ainsi, en utilisant cet indice de liberté civile, les pays qui figurent dans notre tableau avec une estimation de 1, ont généralement une règle de loi établie et équitable avec une activité économique libre, ce qui explique la présence d'un indice du développement humain élevé.

Cela a été confirmé par Milton Friedman (1962), qui a enseignait que les libertés économiques et les libertés civiles et politiques étaient complémentaires, puisqu'elles se consolidaient mutuellement. L'élargissement des droits politiques (démocratiques) favoriserait l'amélioration des droits économiques, qui accélérerait à son tour la croissance. A cet égard, l'observation confirme cette relation. »[3]

---

[1] Corruption, démocratisation et croissance économique des pays en développement (PED): Investigation en données du panel , ALLAOUI Zohra, Assistante contractuelle à l'ISAAS et doctorante à la FSEG de Sfax, Tunisie, Unité de recherche sur la dynamique économique et de l'environnement URDEE, CHKIR Ali, Professeur à la Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Sfax, Tunisie, Directeur de recherche de l'URDEE

[2] Idem

[3] Institutions politiques, démocratie, corruption et croissance économique des PED: investigation empirique en données de panel ,Zohra ALLAOUI , Ali CHKIR

A travers ce modèle les auteurs[1] cherchent à vérifier la relation qui peut exister entre le processus de démocratisation, la croissance économique et la corruption, en d'autres termes, peut-on dire que le processus de démocratisation dans les pays en développement peut être considérée comme un facteur déterminant pour lutter contre la corruption ? D'autre part l'étude essaie de vérifier l'interaction des institutions politiques, du capital humain et de la croissance économique.

Pour matérialiser cette relation les auteurs ont préféré de lier la démocratie à la croissance économique à travers une étude empirique. Ils ont commencé par une étude descriptive qui a donné naissance à la détermination de l'effet de la démocratie sur la croissance.

En utilisant un modèle de données de panel sur vingt-cinq pays en développement durant une période de 1984 à 2005, les auteurs dudit papier proposent trois simulations de modèles:

Un modèle qui se base sur le modèle de croissance de Solow augmenté en insérant quelques variables institutionnelles, pour donner la formulation suivante:

$$\ln (Y_{it}) = \alpha_i + \beta_1 \ln k_{it} + \beta_2 \ln h_{it} + \beta_3 \ln FL_{it} + \beta_4 INSPOL_{it} + \varepsilon_{it}$$

Pour $i = 1,\ldots..,25$ / $t = 1984,\ldots..,2005$.

α: l'effet spécifique individuel,

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ et β_4 Sont les paramètres à estimer dans ce modèle

ε_{it} est le terme d'erreur.

(h) l'indice de niveau d'instruction dans l'enseignement comme Proxy du capital humain,

(k) le capital physique calculé par la méthode de l'inventaire permanent,

(FL) le taux de croissance de la force de travail

(INSPOL) les institutions politiques.

Pour élargir le modèle les auteurs ont introduit, dans un deuxième modèle, un terme appelé interaction entre les institutions politiques et le capital humain et pour estimer l'impact des variables institutionnelles politiques, les auteurs ont

[1] Allaoui Zohra et Chkir Ali (s.d), « Institutions politiques, démocratie, corruption et croissance économique des PED: investigation empirique en données de panel », Tunisie, Unité de recherche sur la dynamique économique et de l'environnement URDEE [En ligne], 10 janvier, < http://www.asectu.org/userfiles/Allaoui_Chkir.pdf > (page consultée le 10 janvier 2013).

insérer également dans un troisième modèle, la variable indicateur de corruption pour estimer l'équation suivante:

$CORR_{it} = \alpha'_i + \delta_1 h_{it} + \delta_2 GS_{it} + \delta_3 LO_{it} + \delta_4 DA_{it} + \delta_5 ET_{it} + \delta_6 BQ_{it} + \mu_{it}$

CORR: l'indicateur de corruption, h le capital humain

et INSPOL: un vecteur qui représente les variables institutionnelles politiques à savoir la stabilité politique (GS), l'ordre et lois (LO), la responsabilité démocratique (DA), l'intensité des tensions ethniques (ET) et la qualité bureaucratique (BQ). Avec α'_i l'effet spécifique individuel. δ_1, δ_2, δ_3, δ_4, δ_5 et δ_6 sont des paramètres à estimer et μ_{it} est le terme d'erreur.

Cette forme de modélisation a permis aux auteurs de cette article de décider que dans les pays en développement la croissance économique est principalement inluencée par le capital humain instruit et non pas par la démocratie, mais la démocratie avance un avantage indirect sur la croissance matérialisé dans le fait qu'elle peut décliner l'effet néfaste de la corruption sur la croissance économique.

De sa part Barro Robert.J[1] , en essayant de voir s'il existe une interaction entre la démocratie et le développement économique pour étudier l'impact de ce concept de démocratie sur la croissance économique, a essayé d'utiliser les relations non linéaires pour confirmer ou infirmer cette relation.

Ainsi, l'auteur ici, procède à une étude économétrique de panel sur un échantillon de cent pays et sur une période de trente ans en utilisant la modélisation par variable instrumentales. L'auteur a créé dans ce sens trois équations contenant les variables: taux de croissance du PIB réel par habitant en tant que variable dépendante, et comme variables explicatives le modèle utilise les variables: niveau initial du PIB, niveau initial du capital humain dépense d'éducation, taux de fécondité, consommation publique, mesures de distorsion du marché, ratio d'investissement, termes d'échanges et la démocratie[2]

Cette analyse a permis à l'auteur de prouve que l'effet global de la démocratie sur la croissance économique est faiblement négatif si les autres variables[3] sont maintenues constantes.

---

[1] Barro Robert.J (1996), "Democracy and Growth", Journal of Economic Growth, pp: 1-27.

[2] Mesuré par l'indicateur des droits politiques compilé par Gastil et son disciples (1982-1983 et les prochains numéros) de 1972 à 1994, une variable liée à des Bollen (1990) est utilisé pour 1960 et 1965.

[3] Primauté du droit, les marchés libres, la consommation d'un petit gouvernement et le capital humain

Aussi, « l'analyse indique l'existence d'une relation non linéaire, dans laquelle plus de démocratie favorisent la croissance à de faibles niveaux de liberté politique, mais déprime la croissance économique quand un niveau modéré de liberté politique est déjà atteint, d'un autre côté, l'étude montre que l'amélioration du niveau de vie accroît sensiblement la probabilité que les institutions politiques deviendront plus démocratique au fil du temps»[1].

Fidrmuc Jan[2] a préféré de mener une etude dont l'objectif est de savoir déterminer la relation entre la démocratie et la croissance mais à travers la liberté économique dans les pays qui ont connu la transition du postcommuniste.

L'auteur a réalisé une étude de type transversal sur vingt-cinq pays[3] en transition sur une période allant de 1989 à 2000 pour vérifier la relation entre la libéralisation et la croissance économique.

Le modèle économétrique généré est composé des variables suivantes:

Le taux du PIB en tant que variable dépendante

Les variables explicatives combine ceux qui sont dans la norme de croissance littérature avec des variables spécifiques au contexte de transition.

Conclusion

L'étude conclut que la démocratisation a eu un effet positif sur la croissance pendant la transition, quoique indirectement, en facilitant la libéralisation économique. En effet les résultats suggèrent que la démocratie renforce le progrès dans la libéralisation économique, qui, à son tour, conduit à une meilleure croissance des performances. Autrement dit, la démocratisation à elle seule n'est pas la clé de la croissance, mais, c'est grâce à son impact positif sur la libéralisation économique qu'elle améliore la croissance du rendement[4].

Bibliographie

- Jean-Luc M, (1998) « Croissance et démocratie ».
- D'Auvergne I, Arnaud D (avril 2003) « Croissance, démocratie et développement ».

[1] Barro Robert.J (1996), "Democracy and Growth", Journal of Economic Growth, pp: 1-27.

[2] Fidrmuc Jan (2003), "Economic Reform, Democracy and growth during post-communist transition", European Journal of Political Economy, pp: 583-604.

[3] Les données sont tirées à partir de « Freedom House » et de la Banque européenne pour la reconstruction et le développement (BERD),

[4] Fidrmuc Jan (2003), "Economic Reform, Democracy and growth during post-communist transition", European Journal of Political Economy, pp: 583-604.

- Pièrre-Marie A, (2010) « Démocratie et croissance économique: le cauchemard de l'économiste ».
- Arnaud D,(2003) « Croissance, démocratie et développement, IUFM D'Auvergne, , Préparation agrégation ».
- Fidrmuc J, (2003) « Economic Reform, Democracy and growth during post-communist transitio, European Journal of Political Economy », pp: 583-604.

التغيير الواعي في المؤسسات التربوية قفزة نحو الحياة المؤسسية

د. فادي محمد الدحدوح
خبير في البحث العلمي والدراسات

المرحلة المعاصرة من حياتنا في هذا العالم تتسم بسرعة التغيير والتطور سواء على صعيد الأفراد، المؤسسات والمجتمعات، مما يجعل الأدوار المناطة على الجميع مهمة وفي غاية الدقة والحساسية، ويتعاظم هذا الدور عند الحديث عن الرافعة الاستراتيجية للأفراد والمجتمعات ممثلا بالمؤسسات التربوية الحاضنة المركزية للرقي والنهضة والتطوير وتحقيق التغيير الواعي والهادف وبناء الإنسان وفق نموذج متكامل من القيم والمهارات والسمات، لذا فإن عملية بناء مؤسسات تربوية مصممة على فكرة التغيير يتطلب رؤية فكرية خاصة، فبدلا من السعي إلى خلق نموذج يشبه الساعة السويسرية التي تترابط فيها الحركات بحيث تفرز السلوك نفسه بصورة متسقة، يصبح الدور المركزي هو تصميم المؤسسات التربوية وتزويدها ببني تنظيمية وممارسات إدارة موارد بشرية تكون مهيئة لإرادة وإدارة التغيير الفاعل في منظومة عملها.

تمثل المؤسسات التربوية الدور الأهم في عملية تحقيق التغيير والنهضة المجتمعية الشاملة، ورفد المجتمع بالطاقات القادرة على التعامل مع المتغيرات بالطريقة العلمية، وعليه يتعاظم دور القيادات التربوية من خلال قيامهم بصياغة الرؤى والأهداف الإستراتيجية ومواجهة التحديات المعاصرة، ومدى قدرة تلك القيادات على توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف المنشودة، ليصبح تطوير وتحديث المنظومة المؤسسية وفق متطلبات وتحديات الواقع والمستقبل ضرورة يفرضها الأخذ باحتياجات التحديث والتطوير في المجتمعات المعاصرة، كذلك ما تفرضه المواصفات المطلوب توافرها في مؤسسة القرن الحادي والعشرون، وتعد إدارة التغيير عملاً مؤسسياً شاملاً متكاملاً يقوم على التخطيط الواعي لإجراء التغيير المتوازن والمنتظم للمؤسسة، بهدف الارتقاء بمستوى الأداء وبناء منظومة متكاملة قادرة على العمل بكفاءة وفاعلية في مجتمع يؤمن وقادر على صناعة مؤسسة تدرس الماضي جيدا وتقرأ الواقع بعناية وترسم معالم لمستقبل أفضل.

تسعى المؤسسات التربوية على الدوام لتحسين إنتاجيتها التي تتعدد أوجهها بتعدد مهامها ووظائفها التي ترتبط في الغالب بالمعرفة، فهي مؤسسات تعمل على نقل وتوزيع وإعداد صناعة المعرفة فضلا على مهمة إنتاجها للمعرفة العلمية وتطويرها واستثمارها وتطبيقها لترقية وتنمية المجتمع. لذا يتعاظم أهمية تبني المؤسسات التربوية أسلوب التغيير المستمر وفق عملية شاملة تتماشى مع مفهوم النظم الذي يقضي بالنظرة الكلية والشمولية، باعتبار المؤسسة التربوية نظاما كاملا، فالتغيير عبارة عن إستراتيجية تسعى المؤسسة بأكملها لإحداث تغييرات في جميع جوانبها وهو بذلك يختلف عن التطوير والتنمية الإدارية التي تعتبر تغييرات جزئية كونها تنحصر في مجالات محددة على مستوى المؤسسة.

لذا؛ ترتقي مؤسساتنا التربوية نحو القمة من خلال التغيير الهادف، وعبر قيادة حكيمة واعية تعمل على تحقيق الأهداف والرؤى المنشودة، ويمكن القول أن تبني نموذج النجمة أفضل وسيلة لعمل المؤسسات التربوية حيث تترابط فيه خمس عناصر بقوة وهي: الإستراتيجية، البنية التنظيمية، الأفراد، المكافآت، العمليات، ويتسم النموذج بأن الإستراتيجية فيه تمثل حجر الزاوية في عملية البناء وإحداث تغيير مؤثر في أداء المؤسسات التربوية لأن تغيير عنصر واحد في المؤسسة التربوية يحمل دلالات جوهرية بالنسبة إلى العناصر الأخرى.

إن عملية التغيير في مؤسساتنا التربوية قضية جوهرية وهامة للغاية للنهضة الشاملة والخروج من الأزمات كافة، فالمؤسسات التربوية اليوم لم تعد المكان المناسب لإعداد الملكات العلمية والتقنية التي يحتاجها المجتمع فحسب، بل هي اليوم مصدر المعرفة في عصر تتوالى فيه المستجدات وتعززها التغيرات التقنية والفنية، وأصبح في مجموعها تشكل تحديات للقيادة والإدارة العليا، مما يستوجب التكيف واستغلال الفرص المتاحة واستثمار كل الطاقات والثروات والتغلب على التحديات أمام المبادرات والابتكارات لإحداث التغييرات المنشودة.

يمكن النظر برؤية استراتيجية إلى عمق إدارة التغيير الهادف في مؤسساتنا التربوية عبر قدرته على تحقيق التحسين المستمر في كافة العناصر الإدارية ومن أبرزها: زيادة التعلم والتطوير، تحسين إدارة كفايات العاملين، وزيادة قوة إدارة أداء العاملين بالمؤسسة، ولن يتأتى ذلك إلا عبر إيمان عميق بأهمية إدارة وإرادة التغيير ينبثق عنه أفعال يمكن ملاحظتها وتعتمد على الأدلة والبراهين يربط بوضوح بين الأداء الجيد للأفراد وبين الأداء الأفضل للمؤسسات. وعليه يمكن التأكيد على التفكير الاستراتيجي والتصميم

والإرادة، وقبل كل ذلك الوعي الخلاق، وإدراك ضرورة التغيير الهادف وضرورة العمل عليه في مؤسساتنا التربوية، حتى يحدث قفزة نوعية في منظومة الحياة التربوية والنهضة الشمولية لكافة جوانب العمل المؤسساتي، فالزمن يمضي بسرعة والكفاءات البشرية تتنامى والحاجات الإنسانية في تزايد مستمر.

قراءة نقدية لكتابي الفيلسوف هربرت ماركيوز

الإنسان ليس حيواناً، ففيه بعد أخلاقي راقٍ كرّمه الله به واصطفاه لعمارة الأرض وخلافته في احسن صورة

حافظ لصفر

بكالوريوس في الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع

ماجستير في ادارة الموارد البشرية وماجستير في الادارة التربوية وماجستير في القيادة المجتمعية

باحث دكتوراه في الفلسفة

إيروس والحضارة

يستشهد الفيلسوف في بداية الكتاب، بقولة تؤسس لعلم النفس من لدن مؤسس الفلسفة الإغريقية سقراط: "أيها الإنسان اعرف نفسك تعرف العالم"، أوردها كحجة فلسفية، ليبين جهل الإنسان بقدراته الذاتية النابع من اغترابه داخل الحضارة المادية المزيفة التي حولته إلى مجرد شيء من أشياء الطبيعة ضمن منظومة كلية، فقَدَ معها فرديته كخصوصية، وعومل بوصفه جزءا من مجموع كلي، لا بوصفه ذاتا، فتنازل عنها لصالح ذات حضارية اجتماعية عامة وشاملة، تشيع اللذة الظاهرية، وتغفل عن جوهريته التي هي حرية شيوعية اللذة الجنسية، فالكفاح الحقيقي ينبغي أن يكون من أجل الحياة والحب، لأن التاريخ والحضارة نضال في العمق ضد كبت غرائزنا، وليس صراعا طبقيا، كما صورته "الرأسمالية الحديثة"، وهذا ما يمنعنا من الوصول إلى مجتمع غير قمعي بالاعتماد على تجربة مختلفة جوهريا للوجود وعلاقة مغايرة بين الإنسان والطبيعة، واستحضر كحجة فلسفية من مجال علم النفس الطرح التحليلي الفرويدي، بأن الحضارة تحتاج إلى الكبت لتستمر خاطئة، وأن إيروس أي الرغبة في التمتع بالحياة، وأهمها الجنس كمفهوم محرر وبناء، وهذا يتماثل مع كتاب فرويد "الحضارة وسخطها"، فهناك صراع مرير بين الأنا الأعلى كضمير للقمع من جهة، والغرائز البشرية من جهة ثانية، وهو ما سماه الأخير باللاشعور أو اللهو، فالحضارة الغربية تتأسس على قمع الغرائز، على أساس أن منطلقها هو تحريرها، فالجنس وسماه بالليبيدو

ينتج الطاقة، ويجعل الشخص يتخلص من الكبت المفروض عليها، حيث تتوجه الطاقة نحو التقدم، وثمن ذلك هو سيادة الذنب، بدل السعادة المغيبة، فالصراع العصي في العمق، ليس بين العمل كمبدأ للحقيقة "الحياة بدون رفاه" وايروس "مبدأ المتعة"، ولكن بين الاغتراب الوظيفي (مبدأ الإنجاز "التقسيم الطبقي الاقتصادي")وإيروس، فالجنس مسموح للأشخاص الرأسماليين وذوي النفوذ، ويسمح به للعامل إذا لم يؤثر على إنجازه للعمل، أي عدم كبت الدافع الجنسي بنفس القوة (شيوعية اللذة)، وهذا النقد الموجه للحضارة الغربية، لكونها توهم الإنسان بالحرية، والأخيرة لا تتحقق من منظوره إلا بثورة الطبقة العمالية التي اعتبرها بدورها انغمست في وهم هاته الحضارة، وهذا يعني أن ماركيوز تصور الخلاص في الإباحية والمتعة اللا محدودة.

كتاب الإنسان ذو البعد الواحد

يتحدث ماركيوز عن الاغتراب للنوع الإنساني كمالك للعقل، لأن الدولة بالمجتمعات الأوروبية ومؤسساتها، هي من تفكر وتخطط، فترسم عقلانية بعيدة عن منطق الإنسان وميولاته وغرائزه، هدفها الوصول إلى مجتمع يلغي الفردية، ومعها تتراجع الحقوق والحريات عن سلم الأولويات، كلما تقدم المجتمع الصناعي أفرغها من مضمونها الإنساني، وهذا مناقض لتبشيراته وشعاراته التي رفعها في بداية عصره، حيث تتحايل المجتمعات الصناعية على نوازع الإنسان الفردية بحجة تطبيق القانون، وتمنحه رفاها زائفا، فعقلانية هذه المجتمعات في لُبِّها غير عقلانية، لأنها أقصت الذات الإنسانية الحرة عن حيز الوعي، وجعلت طاقاته الغريزية، واستعداداتها النفسية والعقلية وملكاته الفكرية موجهة أو مستعدة لتقبل الواقع الراهن، حيث انتصر مبدأ الواقع على مبدأ اللذة، وتحول معه ما كان لدى الأفراد من لذة وسعادة وأمان إلى مصدر قلق وخوف وتبعية داخل نفسية الفرد وفي أعماقه، فمن خلال المجتمع الصناعي وشيوع العقل الأداتي انتقد ماركيوز النزعة الاستهلاكية بقوة كشكل من أشكال السيطرة الاجتماعية، وسلب الحرية الحقيقية للإنسان، وتحرره متجل في ممارسة المتعة الجنسية كما يحلو.

الانتقادات الموجهة للطرح الماركيوزي

– دوكلاس كيلنر في كتابه "ماركيوز وأزمة الماركسية"، اعتبر كتابه الإنسان ذو البعد الواحد من أكثر الكتب التخريبية للأنظمة السياسية في القرن العشرين، واعتبره من المؤثرين فقط في اليسار الجديد، وهو كتاب تشاؤمي.

– ستيفن هيكس، اعتبره من الكتب التي تميل إلى اللا عقلانية والعنف بين اليساريين الأصغر سنا (الجدد).

– اعتباره أن التحرر كامن في البعد اللذي – الغريزي، طرح قاصر، لأن الإنسان ليس حيوانا، ففيه بعد أخلاقي راقٍ كرّمه الله به واصطفاه لعمارة الأرض وخلافته في أحسن صورة، وبه يرقى عن الحيوان الشهواني الذي لا يتجاوز أفق إشباع ملذاته وغرائزه البيولوجية والبهيمية..

استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة والتدقيق بالجهات المشمولة بالرقابة

د. محمد محمد مظهر أحمد

الحلقة (٥ : ٥)

الفصل الثالث : دور ديوان المحاسبة القطري في مجال تعزيز استخدام النظم الخبيرة

المبحث الأول : استراتيجية ديوان المحاسبة في مواجهة تحديات استخدام النظم الخبيرة :

وضع استراتيجية لتطوير الأداء (ديوان المحاسبة،قطر، 2019)

لمواكبة رؤية قطر ٢٠٣٠، كان لابد **لديوان المحاسبة** من أن يصبح أداة فاعلة في دعم مجهود الدولة في جميع مناحي الحياة.

وعليه، شرعت الإدارة العليا بالديوان في وضع استراتيجية متكاملة منذ سنة ٢٠١٦. وفي هذا الإطار فقد صدر القرار الإداري رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٦ بإصدار هيكل مشروع تطوير وتحديث العمل بديوان **المحاسبة** والقرار الإداري رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٦ بتشكيل فريق إدارة مشروع تطوير وتحديث العمل **بديوان المحاسبة**.

وباعتبار أن تطبيقات النظم الخبيرة يجب ألا تقتصر فقط على مؤسسات الدولة والشركات الخاضعة للمراجعة بل يجب أن تشمل الديوان أيضا، لذلك انخرط الديوان بتطوير الأداء المهني من ناحية؛ والتطوير المؤسسي والتنظيمي من ناحية أخرى.

وكان الهدف من التطوير المؤسسي والتنظيمي هو إرساء دعائم ترقية العمل الرقابي، وتعزيز دوره في دعم الجهات الخاضعة لرقابته.

المبحث الثاني : الخطوات التمهيدية لاستخدام النظم الخبيرة في ديوان المحاسبة القطري :

أولاً : تطوير البنية التحتية التكنولوجية

من خلال اعتماد منهجيات جديدة في العمل الرقابي، بالإضافة إلى توفير بيئة آمنة للمعلومات بما يحقق الهدف في المحافظة على سرية أعمال الديوان وحماية بياناته من التسريب من خلال استخدام مجموعة من أفضل تطبيقات النظم الخبيرة في مجالات أمن المعلومات والعمل الرقابي.

وقد تم الاعتماد على شبكات اتصال متطورة قادرة على الاستجابة لطبيعة عمل الديوان والتي ترتكز على الانترانيت والأنترنيت وفق طبيعة عمل سواء داخل مبنى **ديوان المحاسبة** أو العمل الميداني على حد سواء، وتوفير حواسيب متطورة.

أيضا اعتماد أنظمة وبرمجيات جديدة تعزز التوجه نحو استخدام تطبيقات النظم الخبيرة في مجال أمن المعلومات والعمل الرقابي، من خلال ما يلي:

تفعيل وتطوير النظام المالي الالكتروني Finance Oracle System.

تطوير نظام الموارد البشرية الالكتروني HR Oracle System قادر على مساعدة المراجعين في ممارسة العمل الرقابي من خلال الالتزام بالمنهجيات المعتمدة ودون الحاجة للتواجد بمبنى الديوان.

تطوير نظام " مراسلات" من داخل النظم الخبيرة بهدف تسهيل العمل الرقابي والإداري وضمان سرعة الإنجاز.

اعتماد نظام لإدارة تكنولوجيا المعلومات بالديوان واعتماد نظم خبيرة لأمن المعلومات.

تطوير وتركيب نظام الكتروني حديث ومتكامل للتدقيق (GRC) لجميع المنهجيات، وقد تم اختيار برنامج Archer.

استخدام تطبيقات مساعدة لأعمال التدقيق لأغراض التحليل وتحديد واستخراج العينات منها على سبيل المثال تطبيق (ACL).

تطوير لوحة مشاهدة (Dashboard) لمتابعة وضع المهام وتقدم العمل من قبل الادارة العليا.

تطوير نظام لمؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر المالية والاقتصادية.

تطوير وتركيب نظام لتقييم وادارة المخاطر بهدف تحديد وتقييم التحديات والمخاطر على مستوى الدولة للجهات الخاضعة للرقابة.

تطوير وتركيب نظام الكتروني موحد لإدارات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة.

ثانيا: تخطيط وتنمية الكادر البشري:

شرع الديوان في وضع خطة متكاملة للقوى العاملة تغطي الخمس سنوات القادمة وتهدف خاصة لاختيار أفضل الكوادر المتوفرة في سوق العمل واقتراح امتيازات جديدة.

ووضع منظومة رائدة ومتكاملة لإدارة وتطوير الموارد البشرية وتمكينها من استخدام التقنيات الجديدة وخاصة تطبيقات النظم الخبيرة.

بالإضافة إلى تطوير دليل للشهادات المهنية العالمية الملائمة لعمل الديوان.

ومن جانب آخر، تم الشروع في إعداد دليل قواعد السلوك المهني للموظف، ويهدف خاصة لتعزيز الهوية المؤسسية، ووضع إطار واضح لمبادئ العمل وأسس التعامل والاتصال مع الأطراف الخارجية، بالإضافة لأهم السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها موظف الأجهزة الرقابية العليا.

المبحث الثالث: التطوير التنظيمي والمهني للديوان

أولاً: الإطار القانوني والتشريعي:

في إطار عملية الانتقال نحو عصر تطبيقات النظم الخبيرة. فقد تم إصدار القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٦ بشأن الأجهزة الرقابية العليا، وقد أسس هذا القانون لدور جديد للديوان بما يحقق التطلعات، حيث تم التأسيس لأنواع جديدة من الرقابة كالرقابة على الأداء والرقابة على المشاريع، والرقابة على تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن خلق بيئة تواصل وتفاعل أفضل مع الجهات الخاضعة والأطراف الأخرى ذات المصلحة من خلال تطبيقات النظم الخبيرة.

وإلحاقا لهذا القانون تم أيضا إصدار القرار الأميري رقم (٧) لسنة ٢٠١٧ يتعلق بالهيكل التنظيمي **لديوان المحاسبة**، ويهدف هذا الهيكل لتعزيز الوظائف الرقابية والوظائف الأخرى المكلفة بالخدمات المساندة، كما تم استحداث ادارات جديدة من أهمها إدارة المخاطر والجودة وإدارة الاتصال بالإضافة للإدارات الرقابية.

وفي سياق تطبيق هذا القرار تم إصدار قرار رئيس **ديوان المحاسبة** رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٧ بإنشاء أقسام إدارية في الوحدات الإدارية التي يتألف منها ديوان المحاسبة، وتعيين اختصاصاتها، وبالتالي فقد تم العمل على تفعيل جميع الأدوار والاختصاصات التي نص عليها القانون الجديد للديوان.

تبع ذلك تعيين عدد هام من الموظفين الجدد الرقابيين والإداريين من الكوادر المؤهلة.

بموجب لائحة شؤون موظفي **ديوان المحاسبة** والتي صدرت في شهر فبراير لسنة ٢٠١٧، الهدف من ذلك كله خلق بيئة عمل جيدة تستقطب موظفين جدد قادرين على التعامل مع منظومة العمل الجديدة والتي تعتمد تطبيقات النظم الخبيرة، وتحفز على الارتقاء بالأداء.

وبالتالي فقد حرص الديوان على تنفيذ عملية التطوير من خلال بناء منظومة تشريعية متكاملة تكون قادرة على استيعاب متطلبات عملية التطوير والتعزيز في عمل الديوان.

ثانياً: الإطار المهني:

باشر **ديوان المحاسبة** مؤخرا الى تطوير أدلة السياسات والإجراءات لكافة الوحدات التنظيمية في الديوان بما يواكب متطلبات الهيكل التنظيمي المحدث والإسهام في الارتقاء بالأداء المؤسسي.

وفي هذا السياق يتم العمل حاليا على وضع سياسات واجراءات تنظم الجانب الفني والإداري لعمل كل إدارة، وتساهم في تقييم أداء الإدارات والأفراد، كما سيتم العمل على مراجعتها وتحديثها بما يتماشى مع الهيكل التنظيمي المعتمد باستمرار.

وقد تبنى الديوان منهجيات وممارسات رائدة في مجال التدقيق والمراجعة من خلال تطبيقات نظام (الأرتشر)، يتضمن منهجيات تدقيق للأنشطة والمجالات الرقابية الرئيسة التي يمارسها الديوان، وبما يخدم الرؤية والاهداف الرئيسة التي يصبو الى تحقيقها من عملية التطوير، وقد شملت تلك المنهجيات ما يلي:

تطوير منهجية تدقيق شاملة وموحدة لجميع الادارات والاقسام الرقابية، بحيث تكون مرجعية كاملة للمبادئ والمنهجيات المتخصصة والمعايير الأساسية، تُمكّن من تطبيق إطار موحد لإدارة مهمات التدقيق بأسلوب يضمن تحقيق مستويات جودة عالية ومعيارية، وبشكل متواصل، اضافة الى توفير التوجيهات والأدوات والممكنات لإدارة عملية المراجعة من قبل الموظفين، والتي تضمن بدروها الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة.

إعداد منهجيات تدقيق تفصيلية للمجالات والانشطة الرقابية التي يمارسها الديوان تحتوي كل منها على الإطار العام لعملية المراجعة والرقابة، والسياسات واجراءات العمل التفصيلية الخاصة بكل منها، والتي تعتمد على المنهجية الشاملة، اضافة الى البرامج التفصيلية، وقد اقتصرت المنهجيات حاليا على الجوانب التالية:

في مجال الفحص المالي	في مجال تدقيق البيانات المالية

تدقيق الحساب الختامي للدولة	التدقيق المالي للقطاع الحكومي
الرقابة على الالتزام	الرقابة على الأداء
الرقابة على المشروعات الرأسمالية	الرقابة على تكنولوجيا المعلومات
تقييم نشاط التدقيق الداخلي بالجهات الخاضعة	تدقيق عمليات الاحتيال

مؤخرا عمد الديوان الى تنفيذ مهام تجريبية وتقييم النتائج واجراء اي تصحيح لازم للمنهجيات والبرامج من خال تطبيقات نظام (الأرتشر)، قبل اعتمادها بشكل نهائي، وتعميمها على الموظفين ودراسة المخرجات المطورة بعد اعتمادها، وتدريبهم عليها.

وقد تم اصدار توجيها من سعادة الرئيس لجميع المعنيين في الديوان بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٢٢م، بضرورة تنفيذ المهام الرقابية المدرجة في خطة التدقيق لعام ٢٠٢٢م، وكذلك استخراج التقارير من خلال نظام الآرتشر Archer.

كما سيعمل الديوان مستقبلا على إعداد وتنفيذ خطة تعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية المصدرة للمعايير الدولية ومتابعة الاستفادة من تلك المعايير وتطبيقها في هذا الشأن.

الاستنتاجات

من خلال العرض السابق ومن خلال تقييم فرضيات الدراسة فقد توصل الدارس الى الاستنتاجات التالية:

١. يعتبر نشاط الأجهزة الرقابية العليا من الأنشطة الداعمة لاستخدام تطبيقات النظم الخبيرة للذكاء الاصطناعي.

٢. ان استخدام النظم الخبيرة للذكاء الاصطناعي تعتبر من العناصر الداعمة والمحسنة لفاعلية تنفيذ أنشطة المراجعة.

٣. ان استخدام النظم الخبيرة للذكاء الاصطناعي تعتبر من العناصر الداعمة والمحسنة لكفاءة تنفيذ أنشطة المراجعة.

٤. إن ادخال تطبيقات النظم الخبيرة في أنشطة المراجعة سيكون له دور في إعادة الثقة في التقارير المالية الصادرة كونه يستطيع بما يوفره من تأكيدات إضافة المصداقية على التقارير والقوائم المالية المنشورة لخدمة المجتمع الذي يطلب مصداقية التقارير الصادرة عن القوائم المالية، إضافة الى التطلع الى جودة

الخدمات من ناحية موثوقية المعلومات المالية وغير المالية والتصرفات الإدارية وبالتالي ستكون داعمة لعمل الأجهزة الرقابية العليا.

٥. هناك أنشطة أساسية لتطبيقات النظم الخبيرة للذكاء الاصطناعي تعتبر من صلب عمل الأجهزة الرقابية العليا وخاصة ما يتعلق بتقدير المخاطر والتأكيدات وتحليل البيانات ومعالجتها وما يتعلق بوجود الضوابط الرقابية الداخلية في الجهات الخاضعة للرقابة.

٦. قد يصعب التعامل مع تطبيقات النظم الخبيرة للذكاء الاصطناعي والسبب هو النقص في خبرات المراجعين وهي أمور يمكن التغلب عليها بتدريب العاملين على النظم للوصول الى الهدف المنشود، إضافة الى تعيين الخبراء في هذا المجال ووضعهم في المكان المناسب.

٧. وجود قسم مختص بالنظم الخبيرة يعتبر من الضروريات في الأجهزة الرقابية العليا، وذلك لتطوير الأداء في تلك الأجهزة.

٨. وفي الوقت الحاضر، ومع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستخدام الواسع لنظم المعلومات المحاسبية، يطرح متطلبات أعلى بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المالية ويجعلها تتصدى لتحديات جديدة. أعتقد أن التحدي الأكبر، بالنسبة للجميع، يتمثل في تعزيز استخدام تطبيقات النظم الخبيرة للذكاء الاصطناعي.

٩. تفترض حقبة التنمية الجديدة في دولة قطر هذه دورا متزايد الأهمية في استخدام تطبيقات النظم الخبيرة، وهذا الأمر يدعو الأجهزة الرقابية العليا الى التعميق المستمر بمهام المراجعة المعتمدة على تطبيقات النظم الخبيرة.

١٠. تساهم النظم الخبيرة وبشكل أساسي في المحافظة على الخبرات والتجارب الإنسانية في مجال المراجعة من الانقراض والاندثار نتيجة للعديد من الأسباب منها التقاعد، ترك العمل، والوفاة، وبذلك تعد مرجعا وثائقيا وذاكرة تاريخية تختزن خبرات وتجارب الخبراء وبالتالي يمكن الاستفادة منها من قبل الكوادر الحديثة في أجهزة الرقابة العليا بل وحتى من قبل أصحاب الخبرة في زيادة الخبرة والوعي عند ممارستهم للعمل المراجعي.

١١ .تتميز النظم الخبيرة عن غيرها من النظم الالكترونية التقليدية في انفصال قاعدة المعرفة للنظام (قاعدة البيانات في النظم التقليدية) عن باقي مكونات النظام، مما يسمح بالتعديل عليها سواء بالإضافة أو الحذف دون أن تتأثر باقي المكونات بهذه التعديلات على عكس النظم الأخرى.

التوصيات:

١. ضرورة قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية العليا بعقد الندوات وورش العمل المتخصصة للتعريف بالنظم الخبيرة ومكوناتها وكيفية استخدامها والاستفادة منها، لغرض زيادة الوعي والادراك لدى القائمين بعملية المراجعة وتثقيفهم ذاتيا. وبالتالي تهيئتهم لتقبل مثل هذا النوع من الأساليب في أداء المهام التي يكلفون بها مستقبلا.

٢. اصدار التعليمات والارشادات من الجهات ذات العلاقة والمتمثلة بأجهزة الرقابة العليا بقيام الدوائر المرتبطة بها باستخدام تقنيات النظم الخبيرة عند تكليفهم بمهام تدقيق الجهات الخاضعة للمراجعة واعطائهم صفة الالزام حتى يتم تطبيقها بشكل فعال، وذلك بهدف مواكبة التطورات الحديثة بشكل عام، وعلى صعيد المهنة بشكل خاص.

٣. ضرورة ادراج النظم الخبيرة في المراجعة ضمن المناهج العلمية لطلبة قسم المحاسبة بشكل خاص – حتى وان كان ذلك للمراحل الأخيرة في الدراسات الأولية– لكي تتكون لديهم معلومات عن تلك النظم ومكوناتها وكيفية تصميمها، وبالتالي سهولة استخدامها والتعرف عليها في الحياة العملية.

٤. العمل على تطوير الموارد البشرية الحالية والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص وتطوير مهارات وقدرات العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة المتعلقة به في جميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات والشركات الخاضعة لرقابة الأجهزة الرقابية العليا، والدعوة إلى البدء بتطبيق نظم الخبرة على بعض الجهات الحكومية التي لديها الإمكانيات والكوادر المتخصصة للقيام بهذه المهمة.

٥. أهمية منح الأجهزة الرقابية العليا الاستقلالية المالية والإدارية الكاملة لضمان توفير المستلزمات الأساسية للشروع باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة والمراجعة وتعزيز كفاءة وفاعلية العمل الرقابي.

٦. أهمية إعادة النظر في التشريعات والقوانين الخاصة بمهام واختصاصات الأجهزة الرقابية العليا في ضوء المتغيرات والمستجدات الجديدة في أنظمة الرقابة ليشمل رقابة ودعم استخدام النظم الخبيرة ومخرجاتها في الجهات الخاضعة للرقابة.

٧. التأكيد على أهمية إنشاء وحدات الذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات المرتبطة بها في جميع الأجهزة الحكومية وخاصة الرقابية منها، وربطها بالسلطة العليا لتحقيق أكبر قدر من الفائدة، وتوضيح دورها وصلاحيتها بالنسبة للمؤسسات والإدارات الأخرى، والعمل على تدعيم تلك الوحدات بالخبراء المؤهلين علمياً وعملياً للقيام بهذا العمل الهام، والعمل باستمرار على رفع الكفاءة المهنية من خلال التدريب والتعليم المستمر، وكذلك المحافظة على حيادية وموضوعية الادارات الرقابية داخل المؤسسات، وضرورة التكامل والتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة لتحسن الأداء.

٨. أهمية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة في قطر والجمعيات والهيئات المحاسبية المهنية والعلمية من أجل نشر الوعي وتقديم اقتراحات جادة تساعد تلك الجهات للقيام بدورها في تعزيز استخدامها.

٩. التأكيد على إقامة ندوات لمناقشة موضوعات الذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة في دولة قطر ودعوة الجهات المعنية للمشاركة في هذه الندوات.

١٠. دعوة الباحثين والمتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة لإجراء المزيد من الدراسات من أجل تقييم مستوى تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة حالياً في قطر والتعرف على نقاط القوة والضعف بها، واقتراح الحلول المناسبة وتذليل الصعوبات التي تواجه المؤسسات في رحلة التحول نحو الاستفادة بنظم الخبرة.

References

- abdulmhammadi. (1987). Decision Support and Expert Systems in Auditing: A Review and Research Directions. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00014788.1987.9729795?journalCode=rabr20, p. 173.
- Anderson, J. C., & Moreno, K. K. (2003). The Effect of Client vs. Decision Aid as a Source of Explanations upon Auditors' Sufficiency Judgments. American Accounting Association. Retrieved from https://meridian.allenpress.com/bria/article-abstract/15/1/1/67068/The-Effect-of-Client-vs-Decision-Aid-as-a-Source
- Baldwin, & Amelia. (2006). Opportunities for artificial intelligence development in the accounting domain: the case for auditing. Retrieved from Wiley: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/isaf.277

- Chuleeporn Changchit, C. W. (2004). The development of an expert system for managerial evaluation of internal controls. Retrieved from https://doi.org/10.1002/isaf.246Citations: 7: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/isaf.246
- Comunale, C. L., & Sexton, T. R. (2005). A Fuzzy Logic Approach to Assessing Materiality. Retrieved from Journal of Emerging Technologies in Accounting: https://meridian.allenpress.com/jeta/article-abstract/2/1/1/115876/A-Fuzzy-Logic-Approach-to-Assessing-Materiality
- Das, I. (2022). Unified Digital Ecosystem and the future of Audit & Risk Management. IA.
- Finkenaur, A. (2018). Expert Systems in the Tax Department. https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/taxexe42&div=53&id=&page=, p. 157.
- Foltin, & Murphy. (2019). Accounting Expert Systems. The CPA Journal.
- Foltin, L. C., & Smith, L. M. (1994). Accounting expert systems. The CPA Journal; New York 11 الإصدار ,64 المجلد ,(Nov 1994): 84.
- Foltin, L. C., & Smith, L. M. (2006). Accounting Expert systems. The CPA Journal; New York 11 الإصدار ,64 المجلد ,(Nov 1994): 46.p48.
- HOLSAPPLE, C. C. (2004). THE DEVELOPMENT OF AN EXPERT SYSTEM FOR MANAGERIAL EVALUATION OF INTERNAL CONTROLS. Retrieved from https://download.clib.psu.ac.th/datawebclib/e_resource/trial_database/WileyInterScienceCD/pdf/ISAF/ISAF_2.pdf
- IFAC. (2009). المعيار الدولي للتدقيق رقم 260 أبريل 2009، IFAC، التواصل مع الجهات التي لها علاقة بالحوكمة.
- IFAC. (2009). المعيار الدولي للتدقيق رقم 265 أبريل 2009، IFAC، التواصل بشأن أوجه القصور في الرقابة الداخلية مع الجهات ذات العلاقة بالحوكمة والإدارة.
- Khanli, M., & Garova, A. (2008). Expert systems for Decision Making Problem in Economics. Retrieved from http://sci-gems.math.bas.bg/jspui/handle/10525/180
- laudon, K. L. (2010). Management Information Systems: International Edition, 11/E. https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.457.2171&rep=rep1&type=pdf.
- Lonel Bostan, D. M. (2010). Expert System Models in the Companies' Financial and Accounting Domain. Retrieved from Arxiv: https://arxiv.org/abs/1001.3495
- Luger. (2005). Artificial intelligence: structures and strategies for complex problem solving. Retrieved from Pearson education.
- Massier&hansen. (1987). Inducing Rules for Expert System Development: An Example Using Default and Bankruptcy Data. Management science, 1988-12-01, Vol.34 (12), p.1403-1415, p. 94.
- McDuffie. (1994). Tax expert systems and future development . proquest.com/openview/46377e14dedbc0cd658f4595a0e886f4/1?pq-origsite=gscholar&cbl=41798, p. 74.
- McDuffie&Smith. (2006). Impact of an audit reporting expert system on learning performance: A teaching note. https://www-tandfonline-com.focus.lib.kth.se/doi/full/10.1080/06939280600551585?scroll=top&needAccess=true, p. 93.
- muradkhanli, &. (2008). Expert systems for Decision Making Problem in Economics. http://sci-gems.math.bas.bg/jspui/handle/10525/180.
- Murphy&yetmar. (1996). Auditor evidence evaluation: Expert systems as credible source. https://kth-primo.hosted.exlibrisgroup.com/primo-explore/fulldisplay?docid=TN_cdi_scopus_primary_126603356&context=PC&vid=46KTH_VU1_L&lang=en_US&search_scope=default_scope&adaptor=primo_central_multiple_fe&tab=default_tab&query=any,contains,Auditor%20evid, p. 14.
- Negnevitsky, M. (2005). Artificial Intelligence A Guide to Intelligent Systems. http://www.academia.dk/BiologiskAntropologi/Epidemiologi/DataMining/Artificial_Intelligence-A_Guide_to_Intelligent_Systems.pdf.
- Oleary&Watkins. (1989). Review of Expert Systems in Auditing. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.465.4384&rep=rep1&type=pdf, p. 3.

- Omoteso, K. (2012). Types of expertise systems used in auditing and auditing. Retrieved from http://nikhamkar.ir/wp-content/uploads/downloads/2015/02/210.pdf
- oracle. (2021). https://www.oracle.com/ae-ar/artificial-intelligence/what-is-ai/#what-is-ai.
- Tae Yoon Kima, K. J. (2004). Usefulness of artificial neural networks for early warning system. pp. Expert Systems with Applications 26 (2004) 583–590.
- Turban, E. A.-P. (2005). Decision Support and Intelegent System. Penerbit Pearson Higher Education, USA.
- William C. Boynton, R. N. (2005). Modern Auditing: Assurance Services and the Integrity of Financial Reporting, 8th Edition. Retrieved from https://www.wiley.com/en-ae/Modern+Auditing:+Assurance+Services+and+the+Integrity+of+Financial+Reporting,+8th+Edition-p-9780471230113
- Wongpin, N. (2000). An experimental investigation of the effects of artoficial intellegence systems on the training of novice auditors. http://www.bus.tu.ac.th/intranet/research/web/Nittaya_An%20experimental%20investigation.pdf, p. Managerial Auditing journal.

- ابراهيم عثمان الاميرة. (مايو, 1998). نحو اطار نظري لابعاد الخبرة المؤثرة في كفاءة وفعالية الأداء المحاسبي. تم الاسترداد من مجلة الادارة العامة، المجلد 38، العدد الأول، الرياض.
- أرينز ولوبك. (2002). المراجعة مدخل متكامل، ترجمة: محمد محمد عبدالقادر الديسطي. تم الاسترداد من دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
- إسماعيل عثمان شريف. (2021). تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية. مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية, المجلد 1, العدد 2.
- اسوساي. (بلا تاريخ). المعيار رقم، 12 ISSAI –قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. .
- اسوساي. (بلا تاريخ). معيار الانتوساي رقم 1265، ابلاغ المسؤولين عن الحوكمة والإدارة عن جوانب النقص في الرقابة الداخلية، WWW.ISSAI.ORG. تم الاسترداد من WWW.ISSAI.ORG
- الارابوساي. (2019). مشاريع التطوير في المجال المهني، . ورقة عمل مقدمة للندوة المصاحبة للجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المنعقد في الدوحة، .
- الانتوساي. (2021). مستقبل التدقيق في القطاع العام: العيش في أوقات التغيير. تم الاسترداد من الانتوساي: https://wgista.saiuae.gov.ae/Documents/INTOSAI-Journal_Winter-2020-pages-4-5.pdf?e=0nAeyO&csf=1
- الانتوساي. (بلا تاريخ). إعلان الانتوساي في ليما (المعيار الدولي 1).
- الانتوساي، ادارة التعاون الدولي. (2019). دليل اطار الإصدارات المهنية للانتوساي . تم الاسترداد من http://www.arabosai.org/upload/1562754440.pdf
- الأوتكتاد. (2001). المنهاج الدولي الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاوتكتاد، مفاهيم التدقيق المتقدمة. تم الاسترداد من المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- التقنية الرقمية. (2021). تعرف على النظم الخبيرة Expert system. تم الاسترداد من http://www.tech-weba.com/expert-system/
- أمين السيد أحمد لطفي. (1997). الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات. تم الاسترداد من دار النهضة العربية.
- أمين السيد أحمد لطفي. (2005). مراجعة وتدقيق نظم المعلومات. الدار الجامعية، الاسكندرية. تم الاسترداد من الدار الجامعية، الاسكندرية، ج.م.ع.
- بوسبعين تسعديت، وعربان عميروش. (2019). تدقيق نظم المعلومات المحاسبية باستخدام تطبيقات النظم الخبيرة للذكاء الصناعي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال. مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، مجلد 1، العدد 2، الصفحات 30-41.
- حسام الدين خداش، وليد صيام. (2003). مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق: دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق الكبرى في الأردن، . مجلة دراسات: العلوم الإدارية، مجل 30، عدد 2.، صفحة ص279ص290.
- خالد أمين عبدالله. (2004). علم تدقيق الحسابات،الناحية العملية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،ط2.
- خالد منصور الشعيبي. (2000). الأنظمة الخبيرة: استخداماتها وفوائدها الفعلية والمتوقعة: دراسة استطلاعية على المصانع الكبرى في قطاع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية. المجلة العربية للعلوم الإدارية،جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي،مج 7, ع 2.
- ديوان المحاسبة. (2016). القانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ديوان المحاسبة.
- ديوان المحاسبة. (2017). قرار أميري رقم (7) لسنة 2017 يتعلق بالهيكل التنظيمي لديوان المحاسبة، .

- ديوان المحاسبة. (2017). قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (30) لسنة 2017 بإنشاء أقسام إدارية في الوحدات الإدارية التي يتألف منها ديوان المحاسبة.
- ديوان المحاسبة. (2017). لائحة شؤون الموظفين الصادرة بتاريخ 5 فبراير 2017 .
- ديوان المحاسبة. (2018). تعزيز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: دليل تحسين الأداء ــ لجنة بناء القدرات.
- ديوان المحاسبة. (19 اغسطس, 2018). دليل وصف وتصنيف وترتيب الوظائف بالديوان الصادر بتاريخ 5 مارس 2018 والمعدل بتاريخ 19 أغسطس 2019.
- ديوان المحاسبة. (2019). الخطة الاستراتيجية لديوان المحاسبة 2019–2023.
- ديوان المحاسبة،قطر. (2019). مشاريع التطوير في المجال المؤسسي والتنظيمي. الندوة المصاحبة للجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي). الدوحة: ديوان المحاسبة.
- زياد هاشم السقا، ناظم حسن رشيد. (2012). امكانية استخدام النظم الخبيرة في تطوير مهنة مراقبة الحسابات. تم الاسترداد من https: // www.researchgate.net/publication/328199370_alnzm_alkhbyrt
- سعد غالب ياسين. (2004). نظم مساندة القرارات. تم الاسترداد من دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان .ط2.
- سمير كامل محمد. (1999). اساسيات المراجعة في ظل بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات. تم الاسترداد من دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.
- سوسن سليمان الشاذلي. (2004). أثر نظم الخبرة على زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية. رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز.
- صلاح الدين عبدالمنعم، راضي مبارك، محمد سامي. (1996). تصميم نظام خبرة محاسبي لمراجعة وتقويم نشاط الاقراض المصرفي– دراسة نظرية. تم الاسترداد من مجلة الادارة العامة، المجلد 36، العدد 3.
- طلال حمدونة. (2008). مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين،وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية. الجامعة الاسلامية بغزة،مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية،مج16, ع1،ص ص 913 – 958.
- عطا الله احمد الحسبان. (2006). مدى إستخدام مدققي الحسابات أدوات تكنولوجيا المعلومات في تدقيق البنوك التجارية الأردنية. جامعة اربد الأهلية،مج 10, ع 1،ص ص129 – 176.
- علي الذنيبات. (2003). مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن. الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي مج30 ع2، صفحة ص253ص268.
- علي حسين الدوغجي. (2009). حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية. Journal of Accounting and Financial Studies، Volume 2, Issue 7، الصفحات 1–22.
- كمال خليفة ابوزيد،وآخرون. (2008). استخدام بحوث العمليات والكمبيوتر في المجالات المحاسبية، رابط.
- كمال خليفة أوزيد، عبدالفتاح الصحن. (1991). المراجعة علما وعملا . مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- مجموعة عمل الانتوساي المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا في الرقابة المالية. (2021). الانتوساي. تم الاسترداد من رابط
- محمد السعيد، الجزيرة نت. (2021). بعد دخولها أول جيوش الناتو.. تعرف على القصة المدهشة لصناعة الدرونز التركية. تم الاسترداد من: رابط.
- محمد راشد أحمد شيخ. (2009). أثر تكنولوجيا المعلومات في تخطيط التدقيق الخارجي للبنوك التجارية في فلسطين. جامعة عمان العربية،رسالة دكتوراه، http: // search.mandumah.com/Record/587693.
- مصعب الدويك، ومحمد السالم. (2013). أثر استخدام الأنظمة الخبيرة على تطوير الأداء في التدقيق الخارجي. الاردن: جامعة عمان العربية.
- معيار الانتوساي 1265. (2022). ابلاغ المسؤولين عن الحوكمة والإدارة عن جوانب النقص في الرقابة الداخلية،. تم الاسترداد من https: // WWW.ISSAI.ORG
- منذر طلال المومني. (2006). العوامل والمعوقات المؤثرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن. المنظمة العربية للتنمية الادارية،المجلة العربية للإدارة،مج 26, ع 2، ص ص 157 – 121.
- مهدي صلاح الدين جميل عثمان. (2012). استخدام الأنظمة الخبيرة كمدخل لتطوير أداء المدقق الخارجي. جامعة عمان العربية، رسالة دكتوراه، رابط.
- هادي التميمي. (2006). مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،ط.
- هاني عبدالحافظ العزب. (2005). بناء نموذج لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الخارجي للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية. جامعة عمان العربية، رسالة دكتوراه، رابط.
- يحي علي دماس الغامدي. (2008). استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في إدارة حوادث الحريق. تم الاسترداد من ورقة علمية مقدمة للحلقة التدريبية: تقنيات الاطفاء الحديثة، مديرية الدفاع المدني، الرياض.
- يحي محمود زقوت. (2016). مدى فاعلية إستخدام تكنولوجيا المعلومات فى عملية التدقيق وأثره فى تحسين جودة خدمة التدقيق فى قطاع غزة: دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة فى قطاع غزة. الجامعة الاسلامية(غزة)، رسالة ماجستير، رابط.

الحوسبة السحابية وتطبيقاتها المحاسبية

رحاب عادل صلاح الدين امين
باحثة دكتوراه - كلية التجارة جامعة القاهرة
المدرس المساعد بمعهد المدينة للإدارة والتكنولوجيا – شبرامنت

انتشر مفهوم الحوسبة السحابية Cloud Computing في العالم بشكل عام، وبعد ذلك انتشر مفهوم المحاسبة السحابية Cloud Accounting كمجال من مجالات تطبيق Cloud Computing والذى يتم تطبيقه في العديد من المجالات وانتشر مؤخرًا خصوصًا في عالمنا العربي. وكان لابد من البحث حول معنى لهذه المصطلحات.

نشأت فكرة الحوسبة السحابية عام ١٩٦٠ عندما اعتبر جون ماكارتي الحوسبة السحابية بمثابة تسهيلات عامة مثل الكهرباء والمياه، وتم استخدام مصطلح السحابة لوصف الشبكات الكبيرة لأجهزة ATM وقد عاصر ذلك زيادة استخدام الشبكة الدولية (الانترنت) لزيادة سرعة الاتصالات . وصاحب ذلك ظهور فكرة الشبكات الافتراضية الخاصة للتحويل الآمن للاتصالات (بين فروع الشركات والبنوك) . إلا أن معناها يظل غامضًا فإذا بحثنا في معناها حرفيًا فإنها تعني أن الحاسبات تعمل في السحاب أو تبقى محلقة في الفضاء، بينما يصل إليها المستخدمون، أما معناها الحقيقي فهو أنها على عكس ما تحتاجه الحوسبة التقليدية من وجود كل بيانات المستخدم وكل البرامج في حوزته، فالحوسبة السحابية تقوم على عدم حاجة المستخدم لتخزين أيًا من بياناته على حاسبه الشخصي وعدم حاجته إلى برامج متنوعة، أو معقدة، ربما يحتاج فقط إلى نظام للتشغيل ومتصفح للانترنت لكي يرى فقط ما يحدث من عمليات، ونتيجة ما يستخدمه من برامج، وإمكانية وصوله إلى ملفاته، وبياناته المخزنة عبر السحابة .

أهمية الحوسبة السحابية لمنظمات الأعمال

إن إدخال تكنولوجيا الأغراض العامة General Purpose Technology يمكن أن يوفر مساهمة أساسية في تعزيز النمو، والمنافسة، وأن يساعد الاقتصاد العالمي في التعافي من الركود الشديد الذى ساد في السنوات الأخيرة.

إن الحوسبة السحابية هى الحدود الجديدة لعصر الانترنت، وهي تقنية من خلالها يمكن تخزين، واسترجاع وتشغيل البيانات، والمعلومات في خوادم Servers تقدم خدمة الاتصال المباشر للعملاء بطريقة دفع التكلفة حسب الاستهلاك.

وترى الباحثة أن هذا الأمر له تأثير كبير على هيكل التكاليف من حيث خفض التكاليف اللازمة لتخزين البيانات، وعدد أجهزة الكمبيوتر، وهذا ما ينتج عنه خفض التكاليف الرأسمالية لأي منظمة تعتمد الحوسبة السحابية وعلى القدرات الإنتاجية التي تحول جميع الشركات إلى الحوسبة السحابية خاصة الصغيرة منها، والمتوسطة (Small and Medium Size Enterprises SME's) إلى الحوسبة السحابية يجعلها أكثر قدرة على المنافسة واللاحق بمنافسيها من الشركات الكبيرة من حيث التطور التكنولوجي، والجودة، وزيادة الإنتاجية. وحيث أن هناك عددا كبيرا من المؤسسات التي تعمل بها موجودة في أوروبا، الأمر الذى دفع مؤسسات عديدة للعمل بها لانخفاض التكاليف وهذا يساعد المستهلك في الحصول على السلعة، أو الخدمة بمواصفات عالية.

متطلبات استخدام الحوسبة السحابية

للحوسبة السحابية متطلبات للاستخدام، وللعمل بها لابد من توافرها والشكل التالي يوضحها:

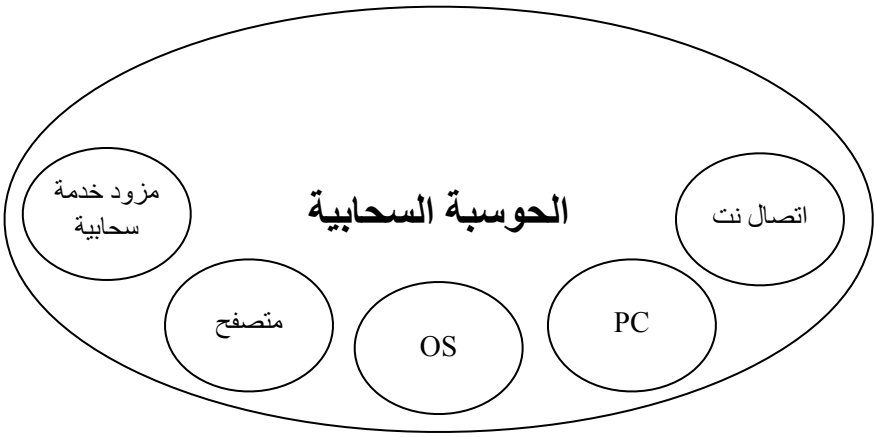

المصدر (اعداد الباحثة)

تحديات استخدام الحوسبة السحابية

١. **العمل بالحوسبة السحابية مرتبط بالاتصال بالانترنت**: فإذا كان لا يوجد اتصال لن تستطيع أن تؤدي أعمالك، وإذا كانت سرعة الانترنت منخفضة فلن تنجز أعمالك.

٢. **خصائص بعض التطبيقات قد تكون محدودة**: فمثلا لو استخدمت برنامج Power Point الخاص بجوجل وقارنت استخدامه، وإمكاناته بالبوربوينت الخاص بميكروسوفت أوفيس، والمحمل على جهازك الشخصي سيكون هناك فرق كبير في الخصائص، والإمكانات للبرنامجين، وستفضل استخدام البرنامج على حاسبك الشخصي (عبد العزيز، ٢٠١٣).

٣. **التعرض لنفس مخاطر النظام البيئي لكل من موفري الحوسبة السحابية، ومستأجري السحاب**: عندما تتبنى المنظمة حلول الحوسبة السحابية، وإداراتها عن طريق طرف ثالث فإن علاقة تبعية جديدة سوف تنشأ مع موفر خدمة الحوسبة السحابية في ظل التزام قانونى، مما يمثل مخاطر للمنظمة في حالة عدم الوفاء بهذه الالتزامات.

٤. **الافتقار إلى الشفافية**: من غير المحتمل أن يفصح مزود خدمة السحاب بمعلومات تفصيلية عن عملياته، أو طريقة التشغيل، أو الرقابة، أو المنهجية، فمثلاً عملاء الحوسبة السحابية لديهم القليل من المعلومات عن مواقع تخزين البيانات، اللوغاريتمات المستخدمة بوساطة موفري خدمة السحاب لتوفير، أو تحميل موارد الحوسبة، الرقابة المستخدمة لتأمين مكونات أسلوب بناء الحوسبة السحابية، أو كيف تعزل بيانات العميل في السحاب؟ (احمد، ٢٠١٤).

٥. **الأمن**: تستند الحوسبة السحابية على مجهز الخدمة بشكل تام وما يوفره من مستوى أمني؛ مثل تشفير المعلومات، ووضع السياسات، والإجراءات للوصول إلى السحابة، وهذا يؤدي لإثارة مجموعة من الأسئلة، مثل هل ستكون البيانات أمنة؟. ومن يستطيع الوصول إليها؟. وهل تؤدي البرمجيات الخبيثة وعملية التصدي لها إلى إلحاق الضرر في البيانات والتطبيقات الموجودة على السحابة؟.

٦. **السيطرة**: وتعني أن المنظمة عندما تتبنى الحوسبة السحابية فإنها سوف تصبح تحت رحمة مجهز الخدمة (كلو، ٢٠١٥).

نماذج الحوسبة السحابية

يمكن استعراض الحوسبة السحابية على أنها مجموعة من الخدمات التي يمكن تقديمها كبنية طبقات من الحوسبة السحابية، والخدمات المقدمة عادة تشمل خدمات تكنولوجيا المعلومات، التي يشار إليها ب

SaaS (برنامج كخدمة)، وتظهر في أعلى الحزمة وتسمح SaaS للمستخدمين بتشغيل التطبيقات عن بعد من خلال الخدمات السحابية .

والبنية التحتية كخدمة (Saal) تشير إلى مصادر الحوسبة كخدمة وهي كالآتي طبقا للنموذج التالي :

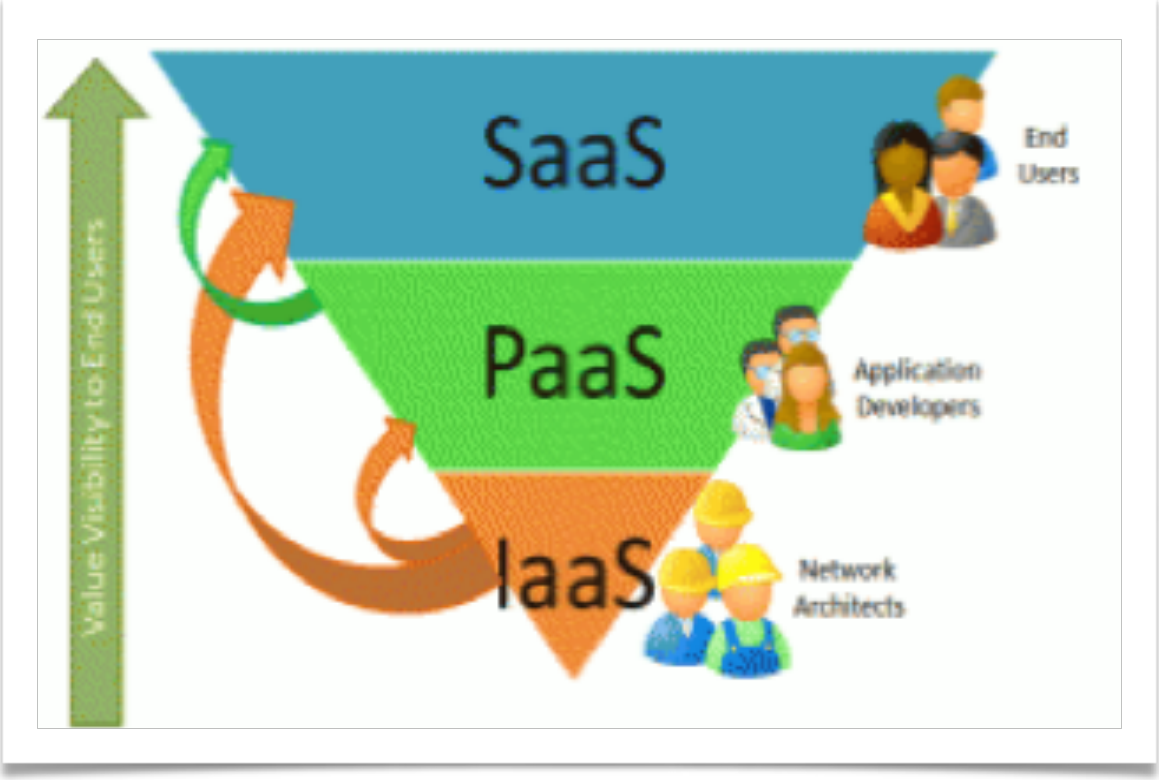

المصدر (العليمي، ٢٠١٤)

١-التطبيقات كخدمة (SaaS) : تقدم البرمجيات كخدمة، مثال ذلك ما تقدمه شركة جوجل من خلال حزمة تطبيقات جوجل التي تشمل برنامج تحرير النصوص، والتقويم، والبريد، والمحادثة، وكذلك حزمة برامج أوفيس من شركة Microsoft كما يمكن إدراج مفهوم سطح المكتب كخدمة من ضمن نموذج "التطبيقات كخدمة " حيث تكون التطبيقات متاحة للمستخدم، ولكن أيضًا الجهاز نفسه يكون متاحا كخدمة بما في ذلك نظام التشغيل وسطح المكتب ويمكن الوصول إليه من أى مكان .

٢-المنصة كخدمة (SaaP) : تقدم "منصة الحوسبة "كخدمة وتكون أداة البرمجة نفسها مستضافة على السحابة ويمكن الوصول إليها من خلال المتصفح .

يتيح هذا النوع من الخدمات للمبرمجين بشكل عام إمكانية تطوير وبناء تطبيقات ويب دون الحاجة إلى تثبيت أي برامج أو أدوات على أجهزتهم. ثم بإمكانهم نشر هذه التطبيقات بدون الحاجة إلى مهارات في إدارة الأنظمة والشبكة. مثال ذلك: (ويندوز آزور) و(جوجل أبس انجن) و(آمازون ويب سيرفس).

٣-البنية التحتية كخدمة (Saal): تقدم البنية التحتية كخدمة وتمكن المؤسسات المتوسطة، والصغيرة من إدارة البيئة التقنية التحتية، والبرامج عن طريق الانترنت بطريقة سهلة، وآمنة دون الحاجة إلى أن تكون لديهم مراكز بيانات مكلفة، بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات المرونة في تغير حجم البنية التحتية عند الحاجة إضافة إلى إعفاء هذه الشركات من عناء صيانة ومراقبة مكونات البنية التحتية من خوادم، وحدات تخزين، وشبكة.

ومن أشهر الشركات التجارية التي تقدم (البنية التحتية كخدمة): (سوفت اير) و(أمازون) و(راك سبايس)، حيث يمكن الحصول على خادم على السحابة بسرعة وسهولة.

ومن أشهر خدمات الحوسبة السحابية المقدمة للأفراد؛ تخزين البيانات على الانترنت حيث تكون ملفاتك وصورك موجودة على السحاب، ويمكنك الوصول إليها من أي مكان، وكل ما تحتاجه إتصال إنترنت، وشاشة.

وأفضل مثال على ذلك ما تقدمه شركة آبل من خلال خدمات (iCloud) التى تتيح إمكانية تخزين الملفات والصور، والنسخ الاحتياطى لجميع محتويات الجهاز، وإستعادة البيانات، وبث الصور (العليمي، ٢٠١٤).

أنواع السحابات

١-سحابة عامة Public Cloud: هى خدمات تجارية يقدمها مزود الخدمة لعملاء متعددين وتكون موجودة في مكان بعيد عن العميل، وهي وسيلة لتوفير التكاليف وربح الوقت والجهد.

٢- سحابة خاصة Private Cloud: هذا النوع من السحابات يكون عادة داخل المنشأة بحيث يمكن الوصول إليها من خلال الشبكة المحلية، ومن الانترنت، ويتم تقديم الخدمات للمستفيدين بشكل تلقائي.

كما يمكن أن تكون موجودة لدى شركة استضافة، وفي جميع الحالات تستطيع المنشأة مراقبة مكونات البنية التحتية، والتحكم فيها.

٣- سحابة هجنية Hybrid Cloud: هي تجمع بين خصائص السحابة الخاصة والعامة، إذا يمكن لمنشأة أن يكون لها سحابة خاصة تقوم من خلالها بتوفير بعض الخدمات للمستفيدين، بينما تلجأ إلى حلول السحابة العامة لتأمين خدمات أخرى، بعض الشركات تحصل على بيئة سحابية خاصة ضمن السحابة العامة لمزود تجاري كبير مثل (أمازون) ثم تقوم بدورها ببيع الخدمات لعملاء آخرين، وهذا أيضًا يندرج ضمن مفهوم السحابة الهجنية.

٤-سحابة مجتمعية مشتركة Community Clouds: هي نتيجة تعاون جماعي بين مجموعة من المنشآت لها نفس الاهتمامات تكون البنية التحتية مشتركة فيما بينهم بغرض تحقيق أهداف مشتركة مثل أمن المعلومات، أو الامتثال التنظيمي، أو تحقيق الأداء العالي، ويمكن أن تكون إداراتها داخليًا أو خارجيًا من طرف ثالث (العليمي، ٢٠١٤).

مزايا الحوسبة السحابية:

١. **المرونة**: عندما تحتاج شركة إلى نطاق عريض أكثر من المعتاد، فإن الخدمة المعتمدة على الحوسبة السحابية تعمل بشكل فوري على تلبية الطلب بسبب السعات الكبيرة للخوادم العاملة عن بعد في تقديم الخدمة.

٢. **التعافي من الكوارث**: عندما تبدأ الشركات في الاعتماد على الخدمات المبنية على الحوسبة السحابية، فلن يلزم الأمر وجود خطط معقدة للتعافي من الكوارث، حيث أن مزودي الحوسبة السحابية يضعون معظم المسائل، والإشكاليات في اعتبارهم.

٣. **توفير المصاريف الرأسمالية**: كعدد أجهزة الحاسب، ووسائل التخزين، والأماكن، وتكلفة البرامج المحاسبية، فخدمات الحوسبة السحابية عبارة عن خدمات تقدم بنظام الدفع أثناء الاستخدام، ولذلك لا تدعو الحاجة لتخصيص مصاريف رأسمالية مقدمًا، ولأن الحوسبة السحابية أكثر سرعة في الانتشار، فإن تكلفة بدء تشغيل المشاريع التجارية تنخفض بينما تستفيد من المصاريف التشغيلية المستمرة المتوقعة.

٤. **زيادة التعاون**: تعمل الحوسبة السحابية على زيادة التعاون عن طريق السماح للموظفين، أينما كانوا، أن يتصلوا بشبكة الانترنت، وأن ينفذوا أعمالهم بشكل متزامن على المستندات، والتطبيقات التي يتم تداولها، كما بإمكانهم السماح للزملاء، وأقسام السجلات بالحصول على التحديثات الهامة في الوقت الحقيقي.

٥. **العمل من أي مكان**: طالما أن الموظفين يتوافر لديهم وصول إلى شبكات الإنترنت، فبإمكانهم العمل من أي مكان. وقد توصلت إحدى الدراسات أن نسبة ٤٢٪ من العاملين قد يقبلوا بالتنازل عن جزء من راتبهم إذا تم السماح لهم بتنفيذ أعمالهم عن بعد (أي العمل عن بعد من المنزل)، وفى المعدل المتوسط قد يقبلوا اقتطاعًا من الراتب بمعدل ٦٪.

٦. **مراقبة المستندات**: الشركات التى لا تستخدم الحوسبة السحابية، يقوم موظفوها بإرسال، وتداول ملفاتهم عبر البريد الإلكتروني، بمعنى أن شخصا واحدا فقط يمكنه أن يعمل على ملف في المرة الواحدة، ويحمل المستند العديد من أسماء الأشخاص، والصيغ والإصدارات.

تسمح الحوسبة السحابية بالاحتفاظ بكافة الملفات في موقع مركزي واحد، ويمكن للجميع العمل من نسخة مركزية واحدة. وبإمكان الموظفين المحادثة مع بعضهم البعض أثناء إجراء التغييرات مع بعضهم في الوقت نفسه. وهذه العملية بأكملها تجعل التعاون أكثر قوة مما يزيد بدوره من الفعالية ويحسن من خط المبيعات الخاص بالشركة.

٧. **الأمن**: كل عام يفقد ما يناهز ٨٠٠٠٠٠ حاسوب محمول في المطارات حول العالم، ومن الممكن أن يشكل ذلك خسائر مالية جسيمة بالإضافة إلى مسائل أمن البيانات، ولكن عندما يتم تخزين كل شيء في السحابة، فسيكون من الممكن الوصول إلى البيانات بغض النظر عما يحدث للجهاز، حيث أن البيانات لا يتم تخزينها بشكل مادى على الجهاز.

٨. **التنافسية**: تمنح الحوسبة السحابية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى تكنولوجيا على مستوى فئة المشاريع، حيث تسمح للمشاريع الصغيرة بأن تعمل بمستوى أعلى سرعة من المنافسين الكبار الأقوياء.

٩. **عدم تلويث البيئة**: إن المشاريع التى تستخدم الحوسبة السحابية تستخدم فقط مساحة الخادم التي تحتاجها، وهذا يقلل من بصمة الكربون لديها. وبالنسبة لاستخدام الخوادم في الموقع، فإن استخدام الحوسبة السحابية ينتج عنها تقليل استهلاك الطاقة، وانبعاثات الكربون بنسبة ٣٠٪ (www.ictqatar.qa).

أولا: النتائج

- المحاسبة السحابية نظام للإدارة داخل وخارج المنشأة لتوفير التكاليف.
- توفير النفقات الرأسمالية مثل أجهزة الحاسب الآلي، والبرامج المحاسبية التقليدية.
- البيئة المصرية بحاجة للتقدم نحو الحوسبة السحابية لتوفير نفقات عالية ودعم الاقتصاد.

ثانيا: التوصيات

- ضرورة العمل على زيادة الوعي بمدى أهمية الحوسبة السحابية فالعديد من الدول المتقدمة طُبقت هذه التجربة بسبب مزاياها.
- توعية الدول النامية والعالم العربي بشكل عام بأهمية تطبيق الحوسبة ومجالات تطبيقها.
- تطوير النظام المحاسبي في المنظمات بسبب استخدام المحاسبة السحابية والاستغناء عن البرامج التقليدية للمحاسبة والعمل على البرامج الموجودة عند مزود الخدمة.

المراجع

- إرشادات الحوسبة السحابية، 2014، www.ictqatar.qa
- الباز فوزى، شيماء أبو المعاطي، (٢٠١٤). إطار مقترح لاستخدام الحوسبة السحابية في تطوير الإدارة الإلكترونية للخدمات الحكومية: دراسة ميدانية، مؤتمر الإدارة الإلكترونية بالجزائر.
- عبد العزيز، وآخرون، (٢٠١٣). فاعلية أوعية المعرفة السحابية ودورها في دعم نظم التعليم الإلكتروني وتنمية البحث العلمى، المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولى الثالث للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد.
- العليمي، ثروت العليمي المرسى، (٢٠١٤). سبل الإفادة من تطبيقات الحوسبة السحابية في تقديم خدمات المعلومات بدولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر SLA-AGC 20 السنوي، قطر الدوحة، ٢٥-٢٧ مارس ٢٠٢١.
- كلو، صباح محمد، (٢٠١٥). الحوسبة السحابية: مفهومها وتطبيقاتها في مجال المكتبات ومراكز المعلومات، المؤتمر SLA-AGC 21 السنوي، أبو ظبى، ١٧-١٩ مارس ٢٠١٥، مبادرة من مؤسسة قطر.

نموذج مقترح لضوابط تطبيق معايير الضرورة والحاجة في المؤسسات المالية الإسلامية

د. غالية الشمري
استشاري، محاسب قانوني إسلامي، مدقق شرعي محترف

ولاء خليل
باحثة في كلية الاقتصاد جامعة دمشق

د. أحمد حسن
أستاذ مساعد في كلية الشريعة جامعة دمشق

الحلقة (٢)

أهم الضّوابط الّتي جاءت بها تلك الدّراسات :

(Abdul Mubeen et al;2021, p45; Siddique and Rashid, 2019, p 364; Ibrahim et al; 2018, p 406–407)، (الشّمراني، ٢٠٢١، ص٢٥٥٥، الزير، ٢٠١٠، ص٦٨٢–٦٨٣) :

- أن تفوق درجة الصّعوبة أو المشقّة قدرة الإنسان على تحمّلها، أي أن تكون درجة المشقّة شديدة وغير معتادة .
- أن تكون الضّرورة / أو الحاجة فعليّة وقائمة بدرجة عالية من التّأكد أو بدرجة معقولة من الاحتماليّة؛ بما يبرّر حصولها على الاستثناء من حكمٍ شرعيٍّ معينّ (انطلاقاً من قاعدة "الرّخصة لا تناط بالشّك") . ومن وجهة نظر عبد المبين وآخرين (٢٠٢١) يجب على المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة في هذه الحالة تطوير معيار واضح للغاية للتّأكد من حقيقة المشقّة والتّقييم الموضوعي لآثارها المحتملة وحجم المصاعب النّاتجة عنها (Abdul Mubeen et al;2021, p 44) .

- عدم توافر بديل شرعي لدفع الضّرورة أو الحاجة سوى مخالفة الأوامر والانحراف عن بعض مبادئ الشّريعة. وهذا يعني أنّه يجب على المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة تقديم تقرير تفصيلي حول إمكانيّة وجود أي بدائل أخرى متاحة ومتوافقة مع الشّريعة من عدمه؛ وذلك للتأكّد من أنّ الاستثناء يتمّ منحه فقط في حالات المشّقة الشّديدة الّتي تستوجب ذلك لعدم وجود البديل الشّرعي أو عدم جدواه تجاريّاً في حالِ وجوده، أو عدم قدرته إزالة آثار المشّقة أو حتّى تخفيفها.
- أن تُقدّر الضّرورة بقدرها فقط؛ حيث ينبغي أن يكون الاستثناء الممنوح مقيّداً بالوقت وبالحجم الحقيقي للضّرر الّذي يمكن أن تحدثه المشّقة المتحقّقة. فكما سبق وأشرنا إنّ الاستثناء الممنوح بسبب المشقّة في حالة الضّرورة/ أو الحاجة الخاصّة لا يُعدّ استثناءً كليّاً أو دائماً، بل هو محدّد زمنيّاً ومقتصر على مقدار أو حجم تلك الضّرورة أو الحاجة، على عكس الحاجة العامّة الّتي يُعدّ حكمها دائماً وعامّاً. لذلك لا بدّ من فحصٍ وتحليل شاملٍ للموقف محل الضّرورة/ أو الحاجة لتحديد الحجم الدّقيق للمشّقة والفترة الزّمنيّة الّلازمة للاستمرار في تطبيق الاستثناء الممنوح لها، وتحديد حجم المعاملات الّتي سيتم منحها هذا الاستثناء.
- ألاّ يتمّ إزالة الضّرر بضررٍ أكبر منه – وذلك تطبيقاً للقاعدة الفقهيّة "الضّرر لا يزال بمثله" أو "الضّرر الأشد يزال بالضّرر الأخف" – فالهدف الأساسي للاستثناءات الممنوحة من الأحكام الشّرعيّة في حالات الضّرورة/ أو الحاجة هو خدمة المصلحة الخاصّة أو العامّة. لذلك ينبغي أن تكون المنفعة المتحقّقة من تطبيق مبدأ الضّرورة/ أو الحاجة أكبر من الأذى الّذي كان من الممكن أن يحدث في حال إهمالها وعدم الاستجابة لها وألاّ يتعارض تحقيق هذه المصلحة (المنافع) مع إهمال مصلحة أكبر منها.

وبالنّظر إلى حالات الضّرورة أو الحاجة الواردة في المعايير الشّرعيّة، والّتي تطرقّنا إليها في فقرةٍ سابقة، نرى أنّ المعايير قد حدّدت ضوابط نوعيّة خاصّة بكلّ حالةٍ على حدة – مثال: شروط توكيل العميل الآمر بالشّراء للقيام بالشّراء نيابةً عن المؤسّسة في عمليّات المرابحة والّتي تمّ تناولها في فقرةٍ سابقة. وقد تقاطعت المعايير مع الأدبيّات السّابقة في عددٍ من الضّوابط النّوعيّة العامّة للضّرورة أو الحاجة؛ حيث ركّزت بشكل أساسي على عدّة ضوابط وهي:

- ألاّ تختص المنفعة المتحصّلة من تطبيق مبادئ الحاجة العامّة بالعميل وحده فقط (الأيوفي معيار رقم ١٩ ٢٠١٧، ص ٥٣٧)[1].
- ألاّ يكون هناك أي بدائل شرعيّة أخرى، فقد أكّدت المعايير على أهميّة بذل الجهد في البحث عن البدائل قبل اللجوء إلى معاملاتٍ مشبوهة ومخالفة مبادئ الشّريعة بذريعة الضّرورة أو الحاجة (الأيوفي معيار رقم ٣٠، ٢٠١٧، ص ٧٦٩، فقرة ١ / ٥؛ الأيوفي معيار رقم ٤٩، ٢٠١٧، ص ١١٩١، فقرة ٢ / ٤).
- أن تكون الحاجة متعينة بأن تسند جميع الطرق المشروعة الموصلة إلى الغرض سوى الاستثناء الممنوح (الأيوفي معيار رقم ٣١، ٢٠١٧، ص ٧٨٣، فقرة ٤ / ٤؛ الأيوفي معيار رقم ٣٢؛ ٢٠١٧، ص ٨٠٥، فقرة ٢ / ٨).
- أن تُقدّر الضّرورة أو الحاجة الخاصّة بقدرها، وتُحدّد بفترةٍ مؤقّتة (الأيوفي معيار رقم ٢٣، ٢٠١٧، ص ٦٢٧، فقرة ٦ / ١ / ٧؛ الأيوفي معيار رقم ٤١، ٢٠١٧، ص ١٠٣٨، فقرة ٣ / ٦).

وكما هو الحال في المعايير الشّرعيّة؛ حدّدت بعض القرارات الصّادرة عن مجامع الفقه في بعض الدّول الإسلاميّة ضوابطاً للضّرورة أو الحاجة في معاملاتٍ معيّنة. إلا أنّ الجهود المبذولة لوضع تلك الضوابط والشّروط لتطبيق مبادئ الحاجة والضّرورة لم تردع المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة عن استغلال تلك المبادئ كذريعة للالتفاف على الشّريعة والحصول على الرّخصة الّتي تمكّنها من تنفيذ معاملاتٍ مشبوهة وتعظيم أرباحها على هذا الأساس، كما سبق وأوضحنا في فقرةٍ سابقة. وترى الباحثتان أنّ السّبب في ذلك قد يعود إلى عدم توافر الضّوابط الحاكميّة المناسبة والضروريّة لتنظيم وضبط عمليّات تحديد حالات الضّرورة أو الحاجة من قبل المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة، ومن وجهة نظر الباحثتين فإنّ قيام الجهات الرّقابيّة والشّرعيّة المختصّة بوضع هذه الضّوابط ــ إلى جانب الضّوابط النّوعيّة الأخرى ــ ومنحها صفة الإلزام سيرتّب على المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة ضرورة الالتزام بها في معرض تطبيقها لمبادئ الضّرورة أو الحاجة؛ ممّا سيحدّ من قدرتها على التّلاعب بتلك الحالات وتكييفها لصالحها بما يخالف أحكام ومبادئ الشّريعة الإسلاميّة. وفي ضوء ذلك؛ **قامت الباحثتان بتقديم نموذج مقترح للضّوابط النّوعيّة والحاكميّة الّتي يتوجّب على**

[1] مستند جواز كشف الحسابات بين المؤسسات ومراسليها هو الحاجة العامّة، وأنّ المنفعة المتحصّلة من جرّاء ذلك لا تخص المقرض وحده.

المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة من وجهة نظرنا التّقيّد بها عند تقديرها لحجم المشقّة الّتي تختبرها في معاملاتها المختلفة وتصنيفها ضمن حالات الضّرورة أو الحاجة الّتي تستوجب استثناءً من أحكامٍ شرعيّة معيّنة.

بناءً على ما تمّ تناوله في الفقرات السّابقة؛ توصّلت الباحثتان إلى تطوير نموذج مقترح لضوابط تطبيق مبادئ الضّرورة والحاجة في المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة محاولتين بذلك لفت انتباه الجهات المعنيّة وأصحاب المصالح لأهميّة وضع مثل هذه الضّوابط والدّور الّذي يمكن أن تلعبه في توجيه ممارسات المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة بخصوص تطبيق مبادئ الضّرورة والحاجة؛ **ويجدر الإشارة هنا إلى أنّه قد تمّ الاستفادة من تجربة المصرف المركزي الماليزي بهذا الخصوص.**

يقوم النّموذج المقترح على ثلاثة أنواع من الضّوابط: النّوعيّة والحاكميّة. والّتي تشكّل معاً الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه في تحديد حالات المشقّة الّتي تستدعي تصنيفها ضمن حالات الضّرورة أو الحاجة لمنحها الاستثناء اللازم من أحكام الشّريعة. وفيما يلي عرض مفصّل لهذه الضّوابط.

أوّلاً: الضّوابط النوعيّة لتطبيق مبادئ الضّرورة/ والحاجة:

ينبغي على المؤسسة المالية الإسلامية إزالة المشقّة أو تخفيفها في وقتٍ مبكّر قبل أن تشكّل خطراً أكبر عليها وعلى أصحاب المصلحة المعنيين، مع وجود احتماليّة أن يطال هذا الخطر السّوق الماليّة فيؤثر بذلك على استقرارها وعلى استقرار الاقتصاد ككل. ونقترح في ضوء ذلك مجموعة من الضّوابط النوعيّة الّتي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بها في مثل هذه الحالة، وذلك كما يلي:

١. تقوم المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة بتحديد حالات المشقّة الشّديدة الّتي ترى ضرورة الاحتكام فيها إلى مبادئ الضرورة/ أو الحاجة، مع الأخذ بعين الاعتبار تعريف كل من الضّرورة والحاجة وفقاً للآتي:

- الضّرورة: حالة المشقّة الشّديدة بحيث يخاف معها حدوث ضرر أو أذى بالنّفس أو العضو أو بالعرض أو بالعقل أو بالمال وتوابعها بما قد يودي إلى الهلاك.
- الحاجة: الحالة الّتي إذا وصل إليها المرء ولم يرتكب الممنوع سيكون في جهدٍ ومشقّة ولكنّه لن يهلك، سواء كانت الحاجة عامّة أم خاصّة: حيث أنّ:

ا. **الحاجة الخاصّة**: وهي الّتي "تخصّ ناساً دون ناس، وفئة دون فئة كحاجة العاملين في قطاعي التّجارة والصّناعة إلى التّأمين".

ب. **الحاجة العامّة**: وهي الّتي "لا تخصّ ناساً دون ناس، ولا قطراً دون قطر بل تعمّهم جميعاً كالحاجة إلى الاستصناع".

٢. تقوم المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة بتصنيف المشقّة الشّديدة أو الملحّة ضمن حالات الضّرورة أو الحاجة، وفق الآتي:

- **تعدّ حالة المشقّة ضرورة في حال توفّر الشّروط التّالية:**
  - عدم وجود بدائل مناسبة تتوافق مع الشّريعة لمعالجة حالة المشقّة.
  - أن تكون الضّرورة مقدّرة بقدرها دون زيادة وأن يكون الحكم فيها مؤقتاً ومحدّداً بمدة قيام الضّرورة وتنتهي بانتهاء الاضّطرار.
  - مراعاة مبدأ درء الأفسد فالأفسد عملاً بالقاعدة الفقهيّة: يتحمل أهون الضّررين".
  - وجود بديل متوافق مع الشّريعة الإسلامية؛ إلا أن الامتثال لأحكام الشريعة في ظل هذه الحالة سيؤدّي على الأرجح إلى مشقّة أكبر أو تعقيداتٍ تشغيليةٍ أكثر ممّا قد تسبب تأثيراً ضاراً على تمويل المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة، أو المصلحة العامّة.
- **تعدّ حالة المشقّة حاجة في حال توفّر الشّروط التّالية:**
  - ألاّ تؤدّي الحالة إلى مخالفة أصل شرعي.
  - أن يكون هناك غلبة الظّن (تأكيد معقول) أو أن يكون هناك وجود فعلي للحاجة وليس متوقّعا.
  - ألاّ يكون الأخذ بالحاجة مخالفاً لمقاصد الشّريعة.

٣. لا يجوز للمؤسّسة الماليّة الإسلاميّة الاحتكام إلى مبادئ الضرورة أو الحاجة في حالات المشقّة الّتي تكون فيها:

- الخسارة الماليّة ناتجة عن أعمالٍ تشغيليّة، ولا يزال بإمكان المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة الاستمرار بالعمل بشكلٍ طبيعي دون اللجوء إلى مبادئ الضّرورة أو الحاجة للحصول على استثناءاتٍ معيّنة.

- أن تكون المشقّة نتيجة لسوء في إدارة المخاطر أو الرقابة أو اتّخاذ القرار أو الإهمال من قبل المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة، او تعدّيها أو وتقصيرها، وتعتبر المؤسّسة متعديّة ومقصّرة في الحالات التّالية (الشّمري، ٢٠٢٠، ص ١٢٣):
  - التعدي (على سبيل المثال لا الحصر)

ا. مخالفة أي من شروط العقد أو الأحكام المتصلة به.

ب. مخالفة أحكام قرارات الجهات الرقابية سيما مجلس النقد والتسليف، والقوانين والأنظمة ذات الصلة

ت. مخالفة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية المعتمدة أصولاً, والأعراف المتبعة (محلياً – دولياً) سيما ما يتعلق منها بالأمور التجارية والمصرفية.

  - التقصير (على سبيل المثال لا الحصر):

ا. عدم أخذ الضمانات اللازمة في تعاملات المصرف مع اقتضاء الحال لها.

ب. عدم اتخاذ الإجراءات القضائية والقانونية اللازمة لتحصيل الديون المتعثرة، أو اتخاذها في وقت غير ملائم (متأخر).

ت. التعامل مع من عرف عنه الإخلال بالالتزامات.

ث. عدم مراعاة اتخاذ المصرف لما يلزم لحفظ الأصول والوثائق والسندات ذات الصلة بتعاملات المصرف (مدينة / دائنة) في المكان المناسب لحفظها أو عدم مراعاة أصول المخاطر التشغيلية.

ج. وجود قصور في الدراسات الائتمانية المعدة من قبل المصرف.

- ألا يكون هناك جهد كافٍ من قبل المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة لإيجاد بدائل أو ترتيبات متوافقة مع الشّريعة الإسلامية؛ ويمكن اكتشاف مثل هذه الحالات جهات مستقلة (مدقق شرعي خارجي) تقوم بمراجعة مستقلّة أو قد تكتشفها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية بناءً على الخيارات المتاحة عند تحديد وتقييم الضّرورة أو الحاجة، وحسب الضابط الرقابي الموجود في البلد.

٤. على المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثّلاث الآتية في تحديدها لحالات الحاجة/ أو الضّرورة والّتي تستدعي إعفاءها من القواعد الواجب تطبيقها:

- شدّة المشقّة الّتي يعاني منها الشّخص الطبيعي أو الاعتباري/أو يحتمل أن يتعرض لها وتأثيرها عليه.
- عدم وجود البديل المقبول شرعاً للتّعامل مع حالة من حالات الضّرورة/ أو الحاجة.
- المدة الزمنية والمقدار لأي حل مؤقت في حالة الحاجة أو الضرورة التي يواجهها الشخص الطبيعي أو الاعتباري؛ حيث يجب أن تتناسب الفترة الزّمنيّة للاستثناء المؤقت المسموح به ومقداره مع التعقيد والحجم والقدرة على إدارة المخاطر في المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة، وهذا يتفق مع المبدأ القانوني للحالات الاستثنائية التي تتطلب التساهل بما يتناسب مع الحاجة الفعلية (الضرورة تقدر بقدرها).

٥. على المؤسسة المالية الإسلامية في الحالات التي ترى أهمية تصنيفها ضمن حالات "الضرورة" تحديداً هيئة الرقابة الشرعية لاتخاذ القرار اللازم بهذا الخصوص.

٦. على المؤسّسة الماليّة إعداد تقرير شامل يتضمّن شرحاً واضحاً ووافياً لحالات المشقّة الّتي تمر بها، على أن تدعم ذلك بمجموعة من المعلومات الكمية والنوعية كما يلي:

- معلومات نوعيّة حقيقيّة عن الجهود المبذولة من قبل المؤسّسة لإيجاد البدائل المناسبة قبل اقتراح اعتبار الضّرورة/ أو الحاجة. حيث ينبغي أنّ يتضمّن التّقرير معلومات عن:
  - تصورات المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة عن حالات المشّقة الشّديدة (الضّرورة أو الحاجة) محل الدراسة.
  - التصورات التّنظيمية والقانونية. كالعوائق القانونية لتقديم حلول متوافقة مع الشّريعة الإسلامية في ظل البيئة التنظيمية والقانونيّة الّتي تعمل فيها المؤسّسة.
  - الخيارات المتاحة والبدائل المقترحة في التّعامل مع حالة المشقّة الشّديدة مدعومةً بأدلّة منطقيّة ومبرّرات شرعيّة، وتقييم الأثر والافتراض، والنّتائج غير المقصودة، ومقاييس التّخفيف لكل خيار مقترح.

- تصورات العملاء وتقديراتهم لحجم المشقّة كاحتمال تدهور مراكزهم الماليّة في مثل هذه الحالة.

- معلومات كميّة كافية عن شدّة المشقّة متمثّلةً بحجم التّعرّض الّذي تفرضه هذه المشقّة، وعدد الأطراف المتضرّرة منها، والنّسب الماليّة الرّئيسة الّتي ستتأثر نتيجة لها، وتأثير ذلك عل المركز المالي للمؤسّسة وعمليّاتها.

- التصورات على مستوى الاقتصاد الكلي، كالتأثير الّذي يمكن أن تحدثه المشقّة في حال إهمالها على البطالة، انخفاض نمو النّاتج المحلي الإجمالي...إلخ.

- التأثير على العملاء وأصحاب المصلحة المعنيين مع الأخذ بعين الاعتبار: سرعة التأثير المحتمل حدوثه ـعند عدم المعالجة السريعة لحالة الحاجة أو الضرورة، سرعة ردود أفعال الأطراف ذوي المصلحة والعملاء نتيجة عدم المعالجة السريعة لحالة الحاجة أو الضرورة.

- التأثير على المؤسسات المالية والأسواق المالية الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار: الحجم والسرعة التي يؤثر بها تعطيل الوظيفة مادياً على المشاركين في السوق أو أداء السوق (مثل السّيولة).

- التأثير على الاقتصاد، مع الأخذ بعين الاعتبار: نقص الموارد المالية للمؤسسة المالية لمواصلة عملياتها حيث يتأثر عملاؤها أو أصحاب المصلحة الآخرون بشكل سلبي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (مثال زيادة حالات التخلف عن السداد التي قد تسبب مشقّة أكبر وتداعيات مالية أخرى).

٧. عرض التّقرير على مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية في المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة للمداولة والدّراسة، وإعطاء القرار النّهائي بخصوص صحّة اعتبار الضّرورة أو الحاجة في الحالات محل الدّراسة من عدمها؛ على أن يتم ذلك بموضوعيّة وبعيداً عن أي اعتبارات شخصيّة. ويمكن للجنة الشّرعيّة أن تسعى للحصول على آراء من جهات مستقلة في حالة وجود شك معقول لديهم حول المعلومات والتقييمات المقدمة، أو إذا كانت الهيئة الشرعية غير قادرة على تشكيل أي قرار يتعلق بالضّرورة أو الحاجة، وتضمين التقرير السنوي للمؤسسة بيانًا صادرًا ومعتمدًا من مجلس إدارتها بشأن حالات الحاجة والضرورة.

٨. إجراء مراجعة دوريّة للتّنفيذ وتقديم تقارير إلى هيئة الرقابة الشرعية و/أو مجلس الإدارة بشأن التّقدم المحرز في تطبيق معايير الضّرورة أو الحاجة واستراتيجية التّخريج الخاصّة بها.

٩. في الحالات التي تستدعي فيها تطبيق الضّرورة أو الحاجة لفترةٍ زمنيّةٍ أطول؛ يجب على المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة تقديم تبرير شامل إلى هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة يأخذ في الاعتبار حجم وطبيعة وتعقيدات المؤسسة المالية الإسلامية، مدعوماً بمداولات شرعية قوية وخطة تخريج مناسبة لتلك الحالات.

١٠. تزويد الجهات الرّقابيّة المختصّة بتقرير سنوي عن أي طلب لتطبيق "الضّرورة أو الحاجة" على أن يتضّمن التّقرير المعلومات الّتي تمّ الإشارة سابقاً، وإرفاقه بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة الشّرعيّة بهذا الخصوص.

ثانياً: الضّوابط الحاكميّة لتطبيق معايير الضّرورة/ والحاجة:

لضمان التزام المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة بالضّوابط النّوعيّة في تطبيق مبادئ الضّرورة والحاجة؛ ترى الباحثتان ضرورة قيام الجهات الرّقابيّة المعنيّة بوضع مجموعة من الضّوابط الحاكميّة الأساسيّة والمرتبطة بتحديد دور الإدارة العليا، ومجلس الإدارة، وهيئة الرّقابة الشّرعيّة والمدقّق الشّرعي الخارجي (حال وجوده) للمؤسّسة الماليّة بهذا الخصوص أيضاً، ويمكن أن تشتمل الضّوابط الحاكميّة المقترحة ما يلي:

١. على المؤسسة المالية الإسلامية أن ترتكز في تطبيقها لمعايير الضّرورة والحاجة على عمليّات حوكمة وتقييم سليمة ومتينة.

٢. على المؤسسات المالية ممارسة إجراءات رقابية إضافية لضمان الدقة والصرامة في تقييم وضبط تطبيق الضّرورة أو الحاجة والمحاسبة اللاحقة.

٣. يترتب على مجلس إدارة المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة في معرض تطبيق معايير الضّرورة والحاجة مسؤوليّة:

- الإشراف على تنفيذ قرارات وهيئة الرّقابة الشّرعيّة والتأكد من وضع ضوابط داخلية مناسبة لتطبيق معايير الضّرورة أو الحاجة بما يضمن الامتثال الكامل للشّريعة وقرارات هيئة الرّقابة الشّرعيّة.

- الموافقة على السّياسات والإجراءات المتعلّقة بعمليّة اتّخاذ القرار بشأن الضّرورة أو الحاجة وإيلاء الاعتبار الواجب لاستراتيجيّة المراجعة والتّخريج الخاصة بهما بعد عرضها على هيئة الرّقابة الشّرعيّة للمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة.
- تقديم آراء سليمة وموثقة في التّقرير المقدّم لهيئة الرّقابة الشّرعيّة حول حالات المشّقة الشّديدة. حيث يكون من مسؤولية المجلس التحقق من وجود المشقة وظروفها التي تستدعي تطبيق معايير الضّرورة أو الحاجة وخصوصاً في الحالات الّتي تشوبها الشّكوك.
- اتّخاذ كافّة الإجراءات اللاّزمة للتّأكد من أنّ الإدارة العليا في المؤسّسة قد اتّخذت كافّة الإجراءات اللاّزمة للتّخفيف من اللّجوء إلى الحاجة أو الضّرورة، وأنّه تمّ تنفيذ المعايير الموافق عليها من مجلس إدارة المؤسّسة، وتمّ تصحيح الخلل الّذي قد تفصح عنه الجهات الرقابيّة في المؤسّسة.
- نشر ثقافة رقابيّة على كافّة المستويات في المصرف تبينّ أهميّة الالتزام بهذه الضّوابط وأهميّة مشاركة كافّة العاملين في المؤسّسة على مختلف درجاتهم ومستوياتهم لجهة ما يقدّمونه من معلوماتٍ تفيد في الالتزام بهذه الضوابط.

٤. يترتّب على هيئة الرّقابة الشّرعيّة للمؤسّسة الماليّة الإسلاميّة بكامل أعضائها مسؤوليّة:

- مراجعة وإقرار دليل السّياسات والإجراءات الخاصّة بالتّعامل مع حالات الحاجة والضّرورة.
- الّتأكد من كفاية وفعاليّة نظام الرّقابة الشّرعيّة الدّاخليّة وأنّه يعمل وفقاً لما هو مقصود منه جهة التّعامل مع حالات الحاجة والضّرورة.
- إجراء اجتماعات دوريّة للمداولة بخصوص التّقارير المُقدمة من المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة حول القرارات المتعلقة بتطبيق معايير الحاجة أو الضرورة في حالات المشقّة الّتي تواجهها.
- دراسة المبرّرات المقدّمة في تقرير مجلس إدارة المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة بخصوص حالات الضّرورة أو الحاجة دراسةً موضوعيّة ومناقشتها بشيء من التّشدّد والتّحفّظ لضمان أنّ المؤسّسة الماليّة الإسلاميّة قد بذلت جميع الجهود المطلوبة منها (بذل العناية المهنيّة اللازمة) لإيجاد البدائل الممكنة قبل الاضطرار إلى اعتبار المشقّة محل التطبيق من بين حالات الضّرورة أو الحاجة، وذلك بما يتماشى مع السّياسات الدّاخليّة للمؤسّسة الماليّة الإسلاميّة بهذا الخصوص لتقييم الجهود المبذولة من قبل الإدارة والمجلس ويحق لهيئة الرّقابة الشّرعيّة الاستعانة بخبراء خارجيين لمساعدة الهيئة في هذا التّقييم.

- أن يقوم أعضاء هيئة الرّقابة الشّرعيّة المعنيون الذين يوافقون على تطبيق معايير الضّرورة أو الحاجة بتوثيق مبرّرات القرار بأنفسهم بما في ذلك الاعتبارات الرّئيسة والأسباب المنطقيّة للسّماح بذلك التّطبيق واستصدار تقرير بهذا الخصوص بشكل نصف سنوي يرفع لمجلس الإدارة.

٥. يرتكز دور الإدارة العليا في ضوء تطبيق معايير الضّرورة أو الحاجة على ما يلي:

- التأكّد من وجود سياسة داخليّة معتمدة من مجلس الإدارة وواضحة للتّعامل مع حالات الضّرورة والحاجة، وضمان التنفيذ الفعال والكافي لهذه السّياسة.
- وضع نظام ضبط داخلي فعّال لضمان الالتزام بهذه الضّوابط، ومراجعة وتقييم هذا النّظام للتّأكد من إحاطته لأي حالات أخرى للحاجة أو الضّرورة والّتي قد تظهر عند تطبيق عمليّات المؤسّسة.
- تقديم معلومات وآراء متوازنة إلى هيئة الرّقابة الشّرعيّة مدعومةً بالمعلومات ذات الصّلة عند تحديد وتقييم حالات الضّرورة أو الحاجة.
- التّدريب والتّطوير المستمر للموظّفين في تطبيق معايير الضّرورة أو الحاجة.
- توفير أنظمة رقابة داخلية مناسبة لتقييم معايير الضّرورة والحاجة، والرقابة على تنفيذها من قبل المؤسسة المالية.
- إيجاد قنوات اتّصال مناسبة وقويّة ومستمرّة لسياسات وإجراءات الضّرورة أو الحاجة" بحيث تصل لجميع الإدارات في المؤسّسة للتأكد من أن جميع الإدارات ذات الصّلة على دراية بأدوارهم في تطبيق تلك المعايير.
- يرتكز دور دائرة التّدقيق الشّرعي الداخلي في ضوء تطبيق معايير الضّرورة أو الحاجة على ما يلي:
  - التّأكد من وجود نظام للتّدقيق الدّاخلي وسياسات وإجراءات مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة فيما يخص الضّرورة أو الحاجة.
  - إعلام مجلس الإدارة و لجنة التّدقيق حول مدى سلامة نظام الضّبط الدّاخلي للمؤسّسة فيما يخص الحاجة او الضّرورة.
  - التّنسيق مع المدقّق الشّرعي الخارجي للمؤسّسة بهدف الوصول إلى رؤية واضحة للمؤسّسة وإعلامه بأية أمور تتضمّن في طياتها مخاطرَ معيّنة.

- التّدريب والتّطوير المستمر لموظفي دائرة التّدقيق الشّرعي الدّاخلي في تطبيق معايير الحاجة والضّرورة.

- يرتكز دور المدّقق الشّرعي الخارجي في تقديمِ تأكيدٍ معقولٍ ومستقلٍّ لمدى التزام المؤسّسة بالضّوابط الواردة أعلاه، واعتبار الموضوع من المسائل الهامة والّتي توجب التّدقيق والمراجعة بشكلٍ دوري.

وبناءً على المقترحات أعلاه؛ توصي الباحثتان الجهات الرّقابيّة المختصّة بضرورة الاستفادة من النّموذج المقترح لصياغة الضّوابط الّتي تراها مناسبة لتوجيه المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة نحو التّطبيق السّليم والموضوعي لمبادئ الضرورة والحاجة في حالات المشقّة والهلاك الّتي تستدعي ذلك، وضمان قيامها بذلك بشكلٍ صحيح وخالٍ من أي محاولاتٍ للخروج عن مبادئ وأحكام الشّريعة الإسلاميّة سعياً وراء اعتباراتٍ ومصالح شخصيّة.

المراجع العربيّة:

١. الأنصاري، ابن منظور (لا يوجد تاريخ). لسان العرب. ط ١. متوافر على Link.
٢. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى (لا يوجد تاريخ). تاج العروس من جواهر القاموس. دار الكتب العلمية: بيروت.
٣. الزّحيلي، وهبة (١٩٨٣). نظريّة الضّرورة الشّرعيّة مقارنةً مع القانون الوضعي. مؤسّسة الرّسالة. متوافر على: Link.
٤. الزّير، وليد (٢٠١٠). ضوابط الحاجة الّتي تنزل منزلة الضّرورة وتطبيقاتها على الاجتهادات المعاصرة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيّة. المجلّد ٢٦، العدد الأوّل، ٦٧٥– ٦٩٧.
٥. السيوطي، جلال الدين (١٩٨٣). الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. ط١. دار الكتب العلمية: لبنان.
٦. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي(٢٠٠٤). الموافقات في أصول الشريعة. ط١. طبعة كاملة في مجلد واحد. الناشر: دار ابن عفان. كتاب الأحكام، وكتاب المقاصد.
٧. الشمراني، مريم (٢٠٢١). الضرورة والحاجة وأثرهما في اختيار المجتهد القول المرجوح دراسة تأصيلية تطبيقية. مجلة كليّة الشّريعة والقانون بتفهنا الأشراف– دقهلية. المجلد ٧(٢٣)، ٢٥٤٣–٢٥٨.
٨. الشمري، غالية (٢٠٢٠). إدارة مخاطر التعدي والتقصير في المصارف الإسلامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي. العدد ١٠٠.
٩. المعجل، عبد الله (٢٠١٥). لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد ٣٥.
١٠. أبو زيد، عبد العظيم (٢٠١٥). بطاقات الائتمان: قضايا اقتصادية وشرعية معاصرة. من أرشيف مكتبة جامعة ميونخ MPRA) Papers). عدد ٩٣٠٥٨.
١١. أبو زيد، عبد العظيم (٢٠١٥). التّوظيف الفقهي المعاصر لأدوات الاجتهاد: حالة المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة– دراسة فقهيّة نقديّة. من أرشيف مكتبة جامعة ميونخ (MPRA Papers). عدد ٩٢٩٨٠.
١٢. زبير، أحمد (٢٠١٨). تنزيل الحاجة منزلة الضرورة–القروض الربوية في فقه الأقليّات نموذجاً. مذكّرة تخرّج تدخل ضمن متطلّبات الحصول على شهادة الماستر. قسم الشّريعة. معهد العلوم الإسلاميّة. جامعة الشّهيد حمّه لخضر– الوادي: الجزائر.
١٣. عبد العليم، بلال (٢٠٢٢). أثر التّمويل بالتّورّق المصرفي على المصارف السّعوديّة. مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية. المجلد ٣(٢).

المراجع الأجنبيّة:

14. Abdul Mubeen, Muhammad; Agha, Ehsanullah; Shafii, Zurina (2021). Hājah In Islamic Finance: Mastering The Doctrine Of Need In Sharīʿah Decision Making. Journal of Fatwa Management and Research. Vol 26 (1), P 37–50.
15. Abozaid, Abdulazeem(2015). Deployment of tools of Ijtihad in Islamic finance. Munich Personal RePEc Archive. No 92980.
16. Abdullah, Abdul Karim (2018). Use of Darurah or Necessity in IBF. Terebessy Foundation.
17. Ali, Nurwajihah; Ruzian, Markom, R (2021). Shariah Compliance on Retakaful in Malaysia. Diponegoro Law Review, 6(1), 1–16.
18. BNM "Bank Negara Malaysia" (2021). Hajah: Discussion Paper. A document issued by Central Bank of Malaysia on 15 November 2021 for IFIs to make suggestions on Darurah and Hajah application.
19. Ibrahim, Basri; Yusuf, Mohd; Khairi, Firdaus(2018). The Importance of Considering the Desire (Hajat) and Emergency (Darurat) in Fatwa Related to Basic Needs of Muslim Minority. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences. Vol. 8(10).
20. Siddique, Muhammad; Rashid, Abdul (2019). The Fatwa in Islamic Banking and Financial Industry: Explaining the Use of Ḍarūrah (Dire Necessity) and Ḥājah (Need) Maxims. Journal of Islamic Business and Management, 9 (2).

المعايير الصّادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة:

- الأيوفي معيار رقم ٦ (٢٠١٧). تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي.
- الأيوفي معيار رقم ٨ (٢٠١٧). المرابحة.
- الأيوفي معيار رقم ٢٣ (٢٠١٧). الوكالة وتصرّف الفضولي.
- الأيوفي معيار رقم ٣٠ (٢٠١٧). التّورّق.
- الأيوفي معيار رقم ٣١ (٢٠١٧). ضابط الغرر المفسد للمعاملات الماليّة.
- الأيوفي معيار رقم ٣٢ (٢٠١٧). التحكيم.
- الأيوفي معيار رقم ٤١ (٢٠١٧). إعادة التأمين الإسلامي.
- الأيوفي معيار رقم ٤٩ (٢٠١٧). الوعد والمواعدة.

التداول بالعملات الرقمية وعلاقتها بالرافعة المالية والاقتراض

ياسر فنري

ماجستير في العلوم المالية والمصرفية - مدير مالي

لايزال جدل تحليل وتحريم العملات الرقمية قائمًا، وقد انضم الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، إلى عدد من المرجعيات الفقهية التي تفتي بعدم جواز التداول بعملة البيتكوين وغيرها من العملات الرقمية؛ وعلى الجانب الآخر، آراء عدد من الفقهاء أن لا سبب لمنع العملات الرقمية من وجهة نظر شرعية، وذلك لأن العملات الافتراضية باتت مالاً مشروعًا بحكم الأمر الواقع، ويتم تداولها في الشراء والخدمات، ويرى فقهاء منهم قطب سان: إن مفهوم النقود في الفقه ينطبق على العملات الرقمية المشفرة باعتبارها وسيطًا للتبادل تعارف عليه الناس في العصر الحاضر، وبالتالي يجوز التعامل بها، وتخضع لسائر الضوابط التي تخضع لها النقود شرعًا.

إن أبعد من الفتاوى والأبحاث الشرعية، باتت هناك خدمات تختص بتقييم المحاذير الشرعية للتداول بأي عملة رقمية مشفرة ناشئة، من بينها مشروع –كريبت وحلال– الذي أسسه أستاذ الفقه المقارن الفلسطيني محمد يوسف أبو جزر؛ عبر قناة المشروع على تلغرام، يصدر – كريبت وحلال – بيانات يومية حول مشروعية العملات المشفرة الجديدة، ومشاريع العقود الذكية للعملات الناشئة قبل البدء بتداولها؛ تشير بعض التقديرات إلى أن حجم ما يُعرف ب"الاقتصاد الحلال" سيبلغ نحو ٣.٢ تريليون دولار في عام ٢٠٢٤، ويشمل، إلى جانب المأكولات والسياحة الدينية والملابس المحتشمة ومستحضرات التجميل، عالمًا واسعًا من مشاريع العملات المشفرة وغيرها من المشاريع التي تساهم ببناء ما يعرف بالويب ٣.

وقد بدأت مؤسسات دينية حول العالم بقبول الدفع والتداول بالعملات المشفرة، منها على سبيل المثال مسجد – شاكل لايت – في لندن، الذي بدأ بقبول التبرعات منذ عام ٢٠١٨ بوساطة عملتي بيتكوين وإيثيريوم؛ ورغم اختلاف الآراء، هناك اتفاق بين الفقهاء على أن البحث بجواز استخدام العملات المشفرة قد يختلف باختلاف السياقات، ومع اختلاف أغراضها وطرق تداولها، وربما مع اعتراف عدد من الدول بها[1]، لذلك لانريد الخوض بالمزيد حول التحليل والتحريم للتداول بالعملات الرقمية تاركين هذا الأمر للمختصين الشرعيين كل حسب الوسط الذي تحكمه المتغيرات المتعددة؛ فهناك مناطق جغرافية تتوفر فيها

[1] العملات الرقمية: جدل "التحليل والتحريم" حولها يعود إلى الواجهة - 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، https:// www.bbc.com/arabic/business

البدائل والحرية المطلقة للتداول، وحتى القوانين الحكومية تسمح بهذه العملات، لا بل إن الحكومة ذاتها تتداول بهذه العملات؛ وعلى النقيض فهناك حكومات منغلقة لا تجيز حتى التعامل بالعملات الدولية؛ وتعاني من معدلات تضخم مهولة؛ لذلك سندع رخصة جواز التداول للمستثمر فعليه أن يتحرى مشروعية ذلك ضمن نطاقه الجغرافي.

الصورة الفنية للرافعة المالية والتداول باستخدامها:

تعني الرافعة من الناحية المالية؛ استخدام مصادر مالية إضافية لزيادة قيمة الاستثمار دون زيادة الأموال الخاصة (حقوق الملكية) للمؤسسة، أي بالاعتماد على الاقتراض؛ فالرافعة المالية Financial Leverage بشكل عام تهدف إلى تمويل المؤسسة بأموال مقترضة، أي أنها نسبة الدين إلى حقوق المساهمين في هيكل رأس المال للمؤسسة، أو أنها دين المؤسسة طويل الأجل (ويكون عادة بالسندات والأسهم الممتازة)، وحقوق المساهمين فيها مقاسة حسب نسبة الدين إلى حقوق الملكية، وكلما زاد الدين طويل الأجل زادت نسبة الدين إلى حقوق المساهمين. وقد ركز هذا التعريف على فكرة الدين ومساهمته في تكوين هيكل رأس المال في المؤسسة[1].

مما سبق تمنح الرافعة المالية ميزة الحصول على عوائد أكبر وتخفيضات ضريبية أكثر بالمقارنة مع الاستثمارات التي تتكون من رأس مال مماثل وظروف عمل متشابهة، وبالتوازي فهي تحمل تكلفة إضافية، هي تكلفة رأس المال المقترض.

أما من ناحية شرعية، فالرافعة المالية هي توجه المؤسسة لتمويل استثماراتها، عن طريق الاقتراض، أو الشراكة أو توظيف أموال الغير (بصيغة المضاربة الشرعية أو بصورة الصكوك)، أو إحدى صور البيوع الجائزة التي تتيح الحصول على الأموال قبل تسليم المبيع الموصوف، ضمن القيمة الاستثمارية للمؤسسة، دون إضافة أموال خاصة إلى الهيكل التمويلي للمؤسسة، سواءً أكانت هذه التوظيفات تشغيلية قصيرة المدى أم استثمارية طويلة المدى. ويتضمن ذلك النقاط التالية:

١. الرفع المالي من منظور الاقتصاد الإسلامي هو دعم مالي للمؤسسة، وقد يتخذ الشكل النقدي أو الشكل العيني حسب الصيغة التمويلية المستخدمة.

[1] قنطقجي، سامر مظهر (فقه الإدارة المالية والتحليل المالي)، منشورات جامعه كاي، الطبعة الثانية 2021، ص 320 و 321

البند الثاني عشر: الضمانات

1. إن إبرام العميل لهذه الاتفاقية يعني أنه قد وافق على رهن الأوراق المالية الموجودة في حساب التداول بالهامش لصالح الشركة ضمانا للوفاء بالمبالغ المستحقة لها في حساب التداول بالهامش.

2. يوافق العميل على منح الشركة حق بيع كل أو بعض من الأوراق المالية التي يتم تداولها بالهامش وأي أصول أخرى موجودة في حساب التداول بالهامش الخاص بالعميل إذا تخلف عن تغطية انخفاض نسبة الملكية في الحساب عن هامش الصيانة المطلوب خلال يومي عمل بالقدر الذي يعيد نسبة ملكية العميل إلى الهامش الأولي وفقا للقيمة السوقية لتلك الأوراق المالية في تاريخ البيع، على أن تلتزم الشركة بمراعاة الفقرة (8) من البند (8) من هذه الاتفاقية.

3. توافق الشركة على منح العميل حق التصرف في الأوراق المالية التي يتم تداولها بالهامش طوال سريان هذه الاتفاقية، وذلك وفقا للإجراءات المتبعة لدى السوق، بشرط عدم تحويلها للمقاصة.

4. تعتبر مديونية العميل للشركة في حساب التداول بالهامش دينا واحدا لا يتجزأ، وعليه فجميع أسهم العميل والضمانات بموجب هذه الاتفاقية ضامنة لسداد الدين بالكامل.

٢. إن مرونة وتعدد آليات صيغ التمويل الإسلامي توسع مفهوم الرفع المالي وتطلقه خارج الحدود الضيقة التقليدية التي حددت المفهوم بطريقة الإقراض النقدي فقط، وبناءً على ذلك نجد مثلاً أن صيغة الشراكة أو المشاركة تؤدي إلى الرفع المالي على اعتبار أن التمويل الجديد حصلت عليه الشخصية الاعتبارية للشركة وليس الشركاء السابقون بشخصهم.

٣. إن صيغ التمويل الإسلامي تعمل على توزيع المخاطر بين الممول والمتمول؛ مما يساعد إدارة المخاطر في عملها؛ فصيغة المضاربة مثلاً توزع المخاطرة بين الطرفين بشكل عملي ومنطقي، مع العلم أنها بصورها المتعددة تمنح الرفع المالي محدود المدة أو الدائم.

٤. يقدم المفهوم الإسلامي آلية جديدة للرفع المالي مُتضمنة في صيغة السلم وما يوازيه من الصيغ حيث يتم تبادل الأدوار بين الممول والمتمول مما يحقق رفعًا ماليًا عكسيًا[1].

ما هية الرافعة المالية في التداول: عند فتح حساب مع شركات التداول الوسيطة، (أسهم – عملات أجنبية – نفط – ذهب ...)، تتم استعارة الأموال من الوسيط لفتح صفقات كبيرة، مما يسمح للمتداولين بتضخيم حجم الأرباح المكتسبة؛ فتتيح الرافعة المالية القدرة بالتحكم في مبالغ أكبر بكثير من رأس المال المودع والمستخدم في تداول الصفقات. ويُعرف التداول بالرافعة المالية بالتداول بالهامش (وهو محرم شرعًا) الشكل أدناه بند الضمان بأحد حسابات التداول بالهامش.

إن الرافعة المالية لا تغير إمكانات الربح من التداول؛ بل تقلل مقدار رأس المال لفتح صفقات كبيرة مقارنة برأس المال الفعلي. وتتأثر الحسابات ذات الرافعة المالية العالية بتقلبات الأسعار بشكل كبير.

[1] قنطقجي، سامر مظهر (فقه الإدارة المالية والتحليل المالي) منشورات جامعه كاي، الطبعة الثانية 2021، ص 348 و 349

شرح الرافعة المالية: لا تنتج الرافعة المالية الالتزامات نفسها عند أخذ أي قرض ائتماني. فلا يُتوقع سداد أي دين أو ائتمان لأن الرافعة المالية ليست قرض بالمعنى الحرفي للكلمة بل هي ببساطة إلزام بإغلاق الصفقات، طالما لم يتم إغلاقها بوساطة تنبيه الهامش (جميع الصفقات المفتوحة ستغلق تلقائيًا في حال وصل الرصيد الفعلي الى حد غير كافي لإبقائها مفتوحة). وبالمقابل إذا كانت هذه الصفقات رابحة تكسب أرباحًا أكبر بكثير مما لو كانت من غير رافعة مالية، وعادة لا يوجد أي فائدة أو رسوم متعلقة بالرافعة المالية، وتكون رسوم الفائدة في الفوركس على نقل الصفقات المفتوحة الى اليوم التالي بدلاً من إغلاقها في نفس يوم افتتاحها، أو على حساب الهامش للتداول بالأسهم بشكل شهري على أعلى رصيد تم استخدامه.

أنواع الرافعة المالية: يختار المتداولون بين نسبة ١:٥ أو ١:٢٠ أ و ١:٥٠ وقد تصل إلى ١:٥٠٠، ويعتبر تحديد نسبة الرافعة المالية الأفضل أمرًا صعبًا، فذلك يعتمد الاستراتيجية التي سيتم إستخدامها. فمثلا يحاول مضاربو السكالبينج (Scalping) ومتداولو الإختراق إستخدام أعلى قدر ممكن للرافعة المالية، حيث يبحثون عادة عن صفقات سريعة، تكون بحجم كبير ونقاط (Pips) قليلة للأسعار، وغالبًا ما يتداول المتداولون الموضعيون (Positional Traders) برافعة مالية منخفضة أو بدونها، وعادة ما تبدأ الرافعة المالية المطلوبة للمتداولين الموضعيين بنسبة ١:٥ وتصل إلى حوالي ١:٢٠، أما عند المضاربة اللحظية (السكالبينج)، فيميل المتداولون المهرة إلى إستخدام رافعة مالية تبدأ من ١:٥٠ وقد تصل إلى ١:٥٠٠. إن معرفة تأثير الرافعة المالية والنسبة المثلى لها مهم جداً لإعداد إستراتيجية تداول ناجحة، حيث لا ترغب أبدًا في تجاوز الحدود المعقولة للتداول وتفعيل أوامر (وقف الخسارة) Stop Loss Option.

كيفية حساب الرافعة المالية: تكون الرافعة المالية دائمًا على شكل نسبة ١ إلى (س) أو (س):١، فإذا كانت نسبة الرافعة ١:٥٠٠ هذا يعني أن كل دولار ١ في حسابك سيعطيك قوة شرائية مقدارها ٥٠٠ دولار، وإذا كانت النسبة ١:١٠٠ فهذا يعني أن كل دولار ١ في حسابك سيعطيك قوة شرائية مقدارها ١٠٠ دولار، يظهر الشكل التالي أثر استخدام الرافعة ربحا أو خسارة.

.

إن المتداول يشتري ويبيع مستخدما اللوت (Lot)، وهي وحدة قياس حجم عقود الصفقات ويساوي كل واحد لوت ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة في الفوركس، أو ١٠٠ برميل نفط، أو ١٠٠ أونصة ذهب[1].

	مع رافعة مالية	بدون رافعة مالية
نسبة الرافعة المالية	1:20	لا يوجد
الاستثمار	£5,000	£5,000
التعرض للسوق	£100,000	£5,000
GBPUSD يرتفع 5%	£5,000 +	£250 +
GBPUSD ينخفض 5%	£5,000 -	£250 -

تتمثل مخاطر الرافعة المالية، بتضخيم الأرباح المحتملة، ويستلزم تضخيم الخسائر المحتملة، حيث يؤدي في بعض الأحيان إلى خسائر أكبر من رأس المال الأولي. كما يتقاضى الوسطاء والمتداولون المتعاقدون الرسوم وأقساط التأمين ومعدلات الهامش، ومن سلبيات الرافعة المالية كونها معقدة. وعليه:

إيجابيات الرافعة المالية	سلبيات الرافعة المالية
• يتم تضخيم الاستثمار، مما قد يؤدي إلى تحقيق ربح أكبر.	• تضخيم الاستثمارات الخاسرة، مما قد يؤدي إلى خسائر فادحة.
• توفير المزيد من الفرص للمستثمرين للوصول إلى فرص استثمار أكثر تكلفة (يقلل من حواجز التأهل للاستثمار).	• أغلى من أنواع التداول الأخرى
• يمكن استخدامها بشكل استراتيجي للشركات لتلبية احتياجات التمويل قصيرة الأجل، خصوصا في عمليات الاستحواذ.	• أداء الرسوم ومعدلات الهامش وأقساط العقد بغض النظر عن الخسارة.
	• أكثر تعقيداً.

التداول بالعملات الرقمية باستخدام الرافعة المالية:

في مقال نشر تحت عنوان "انهيار سوق الكريبتو ونهاية التفكير السحري الذي أصاب الرأسمالية" بقلم ميهير أ. ديساي[2]، وهو الأستاذ في كليتي إدارة الأعمال والحقوق بجامعة هارفارد، وأثناء محاضرة له، قام بإجراء استطلاع رأي للطلاب، فوجد أن أكثر من نصف الحاضرين يتداولون في العملات المشفرة، وغالبًا ما يجري تمويل هذا التداول عن طريق القروض. وتوصل إلى أن العملات المشفرة ليست عبارة عن أصول غريبة فحسب، ولكنها مظهر من مظاهر التفكير السحري الذي أصاب جزءاً من الجيل الذي نشأ في أعقاب الكساد الكبير، والرأسمالية الأميركية على نطاق أوسع. ويتمثل هذا التفكير السحري في افتراض

[1] شرح ما هي الرافعة المالية في التداول (Levarage)؟، https://admiralmarkets.com- Feb, 2023
[2] انهيار سوق الكريبتو ونهاية التفكير السحري الذي أصاب الرأسمالية - 23 يناير, 2023، https://www.alarabiya.net/aswaq

أن الظروف المفضلة ستستمر إلى الأبد دون اعتبار للتاريخ، وفي تقليل النظر للقيود، والتركيز الحصري على النتائج الإيجابية. لقد وفّرت الفترة الاستثنائية التي شهدت معدلات فائدة منخفضة وسيولة مالية زائدة التربةَ الخصبة لازدهار هذه الأحلام الخيالية، كما سمحت التكنولوجيا المنتشرة باعتقاد أن الشركات الحديثة أو رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا، يمكنهم أن يغيروا كل شيء، وأدى انتشار وباء كورونا إلى دفع كل هذه الأسباب للأمام، وغذَّى ذلك الأموال التي كانت تبدو مجانية.

ولكن ووسط انخفاض تقييمات الأسهم وتسريح العمال في قطاع التكنولوجيا، بدأت هذه الأفكار بالتراجع، ويبدو أن تفكك هذا التفكير السحري سيهيمن على هذا العقد بطرق مؤلمة ولكنها تصالحية وهذا الوضع سيكون أكثر إيلامًا للجيل الذي اعتاد تصديق هذه الأوهام. فقد تعلم الكثير من الخريجين، الذين نشأوا في هذه الفترة من التخبط المالي وطموح الشركات المتزايد، وملاحقة الأشياء البراقة برأسمالهم البشري والمالي، بدلاً من الاستثمار في مسارات مستدامة، وهي العادة التي بات يَصعب غرسها في الأجيال اللاحقة.

وصحيح أنه يجب الإشادة بتبنِّي الحداثة والطموح في مواجهة المشكلات الضخمة، لكن التنوع الشديد للسمات التي رأيناها كثيراً في السنوات الأخيرة يؤدي إلى نتائج عكسية، إلا أن أساسيات العمل لم تتغير بسبب هذه التقنيات الجديدة أو أسعار الفائدة المنخفضة، ولا يزال الطريق إلى الازدهار يتمثل في حل المشكلات بطرق جديدة تقدم قيمة مستدامة: للموظفين ومقدمي رأس المال والعملاء.

إن المبالغة في تقديم الوعود للجيل الجديد بسبب نطاق التغيير الذي أحدثته التكنولوجيا وإمكانيات الأعمال والتمويل لن تؤدي إلا إلى شعوره بالسخط حين تتعثر هذه الوعود، وكل هؤلاء المستثمرين ومالكي العملات المشفرة الجدد سيضمرون ضغينة ضد الرأسمالية، بدلاً من إدراك العالم المنحرف الذي وُلدوا فيه.

وفي الوقت الذي تنهار فيه العملات المشفرة، فإن نهاية هذا التفكير السحري بات يقع على عاتقنا، وهذه أخبار جيدة، وصحيح أن أصحاب المصالح سيقاومون هذا الاتجاه من خلال الاستمرار في نشر رواياتهم الخاصة، ولكن ارتفاع الأسعار والعودة إلى دورات الأعمال الروتينية سيستمران في إحداث الصحوة التي بدأت في عام ٢٠٢٢.

صراحة القول وبقراءة متمعنة للمقال (كما ورد) ومن مراجعة العديد من الأحداث التي حصلت منذ إفلاس شركتي (FTX) و (BlockFi) أواخر العام الماضي؛ لتلحق بهم شركة Genesis لإقراض العملات المشفرة في يناير ٢٠٢٣ بعد أن اتهمت لجنة الأوراق المالية والبورصات شركة (Genesis) ببيع العملات المشفرة على نحو غير قانوني، نجد أن أحد أهم أسباب الإنهيار هو : عمل هذه الشركات في الظل تحت شعارات رنانة وقيادات تبدو في ظاهرها استثنائية إلا أنها وكما ورد في المقال أعلاه جيل من الشباب آمنوا بمكونات سحرية وظروف استثنائية افترضوا دوامها للأبد ومن نظرة بسيطة للافلاسات التي حدثت ومحت ثروات ملايين من المستثمرين نجد أن المشترك هو : **التمويل بالعجز**، أي اللجوء للاقتراض، الأمر الذي حدَّ منه الاقتصاد الإسلامي، فأجاز القرض الحسن بدون فوائد، وأوجب أن تحافظ المعاملات المالية على عدم تجاوز الثلث في الاقتراض، حرصا من المشرع العزيز الجبار على سلامة المجتمع الإسلامي والنهي عن الربا كما في قوله عز وجل: **يَاأَيُّهَاالَّذِينَآمَنُوالَاتَأْكُلُواالرِّبَاأَضْعَافًامُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوااللَّهَلَعَلَّكُمْتُفْلِحُونَ** (آل عمران: ١٣٠)، فالشركات المذكورة هي شركات تداول أي أنها تتحصل على عمولة لدى (فتح الحساب – عمليات الشراء – عمليات البيع – عمليات السحب – إغلاق الحساب) فكيف تُفلس وجميع عملها ايرادات؟

والجواب بسيط، أنها تقوم بعمل ليس عملها الأساسي، فالشركات المذكورة قامت بالتدوال لنفسها وقامت بالرافعة المالية لعملائها واستثمرت في شركات من جلدتها فوقعت لقلة خبرة إداراتها، وأفلست لأن من يقوم بإعطاء رافعة مالية بنسبة ١:٥ أو ١:٢٠ أو١:٥٠ أو ١:٥٠٠؛ فهذه أقرب للمقامرة وليس للمغامرة، فرافعة أو قرض بنسبة ١:٥ معناه أن أي تغيير بنسبة ٢٠٪ كفيل بخسارة كامل رأس المال أما ١:٢٠ فالنسبة هي ٥٪ و ١:٥٠ فالنسبة هي ٢٪ أما ١:٥٠٠ فالنسبة هي ٠.٢٪ أي أن هذه النسب كفيلة بخسارة رأس المال خلال يوم واحد وجلسة تداول واحدة بالنسبة للمستثمر. بينما لدى شركات التداول تقنية ل (وقف الخسارة وحدتسييل المحفظة Stop Loss Option – Margin Call).

وكل ذلك منوط بحال السوق، ففي حالات السقوط الحر للأسواق حيث لا مشتري، فلا ينفع عندئذ أي حد من هذه الحدود، لأن برامج التداول تطبق حدود وقف الخسارة وتسييل المحافظ تلقائيا عند عجز قيمة المحفظة عن السداد، وبعدم البيع اللحظي وزيادة هبوط الأسعار تتزايد أوامر البيع وتنعدم أوامر الشراء

وتسقط الأسواق سقوطا حراً بأسعارها، وتبقى حسابات شركات التداول مكشوفة وتعجز عن السداد كما حصل مع الشركات العملاقة أعلاه.

وختامًا يجب عدم الإنجرار خلف الأرباح السريعة ويجب تجنب الربا حيث يكون الاقتراض بربا الحل الأسرع وهو بحد ذاته أداة السقوط، قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **(لعن آكل الرّبا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه وقال هم سواء)**، رواه مسلم.

معيار ضوابط استثمار منظمة الزكاة لأموال الزكاة ومقترح لاستثمارها

د. محمد مروان شموط

دكتوراه في المحاسبة الإسلامية

يُعدُّ الإسلام الدِّين الأوحد عند الله حتى يرث الله الأرض وما عليها، وهذا الدِّين بأركانه ومبادئه والذي يحثُّ على عمارة الأرض من أجل عبادة الله فيها لابُدَّ وأن يكون نظام حياة ينتهج التعاون المجتمعي بعيداً عن العزلة والعشوائية، ويعظُم الأمر عند ارتباط ذلك بركن أساسي من أركان هذا الدِّين وهو الزكاة، فتنوع أساليب جمع الزكاة وتوزيعها بعيداً عن بوتقتها ضمن منظمة واحدة ينافي المبدأ الإسلامي الداعي إلى التوحُّد والتجمع المتمثِّل بأمر الله تعالى: وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا [آل عمران: ١٠٣]، كما ينافي ما دلَّت عليه السُّنة الفعلية والقولية لرسول الله صلى الله عليه وسلَّم وفعل الخلفاء الراشدين وبعض الصحابة في تنظيم هذا الركن العظيم.

تأتي منظمة الزكاة بقوانينها الربَّانية أداة تحقيق للواقع المأمول – الاجتماعي والاقتصادي – الذي تسعى إليه المنظمات التقليدية التي تقف عاجزة في ظلِّ تطورها الحضاري أمام نشوة الازدهار والنمو الذي وصلت إليها الدولة الإسلامية في بعض العهود السابقة وبما أقرَّته الأحداث التاريخية والذي قد تحقق نتيجة لانتهاجها الأنظمة الربَّانية المتمثلة في مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وخصوصاً منهج الزكاة.

تُثمر الزكاة بأدائها داعمةً للمجتمع الإسلامي بأسره، فهي لا تقف عند حدود التعبُّد أو على أعتاب النفع الشخصي وإنَّما يعمُّ خيرها على المجتمع برمته، فهي عبادة مالية هدفها خاص وعام بآن واحد؛ مما يستدعي تنظيمها وفق أعلى المستويات لاستغلالها كأحد الموارد المالية للمجتمع وصرفها في مجالاتها المشروعة وبما يخدمه، وتنظيم أعمال هذه المنظمة ومعايرتها كفيلٌ بنجاح مهامها وبلوغها لأهدافها.

وتسعى بعض منظمات الزكاة إلى استثمار أموال الزكاة الفائضة لديها لأغراض إنمائها، إلا أنَّ هذه الأموال بحكم أنها أموال عامة تخص أصنافًا محددة فينبغي على المنظمة توخي الحذر عند استثمارها، الأمر الذي يفرض إيجاد معايير خاصة مشددة لضبط إجراءاتها في الاستثمار وإيجاد مقترحات مجدية.

حكم استثمار منظمة الزكاة لأموال الزكاة:

تُعدُّ مسألة استثمار أموال الزكاة من قبل منظمة الزكاة بعد جمعها للأموال من النوازل العصرية التي تناولها العلماء المعاصرون بين مؤيد ومعارض، كلٌّ له أدلته وحججه، فقد أرجع الدكتور الغفيلي أقوال

الفقهاء المعاصرين في حكم استثمار الإمام أو نائبه للأموال الزكوية بعد جمعها من مالكيه إلى قولين رئيسيين:

– القول الأول: عدم جواز استثمار أموال الزكاة، واختار هذا القول المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشرة، ومجمع الفقه الإسلامي في الهند في ندوته الثالثة عشرة، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في السعودية، وبعض العلماء المعاصرين كالشيخ محمد بن عثيمين.

– القول الثاني: جواز استثمار أموال الزكاة، واختار ذلك مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثالثة، والندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة، وبيت التمويل الكويتي، والهيئة الشرعية لبيت الزكاة في الكويت، وكثير من المعاصرين كالشيخ مصطفى الزرقا، والدكتور وهبة الزحيلي، والدكتور يوسف القرضاوي، إضافة إلى غيرهم من المعاصرين.

وأسهب الغفيلي في بيان أدلة ومناقشة كلا الطرفين مرجحًا بنهاية المطاف إلى أنَّ الواجب المبادرة بصرف أموال الزكاة لمستحقيها، سواء كان ذلك من المالك أو من الإمام، إلا أن ذلك لا يتعارض مع جواز استثمار بعض تلك الأموال لصالح مستحقيها إذا رأى الإمام الحاجة إلى ذلك بضوابط شرعية تتحقق فيها المصلحة من الاستثمار أو تغلب على المفسدة إن وجدت[1].

وممَّا تنبثق عنه نظرة المؤيدين في استثمار أموال الزكاة استدلالهم بما أُثر عن فعل النبي صلى الله عليه وسلَّم في أموال الصدقة، فقد أفرد البخاري بابًا في صحيحه بعنوان: استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل، روى فيه أنَّ أنس بن مالك رضي الله عنه قال: **(أنَّ نَاسًا من عُرَيْنَةَ اجْتَوَوْا [قَدِمُوا] المَدِينَةَ، فَرَخَّصَ لهمْ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أنْ يَأْتُوا إبِلَ الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا من ألْبَانِهَا وأَبْوَالِهَا)**[2]، وعلَّق ابن حجر على هذا الحديث قائلاً: استنبط البخاري من الحديث جواز استعمال الصدقة في بقية المنافع إذ لا فرق، وأما تمليك رقابها فلم يقع، وتقدير الترجمة استعمال إبل الصدقة وشرب ألبانها[3]، كما استدلَّ أنصار مجيزي استثمار أموال الزكاة من هذا الحديث أنَّ النبي صلى الله عليه وسلَّم والخلفاء

1 - الغفيلي، عبد الله بن منصور، نوازل الزكاة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، ط1، 2009، ص 497.
2 - البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، ط1، 2002، حديث رقم (1501)، ص 366.
3 - العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج3، المكتبة السلفية، ص 366.

الراشدين كانوا يستثمرون أموال الصدقات من إبل وبقر وغنم، فقد كان لتلك الحيوانات أماكن خاصة للحفظ والرعي والدَّرِّ والنسل، كما كان لها رعاة يرعونها ويشرفون عليها[1].

ضوابط استثمار أموال الزكاة:

إنَّ الحكم بجواز استثمار أموال الزكاة ممن أجاز ذلك لم يكن على الإطلاق؛ وإنما اشترطوا لذلك ضوابط لابُدَّ من توافرها حتى يُشرع الاستثمار، وفصَّل الدكتور الفوزان في الضوابط الواجب توافرها لاستثمار أموال الزكاة من قبل الإمام أو نائبه، يمكن إيجازها بأهم الضوابط الآتية[2]:

- مراعاة حاجات المستحقين، بحيث لا توجد وجوه صرف عاجلة تقتضي التوزيع الفوري لأموال الزكاة، فلابُدَّ من سدِّ الحاجات الضرورية للمستحقين قبل استثمار أموال الزكاة، ويراد بحاجات المستحقين: الحوائج الأصلية الضرورية الفورية التي لا تحتمل التأخير كالغذاء والكساء بالنسبة للفقراء والمساكين فتُصرف الأموال فوراً لمقابلة هذه الحاجات، أما الأموال التي يُحدَّد لها أوقات صرف آجلة فيمكن استثمارها حسب أوقات صرفها.
- أن يتحقق من استثمار الأموال مصلحة حقيقية راجحة للمستحقين، وذلك بأن يكون احتمال انتفاع المستحقين بالأرباح أرجح من احتمال الخسارة، ويكفي في ذلك غلبة الظن، فلا يجوز الاستثمار في مجالات يتساوى فيها الربح والخسارة، أو يكون احتمال الخسارة أرجح، ويتم التحقق من ذلك بإعداد دراسات جدوى اقتصادية سابقة.
- اتخاذ الإجراءات والاحتياطيات الكفيلة ببقاء الأموال المستثمرة وأرباحها لصالح المستحقين، وكذلك ريعها.
- القدرة إلى تنضيض (تسييل) الأصول المستثمرة إذا اقتضت حاجة المستحقين وصرفها لهم، وذلك كما في الكوارث الطارئة.
- أن يتم اتخاذ قرار الاستثمار ممن له ولاية عامة كولي الأمر أو من يقوم مقامه من ذوي الاختصاص؛ وذلك مراعاةً لمبدأ النيابة الشرعية.

---

[1] - الغفيلي، مرجع سابق، ص 487.

[2] - الفوزان، صالح بن محمد، حكم استثمار أموال الزكاة وضوابطه الفقهية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 3، العدد 2، 2012، ص 82.

- أن يُسند الإشراف وإدارة استثمار هذه الأموال إلى ذوي الخبرة (القوة) والأمانة والاستقامة وذلك لضمان عدم خيانة القائمين على استثمار هذه الأموال أو اختلاس شيء منها.
- استثمار أموال الزكاة مع مراعاة الأحكام الخاصة بالزكاة وشروط وجوب الزكاة وبما يتعلق بأحكام وشروط الأموال التي تجب فيها، بالإضافة إلى التحقق من مصارفها عند الاستثمار.
- أن يكون الاستثمار في مجالات مشروعة كالتجارة والصناعة والزراعة ونحوها، فلا يجوز استثمار أموال الزكاة في مجالات محرَّمة، كتشغيلها في المصارف التي تتعامل بالربا أو الشركات التي تبيع المواد المحرَّمة كالخمر وآلات اللهو.

ويضيف الباحث ضوابط أخرى قد تكون ذات أهمية عند استثمار أموال الزكاة من قبل منظمة الزكاة، أهمها:

- أن تكون منظمة الزكاة هي المشرفة الوحيدة على الاستثمار بما يمنحها صلاحيات اتخاذ القرار بعد إعداد الدراسات اللازمة.
- تبعية الاستثمار ومصالحه لمنظمة الزكاة بما يمنحها كافة الصلاحيات والمزايا المتاحة، كالإعفاءات من الضرائب والرسوم التي تمنحها الدولة لمنظمة الزكاة حماية لأموالها العامة، وبالتالي التقليل من نفقات الاستثمار الذي يساهم حكمًا في زيادة أرباح الاستثمار فضلاً عن تحقيق أهداف الدولة في تخفيض الأعباء على الطبقات الفقيرة.
- اعتبار الاستثمار وحدة مستقلة بذاته فكافة النفقات والتكاليف المترتبة نتيجة للاستثمار يجب أن تحسم من مجمل إيرادات الاستثمار دون التأثير في إيرادات ونفقات منظمة الزكاة مما يوجب معالجة الاستثمار بشكل منفصل عن منظمة الزكاة.
- تحديد الأموال اللازمة للاستثمار من وحي الموازنات التخطيطية لمنظمة الزكاة ربطًا بتدفقاتها المالية؛ بما يتيح معرفة حجم الأموال الفائضة وآجالها المتاحة.
- الاستثمار على المدى القصير وتحقيق عوائد سريعة بما يساعد على استرداد رؤوس الأموال بأسرع وقت ممكن وبما يقلل مخاطر الاستثمار على المدى الطويل.
- وجود جهات أخرى داعمة لتغطية الخسارات إن وقعت.

- محاولة استثمار أموال الزكاة لأغراض أخرى فضلاً عن إنمائها، وبما يدعم أهل الزكاة مباشرة وبشكل خاص إن أمكن، كتحقيق غايات اجتماعية أو تنموية، فلا ينحصر الاستثمار بتنمية أموال الزكاة فقط.
- ضرورة توافق أغراض الاستثمار بالمصالح العامة للمجتمع دون الإضرار بأية مصالح لأطراف أخرى.

إنَّ الأصل في أموال الزكاة هو توزيعها مباشرة إلى مستحقيها فور جمعها دون تأخير، وهذا ظاهرٌ بفعل النبي صلى الله عليه وسلَّم والخلفاء من بعده، وهذا ما قرره مجمع الفقه الإسلامي الدولي، إلا أنَّ المجمع قد أجاز تأخير الصرف؛ تحقيقًا للمصلحة، أو انتظاراً لقريب فقير، أو لدفعها دورياً لمواجهة الحاجات المعيشية المتكررة للفقراء ذوي العجز[1]، كما قد يتعذر صرف الزكاة فوراً في بعض الأحيان، فبعض المنظمات تأتيها الأموال ولا تتمكن من صرفها حالاً؛ لأن الطلبات المقدمة من المستحقين بحاجة إلى دراسة متأنية لتوثيقها ومعرفة الأحق منها، وهذه الإجراءات تأخذ وقتًا ليس باليسير، وليس من المصلحة تعطيل الكثير من أموال الزكاة كل هذا الوقت، خصوصًا عندما تكون هذه الأموال عينية قد تتعرض للتلف[2]، أو عندما تعاني هذه الأموال – النقدية منها – لمخاطر التضخم، وبهذه الأسباب إضافة إلى أسباب أخرى فصلَّها الفقهاء المعاصرين كان الحكم بجواز استثمار أموال الزكاة جلبًا للمصلحة ودرءًا للمفسدة، مع وجود ضوابط لابُدَّ من توافرها مجتمعة بما يدعم حينها جواز استثمار أموال الزكاة، على أنَّ عدم الانضباط بهذه القيود قد يلحق بالمنظمة مخاطر متنوعة أهمها:

- مخاطر أخروية: يتحمل وزرها كل من كان له يد بالتفريط في أموال الزكاة التي هي حقوق أصحاب مستحقيها.
- مخاطر معنوية: تتمثل بفقدان المنظمة للثقة والسمعة الحسنة التي تكتسبها في قدرتها على إدارة أموال الزكاة.
- مخاطر مادية: ناجمة عن الخسائر التي قد يلحقها الاستثمار بأموال الزكاة، وأموال الجهات المتبرعة بالتغطية.

مقترح لاستثمار منظمة الزكاة لأموال الزكاة:

[1] - مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم 165(3/18) دورة المؤتمر الثامن عشر المنعقد بماليزيا، عام 2007.
[2] - الغفيلي، مرجع سابق، ص 484.

يقوم المؤيدون مجتهدين بطرح صور استثمار متنوعة، مراعين مختلف الضوابط الواجب التقيد بها، وتوجد تطبيقات نظرية وعملية متنوعة[1] حول استثمار أموال الزكاة يسعى باحثوها ومؤيدوها من خلالها إلى تحقيق أغراض الاستثمار وبما يتوافق مع ضوابطه، وينبع من فكر الباحث ومن خلال خبراته العملية في الأسواق التجارية مقترَحًا قد يتوافق مع جميع الضوابط المذكورة آنفًا إضافة إلى تحقيقه لأغراض اجتماعية واقتصادية وتنموية أخرى، ليكون رؤيةً أمام منظمات الزكاة تسعى لتطبيقه من خلال ما تمتلكه من صلاحيات، وتنطلق هذه الرؤية باتباع الإجراءات الآتية:

- تقوم منظمة الزكاة باعتبارها الجهة المركزية الوحيدة في الدولة وبعد جمعها لأموال الزكاة وتحديد مستحقيها – الذين تصرف لهم إعانات شهرية خصوصًا – بفتح حسابات جارية فرعية لكل منهم ضمن المنظمة وصرف بطاقات الكترونية لكل مستحق مرتبطة بهذه الحسابات.
- يتم تغذية هذه الحسابات بأموال الزكاة الشهرية المحددة والمقررة من قبل المنظمة حسب معطيات كل مستحق.
- تقوم المنظمة باستئجار مواقع في المناطق الأكثر كثافة بالسكان مستحقي الزكاة، وتفتتح في هذه المواقع أسواقًا تجاريةً، بحيث يجري تسجيل هذه الأسواق كجزء من نشاطات منظمة الزكاة فتتبع لها قانونًا.
- يجري التعاقد مع الموردين لتزويد الأسواق التجارية بمختلف المواد الأساسية اللازمة (غذائية، ملابس، منزلية، ... إلخ) بما يلبي احتياجات مستحقي الزكاة ورغباتهم المتنوعة، وبما يغنيهم عن التسوق في الأماكن الأخرى، كما يمكن فتح نوافذ متنوعة ضمن الأسواق لتلبية مختلف الاحتياجات كسداد الخدمات الحكومية المتنوعة (كهرباء وماء ورسوم ... إلخ)، وبالمقابل تسعى لعدم عرض أية مواد محرَّمة (كالخمر والدخان) أو أية مواد كمالية وذات قيم مرتفعة الثمن داخل هذه الأسواق.
- تُعدُّ هذه الأسواق التجارية منافذ بيع مباشرة لجميع أفراد المجتمع بما فيهم مستحقي الزكاة الذين يُتاح لهم التسوق والشراء من خلال البطاقات الالكترونية المسلَّمة لهم وبحدود الأرصدة المتاحة لهم والتي

[1] - أوانج، عبد الباري، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في بيت المال بماليزيا، مجلة التجديد، المجلد 15، العدد 29، 2011، ص 163.

يتم ربط حساباتها بحسابات الأسواق التجارية فتُحسم قيمة مشترياتهم من أرصدة حسابات بطاقاتهم.

- تتحدَّد أسعار بيع المواد في الأسواق التجارية عن طريق إضافة نسبة محددة إلى كلفة المواد المشتراة، ويتم دراسة هذه النسبة بما يغطي كافة النفقات المتوقعة للسوق وبما يحقق ربحًا هامشيًا مناسبًا تقرره المنظمة، مع مراعاة أن تكون أسعار البيع أقل من أسعار السوق، وهذا النظام حسبما تتبعه بعض الأسواق التجارية الحكومية العاملة في معظم الدول.
- تسعى المنظمة من خلال تعاقدها مع موردي المواد للأسواق التجارية الشراء لآجال محددة، مع السماح بإرجاع المواد غير المباعة لارتفاع أسعارها أو عدم وجود رغبة لشرائها.
- التوسع باستلام أموال الزكاة العينية، وإرسال الفائض منها إلى الأسواق التجارية حيث يجري تقويم أسعار بيعها في الأسواق التجارية حسب أسعارها السوقية أو أقل، كما يمكن استغلال الأصول الحيوية كالأنعام وبيع منتجاتها الحيوانية (كالألبان واللحوم) داخل الأسواق أيضًا.
- تقوم المنظمة بالتعاقد مع شركات التأمين الإسلامية التكافلية للتأمين على كل ما تمتلكه الأسواق التجارية وما قد يتعرض للخطر كالكوارث والحرائق.
- يتم تعيين الكوادر البشرية ذوي الخبرات الملائمة والسمعة الحسنة وتكون أولوية التوظيف لمستحقي الزكاة والأقرب سكنًا لتلك الأسواق.
- تُعِد الأسواق التجارية قوائم مالية وتقارير دورية مستقلة تُعرض على المنظمة لمراقبة أعمالها وتصحيح الانحرافات إن وجدت.

ويمكن للأسواق التجارية أيضًا إضافة مزايا أخرى متنوعة تساعد في تطوير أعمال الأسواق التجارية وخدمة مستحقي الزكاة خصوصًا، ومن أهم هذه المزايا:

- بيع المواد لمستحقي الزكاة باستبعاد ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة في الدول التي تفرض مثل هذه الضرائب بعد التفاوض مع الدوائر المعنية لهذا الإجراء حيث إنَّ الهدف الضريبي الخاص يوجَّه للطبقات الغنيَّة دون الفقيرة.
- منح حسم نقدي مباشر على كافة مشتريات مستحقي الزكاة فقط وبما يجعل أسعار البيع لهم أقل من أسعار بيع باقي أفراد المجتمع.

- منح عروض إضافية في أوقات صرف الإعانات الشهرية عبر البطاقات الإلكترونية بالتعاون مع موردي المواد وبما يفيد مستحقي الزكاة.
- منح موردي المواد الملتزمين بدفع زكاة أموالهم إلى المنظمة مزايا متنوعة، كأولوية إدخال أصناف موادهم إلى الأسواق لبيعها، ومنحهم مساحات بيع واسعة وملائمة لعرض منتجاتهم، والسماح لهم أيضًا بالترويج لمنتجاتهم داخل هذه الأسواق.
- إتاحة البيع عبر البطاقات الإلكترونية ربطًا بالبطاقات الشخصية للمستحقين مما يضمن عدم إساءة استخدام البطاقات الإلكترونية كالتداول والبيع.
- إتاحة فرص عمل للمعاقين من مستحقي الزكاة والذين لا تمنعهم الإعاقة للقيام بأعمال جزئية في الأسواق التجارية.
- توفير جهاز صراف آلي (ATM) ضمن الأسواق التجارية بما يسمح سحب نقود بنسب محددة من أرصدة الحسابات الشهرية لتلبية الاحتياجات الخارجة عن إدارة الأسواق التجارية (كنفقات النقل وأعمال الصيانة المنزلية والنفقات النثرية المتنوعة ... إلخ).
- يمكن استغلال الأسواق التجارية أيضًا بتقديم خدمات تسويقية لموردي المواد مما يزيد من دخل هذه الأسواق التجارية.

يظهر جليًّا من خلال عرض إجراءات المقترح أنَّه يتوافق مع أغلب ضوابط استثمار أموال الزكاة، كما أنَّه يحقق مزايا عديدة ومتنوعة أهمها:

- يمكن دراسة الجدوى الاقتصادية للاستثمار بسهولة لتوافر أغلب معطياته الأساسية، من نسب أرباح محددة مسبقة بما تتجاوز نفقاته الإدارية إضافة إلى معرفة أعداد مستهدفيه الأساسيين فحكمًا كافة مستحقي الزكاة ممن تمَّ منحهم أموال الزكاة عبر البطاقات الإلكترونية سيقومون بالشراء من الأسواق التجارية على أقل تقدير.
- تسعى الأسواق التجارية لتوفير المواد اللازمة لمعيشة الأفراد عن طريق البيع الحلال وهذا من الأمور المشروعة.
- تكون التدفقات النقدية مستمرة دون انقطاع وتتجدد بشكل شهري.

- يُسهم استئجار المواقع بدلاً من شرائها في التخفيض من حجم الأموال المستثمرة، إضافة إلى الحدِّ من الأصول التي يصعب تنضيضها، وهذا ما يسعى إليه الاستثمار كليًا بابتعاده عن الأصول التي يصعب تنضيضها.
- ترشيد الاستهلاك العام وضبط أموال الزكاة بتوجيهها في الحاجات الأساسية المباحة من خلال بيع المواد الأساسية والذي يُعدُّ مطلبًا جوهريًا تفرضه الشريعة والاقتصاد، على أنَّ هذا الترشيد لا يعني حصره ببعض الأنواع فقط وإنَّما السعي للابتعاد عن المحرَّمات والكماليات التي قد ينهى الشرع عنها.
- إنَّ حصر الحاجات الأساسية والضروريات وتوفيرها في سوق تجاري واحد وبأقل الأسعار يساعد مستحقي الزكاة في زيادة إنفاقهم الاستهلاكي وبالتالي تحقيق حياة رغيدة لهم بشكل أفضل.
- يُعدُّ البيع النقدي والشراء الآجل – الذي قد تتراوح فيه آجال السداد لأكثر من ٩٠ يومًا – تمويلاً ذاتيًا يساعد في التخفيض من استثمار أموال الزكاة وبالتالي استرداد رؤوس الأموال بسرعة كبيرة، لينحصر بذلك تمويل الاستثمار في تجهيزات الأسواق التجارية فقط والتي يمكن استئجارها أيضًا دون تملّكها.
- يقلِّل استخدام التطور التقني المتمثل بالتعاملات الإلكترونية من مخاطر التعامل بالأموال النقدية.
- إنَّ في مسألة تحديد أسعار البيع بناءً على سعر الشراء مع إضافة نسبة ربح هامشية بسيطة مشاركةً لموردي المواد في تحديد أسعار بيع سلعهم للمستهلكين النهائيين، الأمر الذي قد يخفِّض أيضًا من الأسعار النهائية للمستهلكين وهذا ما يجعل من الأسواق التجارية منافسًا قويًا أمام باقي الأسواق من خلال استقطابها لباقي أفراد المجتمع.
- تساعد التدفقات النقدية الداخلة للأسواق التجارية في إعادة دوران أموال الزكاة بصورة سريعة وإلى منظمة الزكاة نفسها، وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد بصورة مستمرة.
- إنَّ التعاقد الحذر مع الموردين يساهم في الحدِّ من المخاطر وتقليلها، فمثلاً يجب أن تكون حركة دوران أصناف المواد أقل من فترات السداد وهذا ما يمنع من ركود الأصناف وتلفها والحدِّ من النفقات غير المرغوب بها.
- تُعدُّ الأسواق التجارية منفذًا بيعيًا هامًا لأموال الزكاة العينية دون توزيعها بشكل عشوائي إلى المستحقين غير المحتاجين لها والتي يساء أحيانًا استغلالها، ويُقاس على ذلك أيضًا المنتجات الحيوانية.

- يقلِّل التعاقد مع شركات التأمين الإسلامية التكافلية المخاطر التي قد تواجه ممتلكات الأسواق التجارية وقد يحد منها، مما يكون له الأثر البالغ في حماية أموال الزكاة المستثمرة.
- يعتبر توفير فرص عمل وخصوصًا لمستحقي الزكاة أمرًا في غاية الأهمية الاجتماعية للمساعدة مباشرة في محاربة البطالة بشكل جزئي، مما يعيلهم وقد يحولهم إلى أغنياء غير مستحقين للزكاة لاحقًا.
- إنَّ المراقبة الدورية المستمرة لنتائج أعمال الأسواق التجارية يساهم في تصحيح الانحرافات غير المرغوب فيها مما يحد من الوقوع في الخسائر.
- يُشترط في الحالات التي تقع فيها خسارة أن يُحوَّل رصيد الخسارة إلى منظمة الزكاة ليعامل حينها معاملة النفقات الإدارية للمنظمة وذلك بتحميلها على بيت المال الممثل بوزارة المالية في الدولة دون تحميل عبئه على أموال الزكاة.
- قد يتم استغلال عمليات البيع في الأسواق التجارية لمساعدة المنظمة والدولة بالتوجيه في تنفيذ سياساتها الاقتصادية.
- تُعدُّ الأسواق التجارية وسيلة دعائية وإعلانية ضخمة لمنظمة الزكاة، فيعكس مدى خدمتها لأفراد المجتمع ولأرباب الأموال خصوصًا تعزيز الثقة بشكل أكبر بنشاطات المنظمة.
- يُعدُّ هذا المقترح من الاستثمارات ذات الشفافية العالية التي تظهر جليَّة أمام جميع الأطراف، وخصوصًا من خلال عرضها لقوائم مالية منفصلة عن الأسواق التجارية.
- تُعدُّ الأسواق التجارية مصدرًا ملهمًا للمعلومات الإحصائية التي تساعد المنظمة والدولة في قراءة اقتصاديات السوق، فيمكن مثلاً معرفة المستهلكات الأساسية وتحديد عناصر السَّلة الغذائية.
- يظهر وبوضوح رجحان مصلحة حقيقية خاصة بمستحقي الزكاة وعلى كافة الأصعدة أكثر من أية أطراف أخرى.

إنَّ المزايا التي يتمتع بها المقتَرح لا يعني خلوَّه تمامًا من العيوب التي قد تظهر خلال النشاط الاستثماري أو التجاري، ويرى الباحث أنَّ من أهم العيوب التي قد تظهر:

- إنَّ إحداث مقرًا يجتمع فيه مستحقي الزكاة من الفقراء والمساكين لشراء حاجياتهم قد يُعدُّ جَرحًا لمشاعرهم وخرقًا لصيانة كرامتهم وخصوصًا متعففي الأنفس منهم.

- تنحصر المصلحة الراجحة في هذا المقترح في صنف الفقراء والمساكين أكثر من غيرهم، وخصوصاً الفئات التي يستدعي الصرف لهم بشكل شهري.
- تضطر الأسواق التجارية في بعض الأحيان إلى امتلاك بعض الأصول التي قد يصعب تنضيضها (كثلاجات التبريد، ورفوف العرض، ... إلخ).

رغم هذه العيوب إلا أنَّ مزايا المقترح تطغى عليها مما قد يجعله استثماراً ناجحًا، على أنَّ الغاية المرجوَّة منه ليست إنمائية فقط يؤمل منها تحقيق أرباح مادية وإنما تحقيق أرباح اجتماعية واقتصادية أيضاً.

هدية العدد: كتاب الأسهم الإسلامية ومعايير اختيار الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

لمؤلفه: بهاء الجزائري المغربي

رابط التحميل

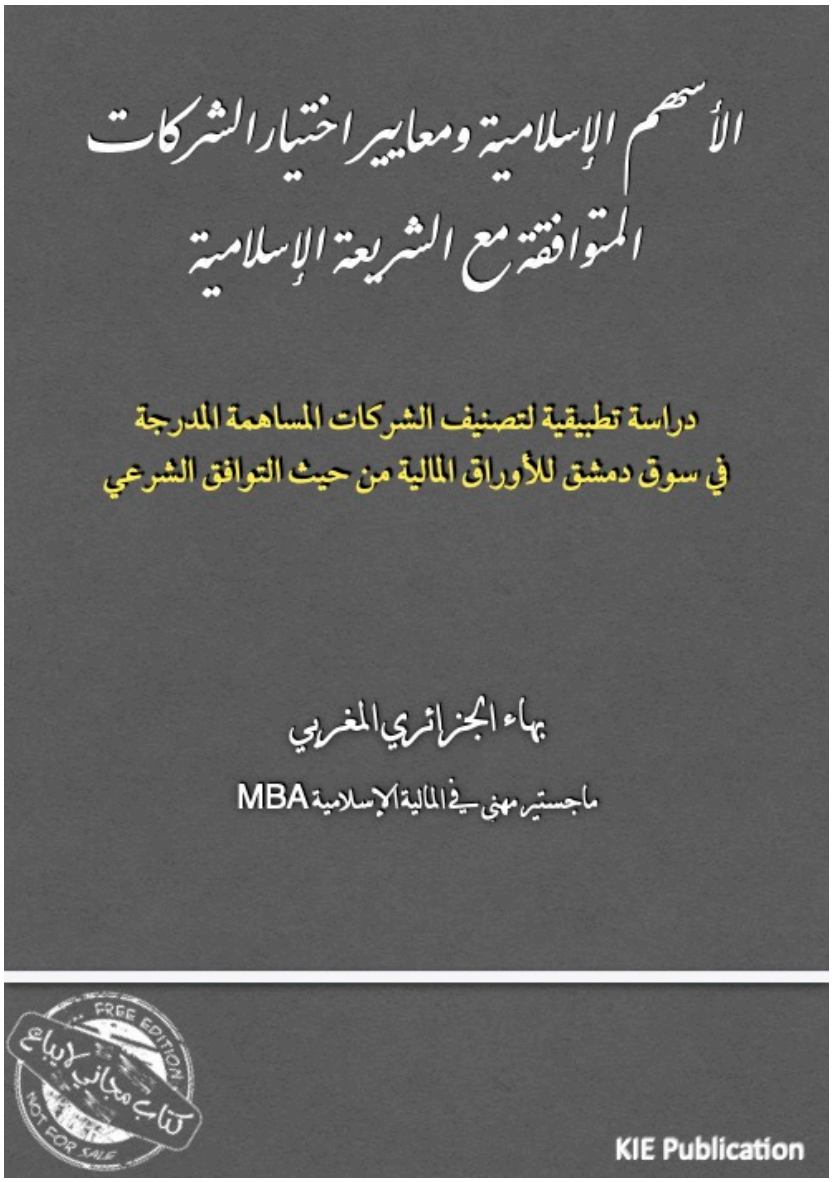

دراسةٌ تطبيقيةٌ لتصنيفِ الشركاتِ المساهمةِ المدرجةِ فيْ سوقِ دمشقَ للأوراقِ الماليةِ منْ حيثُ التوافقِ الشرعي، هدفَ البحثُ إلى بيانِ خصائصِ، وقيمِ الأسهمِ، وعرضِ أصنافِ الأسهمِ بحسبِ نشاطِ الشركةِ، وغيرها معَ الوقوفِ على الحكمِ الشرعيِّ لكلٍّ منها، وعرضِ الضوابطِ الشرعيةِ لتداولِ الأسهمِ، والحكمِ الشرعيِّ للأسهمِ المختلطةِ، والمعاييرِ المعتمدةِ من قبلِ الجهاتِ الشرعيةِ في اختيارِ الشركاتِ المتوافقةِ معَ الشريعةِ الإسلاميةِ، وكيفيةِ التطهيرِ الماليِّ للأسهمِ، والجهةِ المسؤولةِ عنها.

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

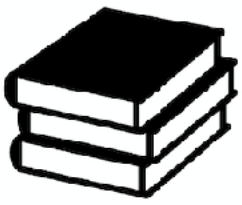

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

GIEM